

(تحرير المقال فى آداب وأحكام وفوائد
يحتاج إليها مؤدبو الأطفال)

تأليف
إبن حجر الهيتمي

(النص المحقق)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَبِهِ نَسْتَعِیْذُ

الحمد لله الذي شرف حَمَلَةَ كتابه ومعلميه بأن جعلهم خير خلقه وساداتهم، وَنَظَمَهُمْ فِي سَلَكِ مَحَبَّتِهِ وَأَسْبَغَ عَلَيْهِمْ مَزَايَا كِمَالَاتِهِمْ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً تُوصلُنَا لِمَعَالِيهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ (سَيِّدَنَا) (١) مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ النَّاشِرَ لِعَبِيرِ سَعَادَاتِهِمْ، صَلَّى اللَّهُ (وَسَلَّمَ) (٢) عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَفْنَوْا نَفُوسَهُمْ فِي تَعَلُّمِ كِتَابِهِ وَتَعْلِيمِهِ إِلَى أَنْ حُقِّقَتْ لَهُمْ جَمِيعُ مَطَالِبِهِمْ وَمُرَادَاتِهِمْ. صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ بِدَوَامِ تَعْظِيمِهِ لَهُمْ وَتَكْرِيمِهِ لَهُمْ فِي دَارِ رِضْوَانِهِ وَمَشَاهِدَاتِهِمْ.

وَبَعْدُ:

فقد ورد على من بعض صلحاء (٣) مؤدبي الأطفال ثاني جمادى الأولى (٤) سن سبعة وخمسين وتسعمائة مسألة مفحمة، ودقيقات (٥) الأجوبة عنها متحتمة. فلما أردت الجواب عنها طال الكلام وانتشر (٦)، واحتاج إلى مقدمات وأقيسة (٧) أنتجها واضح البرهان ودقيق النظر (٨)، فلما تمت مصونة عن سفساف (٩) الكثيرين، مصحوبة بتحقيقات طُبِّقَتْ تحقيقات المتقدمين والمتأخرين؛ دعاني ذلك إلى جعلها تأليفاً لطيفاً، وأنموذجاً شريفاً، تَقَرُّ بِهِ عَيُونَ الْمُتَقِينَ، وَتُفْرَعُ إِلَيْهِ - عِنْدَ تَحْيِيرِ الْأَفْهَامِ - أَقْتَدَةُ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) ساقطة من (أ).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) صلحاء جمع صالح مثل علماء جمع عالم.

(٤) في (أ) جمادى الأولى، والصواب الثأنيث مع شهرى جمادى والتذكير مع شهرى ربيع.

(٥) في (ب) وتدقيقات.

(٦) في (ب) وانتشروا. وهو خطأ ليس له ما يسوغه.

(٧) أقيسة جمع قياس.

(٨) في (ب) وتدقيق احتاج النظر. وهو خطأ يخل بالمعنى.

(٩) السفساف من كل شيء. الرديء، والفاسد، ومعناه هنا الثثرة الفارغة.

(*) في الصفحات القادمة عندما يُذكر رقمان بهذه الطريقة مثلاً (مسلم ٢٦/٤)، فمعنى هذا أن المقصود صحيح مسلم الجزء الرابع (أو المجلد الرابع) صفحة ٢٦. وعندما يُذكر مع أحد كتب السنة كالبخارى أو مسلم أو غيرهما: كتاب كذا، باب كذا. فليس معنى كلمة كتاب هنا أنه كتاب بهذا الاسم، بل هذا هو المعتاد لديهم في تسمية الأبواب في كتب السنة.

فاستخرت الله تعالى الذي ما خاب من استخاره، وضممت^(١) إليها تَمَمَاتٍ
تؤمن من لجأ إليها عِثَارَه. وسميتها:

«تحرير المقال في آداب وأحكام وفوائد يحتاج إليها مؤدبو الأطفال»، ورتبتها على سبعة
مقاصد^(*).

المقصد الأول

في الأحاديث الدالة على شرف أهل القرآن

الحديث الأول،

أخرج الخطيب^(٢) في تاريخه . بسند فيه مجهول^(٣) وقال الذهبي^(٤) باطل .
أنه رَوَاهُ قال «آل القرآن آل الله»^(٥). وفي رواية له^(٦) فيه أيضاً «(إذا)^(٧) أحب
أحدكم أن يحدث ربه فليقرأ القرآن»^(٨).

(١) في (أ) وضممت . ولا يصح لغوياً . فالصواب ما أثبتناه .

(*) في هذه المقدمة بين المصنف سبب تصنيفه لهذه الرسالة أو الكتاب وهو أنه أجاب عن
أسئلة (سماها مسألة) وجهت إليه . فلما وجد إجابته قد اتسعت وطالت، رأى أن يضيف
إليها بعض الزيادات المهمة بحيث تصبح كتاباً يستفيد منه المعلمون .
وقوله: «سبعة مقاصد» كقولنا بلغة المعصرك سبعة مباحث أو فصول مثلاً .

(٢) أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) أشهر كتبه «تاريخ بغداد»
وهو المشار إليه هنا .

(٣) المقصود بالسند سلسلة رواة الحديث وإن كان أحدهم مجهولاً لرجال الحديث فينظر في
طريقته . فإن كان المجهول صحابياً كان الحديث حسناً . وإن كان المجهول تابعياً كان
الحديث ضعيفاً .

(٤) محمد بن أحمد بن عثمان المعروف بشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) مؤرخ ومحدث
مشهور .

(٥) ذكره صاحب الكنز (١/٥٢٣) وعزاه إلى الخطيب في رواية مالك من طريق محمد بن
بزيع المدني عن مالك عن الزهري عن أنس وقال: محمد بن بزيع مجهول . وقال الذهبي
في الميزان: هو باطل . فالحديث ضعيف .

(٦) أي للخطيب البغدادي، وفيه أي في تاريخ بغداد .

(٧) في (ب) إن .

(٨) ذكره صاحب كنز العمال (١/٥١٠) وعزاه إلى الديلمي في مسند الفردوس عن عمر بن
شعيب، وفي مسند الفردوس (١/٣٠٢) مروى عن أنس . وعزاه السيوطي للخطيب
البغدادي في «تاريخ بغداد» للخطيب (٧/٢٣٩) في ترجمة جابر بن عبد الله المبارك .

الحديث الثاني:

أخرج أحمد (١) والنسائي (٢) وابن ماجه (٣) والحاكم (٤) أنه ﷺ قال: «إن لله تعالى أهلين من الناس هم أهل الله وخاصته» (٥).

وفى رواية للطيالسي (٦) والنسائي وابن ماجه والدارمي (٧) وابن الضريس (٨) وابن العسكري (٩) والحاكم وابن حبان (١٠) وأبي نعيم (١١) «إن لله أهلين من الناس قيل من هم؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته» (١٢).
وفى رواية لأبي القاسم بن حيدر «أهل القرآن أهل الله وخاصته» (١٣).

(١) أحمد بن محمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني) (ت ٢٤١ هـ). أحد الأئمة الأربعة في الفقه وله في الحديث كتابه «المسند» يحتوى على ما يقرب من ٣٧ ألف حديث حقه الشيخ أحمد محمد شاكر.

(٢) حمد بن علي بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي) ينسج النون نسبة إلى «نَسَا» وهي بلدة بخراسان) ت ٢٩٣ هـ. أحد أصحاب الكتب الصحاح الستة له كتابا السنن الكبرى والمجتبى.

(٣) محمد بن يزيد الرعي (أبو عبد الله ابن ماجه) أشهر كتبه سنن ابن ماجه وهو أحد الكتاب الصحاح الستة. توفي سنة ٢٧٣ هـ.

(٤) محمد بن عبد الله بن حمدويه المعروف بالحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) أشهر كتبه «المستدرک على الصحيحين».

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٧/٣، ١٢٨)، والدارمي في سننه كتاب فضائل القرآن باب من قرأ القرآن (٤٢٣/٢). وابن ماجه في مقدمة سننه باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (٧٨/١)، والحاكم في «المستدرک» كتاب فضائل القرآن، باب أهل القرآن هم أهل الله وخاصته (٥٥٦/١) عن أنس. والحديث إسناده صحيح فهو صحيح بهذه الرواية.

(٦) سليمان بن داود بن الجارود المعروف بأبي داود الطيالسي. له «مسند» جمعه تلاميذه من بعده (ت ٢٠٤ هـ).

(٧) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي الدارمي السمرقندي. له مسند (ت ٢٥٥ هـ).

(٨) محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس. له كتاب «فضائل القرآن» (ت ٢٩٤ هـ).

(٩) علي بن سعيد العسكري وكنيته أبو الحسن. (ت ٣٠٠ هـ). له كتاب «الشيخ» وله مسند في الحديث.

(١٠) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي أشهر كتبه «المسند الصحيح» (ت ٣٥٤ هـ).

(١١) أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. أشهر مؤلفاته «حلية الأولياء» وطبقات الأصفياء» و«تاريخ أصفهان» (ت ٤٣٠ هـ).

(١٢) راجع الهامش رقم (٥) أعلاه في هذه الصفحة.

(١٣) حديث صحيح. راجع الهامش رقم (٥) أعلاه في هذه الصفحة.

وفى أخرى «أشرف أمتى حملة القرآن وأصحاب القرآن»^(١).

الحديث الثالث:

أخرج الديلمي^(٢) أنه - رضي الله عنه - قال: «إذا ختم العبد القرآن صلى عليه عند ختمه ستون ألف ملك»^(٣).

الحديث الرابع:

أخرج أيضاً أنه رضي الله عنه قال: «أعبد الناس أكثرهم تلاوة للقرآن»^(٤).
وفى رواية لابن عساكر^(٥) «أغنى الناس حملة القرآن: من جعله الله فى جوفه»^(٦).

وفى رواية لأبى نعيم «يا حملة القرآن: أهل السموات يذكرونكم عند الله فتحببوا إلى الله يحببكم الله إلى عباده»^(٧).

الحديث الخامس:

أخرج البيهقي^(٨) أنه - رضي الله عنه - قال: «أفضل عبادة أمتى تلاوة القرآن»^(٩).

(١) ذكره السيوطى فى الجامع الصغير (١٢٧/١) وعزاه للطبرانى فى المعجم الكبير، وللبيهقى فى شعب الإيمان من حديث مروى عن عبد الله بن عباس.

(٢) شهر دار بن شيرويه بن شهر دار الملقب بالديلمي وكنيته أبو منصور صاحب مسند «الفردوس» (ت ٥٥٨هـ).

(٣) ذكره صاحب كنز العمال ج ١، ص ٥١٠ وعزاه إلى الديلمي فى مسند الفردوس. عن عمرو بن شعيب.

(٤) الكنز (٥١٠/١) وعزاه إلى الديلمي فى مسند الفردوس عن أبى هريرة.

(٥) ابن عساكر هو على بن الحسن بن هبة الله الملقب بثقة الدين (ت ٥٧١هـ) مؤرخ وله كتاب «تاريخ دمشق».

(٦) ذكره صاحب كنز العمال ج ١، ص ٥١٠. الحديث رقم ٢٢٦١ وعزاه إلى ابن عساكر عن أبى ذر الفقارى وزاد منه كلمة «تعالى» بعد لفظ الجلالة (الله).

(٧) ذكره صاحب الكنز (٥٤٧/١) وعزاه إلى أبى نعيم عن صهيب. وذكره الديلمي فى الفردوس ج ٥، ص ٢٩٨.

(٨) أحمد بن الحسين بن على (أبو بكر البيهقى، من أئمة الحديث وله مؤلفات كثيرة) (ت ٤٥٨هـ).

(٩) الكنز (٥١١/١)، الحديث رقم ٢٢٦٢ وعزاه إلى البيهقى فى «شعب الإيمان» عن النعمان بن بشير.

وفى رواية لابن قانع^(١): «أفضل العبادة قراءة القرآن^(٢)».

وفى رواية للترمذى الحكيم^(٣): «أفضل عبادة أمتى قراءة القرآن نظراً»^(٤).

الحديث السادس:

أخرج تمام^(٥) أنه . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قال: «اقرأوا والقرآن فإه الله لا يعذب قلباً وعى القرآن»^(٦).

(وفى رواية لأبى الشيخ^(٧)) «لا تفرنكم هذه المصاحف المعلقة. إن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن»^(٨).

الحديث السابع:

أخرج البيهقى أنه . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قال: «عدد درج الجنة عدد آى القرآن فمن دخل الجنة (من أهل القرآن)^(٩) فليس فوقه درجة»^(١٠). وفى رواية (لابن

(١) هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، من حفظة الحديث وكان قاضياً (ت ٣٥١هـ) لكنه متهم بأنه كان يخطئ فى الرواية. له كتاب «معجم الصحابة».

(٢) ذكره صاحب الكنز (٥١١/١). الحديث رقم ٢٢٦٤ وعزاه إلى ابن قانع عن أسير بن جابر وإلى السجزي فى الإبانة عن أنس.

(٣) هو محمد بن على بن الحسن (أبو عبد الله) صوفى وهو غير الترمذى المحدث (أبو عيسى). توفى الحكيم ٣٢٠هـ.

(٤) ذكره صاحب الكنز (٥١١/١). الحديث رقم ٢٢٦٥ وعزاه إلى الحكيم الترمذى عن عبادة بن الصامت. وكتاب الحكيم الترمذى يسمى «نوادير الأصول فى أحاديث الرسول».

(٥) هو تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر (أبو القاسم) مغربى الأصل وأقام بالشام. من رواة الحديث (ت ٤١٤هـ).

(٦) ذكره صاحب الكنز (٥١٢/١) رقم ٢٢٧١ وعزاه إلى تمام عن أبى أمامة بزيادة لفظ «تعالى». بعد لفظ الجلالة فى الحديث. وكتاب تمام يسمى «النوائد» جمع فيه كثيراً من الأحاديث.

(٧) ما بين المعقوفتين () ساقط من (أ) ومضاف فى الهامش بخط مختلف عن متن الصنحة وأبو الشيخ هو عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (ت سنة ٣٦٩هـ) له كتاب فى طبقات المحدثين.

(٨) الكنز (٥٣٥/١) وعزاه إلى الحكيم الترمذى عن أبى أمامة ورقم الحديث فى الكنز ٢٤٠٠/.

(٩) ما بين المعقوفتين () ساقطة من المتن فى النسخة (أ) ومضافة فى الهامش.

(١٠) الكنز (١٢/١) ٥ برقم ٢٢٧٢ وعزاه إلى البيهقى فى شُعب الإيمان عن عائشة.

مردويه^(١) «إن عدد درج الجنة عدد أى القرآن. فمن دخل الجنة لم يكن فوقه أحد»^(٢).

وفى رواية للطبرانى^(٣) فى الأوسط وابن مردويه و(أبو)^(٤) نصر السجزي «القرآن ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف فمن قرأه صابراً محتسباً (ف)^(٥) له بكل حرف زوجان من الحور العين»^(٦). قال أبو نصر^(٧): غريب الإسناد والمتن وفيه زيادة على ما فى المصحف الآن، ويمكن حمله على ما نُسخ منه تلاوة مع المثبت فى المصحف اليوم.

الحديث الثامن:

أخرج الديلمى أنه - رحمته الله - قال: «أكرموا حملة القرآن فمن أكرمهم فقد أكرم الله. ألا فلا تنقصوا حملة القرآن حقوقهم فإنهم من الله بمكان، كاد حملة القرآن أن يكونوا أنبياء إلا أنه لا يوحى إليهم»^(٨).

وفى رواية: «أكرموا حملة القرآن فمن أكرمهم فقد أكرمنى»^(٩).

(١) هو أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (أبو بكر) (ت ٤١٠هـ). له كتاب فى التاريخ والحديث.

(٢) الكنز (٥١٢/١، ٥٤١) برقمى ٢٢٧٢، ٢٤٢٤ وعزاه إلى ابن مردويه والبيهقى فى الشعب عن عائشة. وذكره الديلمى فى مسند الفردوس (٥٨/٣).

(٣) الطبرانى هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي (ت ٣٦٠هـ) وله ثلاثة معاجم فى الحديث الكبير والأوسط والصغير.

(٤) هكذا فى الأصل والصواب (أبى).

(٥) الناء ساقطة من (ب) والصواب إثباتها لأنها واقعة فى جواب الشرط. وفى (أ) فى الهامش (كان له) بدل (فك).

(٦) ذكره صاحب الكنز (٥١٧/١) برقمى ٢٣٠٨، ٢٤٢٦ وعزاه إلى الطبرانى فى «الصغير» عن عمر وذكره صاحب الفردوس (٢٣٠/٢) والطبرانى فى الأوسط عن عمر ورمز له السيوطى بالضعف.

(٧) أبو نصر السجزي (بكسر السين المشددة وتسكين الجيم وكسر الزاى أو بكسر الجميع) هو عبيد الله ابن سعيد بن حاتم أصله من سجستان ونسب إليها على غير قياس. له كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» سنة ٤٤٤هـ.

(٨، ٩) ذكرهما صاحب نز العمال ج ١، ص ٥١٢، ٥٢٣ برقمى (٢٣٧٤)، (٢٣٤٢) وعزاهما إلى الديلمى فى مسند الفردوس عن ابن عمر.

الحديث التاسع:

أخرج الترمذى الحكيم أنه . ﷺ . قال: «أهل القرآن عرفاء أهل الجنة»^(١).
وفى رواية للطبرانى «حملة القرآن عرفاء أهل الجنة يوم القيامة»^(٢).
وفى أخرى للضياء^(٣) وغيره «القراء» عرفاء أهل الجنة»^(٤).

الحديث العاشر:

أخرج الديلمى وابن النجار^(٥) أنه . ﷺ . قال: «حملة القرآن أولياء الله فمن عاداهم (فقد)»^(٦) عَادَى الله، ومن والاهم فقد وَآلَى الله»^(٧).
وفى رواية «حامل القرآن حامل راية الإسلام فمن أكرمه فقد أكرم الله ومن أهانه فعليه لعنة الله»^(٨).
وأخرج البخارى^(٩) وغيره «من قرأ القرآن ثم مات قبل أن يستظهره أتاه مَلَكٌ يَعْلَمُه فى قبره وَيَلْقَى الله تعالى وقد استظهره»^(١٠).

-
- (١) الكنز (٥١٤/١) برقم ٥٢٨٨ وعزاه إلى أبى أمامة .
وأخرجه الدرামী فى سننه، كتاب فضائل القرآن. باب «فى ختم القرآن» م ٢/ص ٤٧٠ عن عطاء ابن يسار .
(٢) الضياء هو محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى (أبو عبد الله) الملقب بضياء الدين، عالم الحديث والتاريخ جمع مجموعة من الأحاديث سماها «المختارة» (ت ٦٤٣هـ).
(٣) الكنز (٥١٤/١) وعزاه إلى ابن جميع فى معجمه . راجع تخريج الحديث فى رقم ٩ السابق .
(٤) ابن النجار هو محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله (أبو عبد الله محب الدين ابن النجار) مؤرخ ومحدث. له كتاب «الكمال فى معرفة الرجال» وغيره (ت ٦٤٣هـ).
(٥) ساقطة من (ب).
(٦) الديلمى فى مسند الفردوس ج ٢، ص ١٣٥ عن أبى أمامة .
(٧) المصدر السابق فى الصفحة نفسها .
(٨) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخارى) صاحب «الجامع الصحيح» أشهر المحدثين (ت ٢٥٦هـ).
(٩) هذا الحديث غير موجود فى صحيح البخارى. وقد ذكره صاحب الكنز (٥٤٧/١) برقم ٢٤٤٩ بلفظ «أتاه ملك فعلمه فى قبره» والباقي كما هو وعزاه صاحب الكنز إلى أبى الحسن بن بشران فى فوائده وإلى ابن النجار عن أبى سعيد الخدرى.

المقصد الثاني

في بعض الأحاديث الواردة في فضائل معلمى القرآن ومتعلميه

الحديث الأول:

أخرج أحمد والبخارى وأبو داود^(١) والترمذى والنسائى وابن ماجه أنه - رضي الله عنه - قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»^(٢) وفى رواية لابن عساكر: «أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه»^(٣)، وفى أخرى له: «إن من خياركم ومن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه». وفى أخرى للبيهقى وغيره: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه. وذلك أنه منه»^(٤).

الحديث الثاني:

أخرج الطبرانى أنه - رضي الله عنه - قال: «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه»^(٥). وفى رواية للبيهقى: «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه». «لحامل القرآن دعوة مستجابة يدعو بها فيستجاب له»^(٦).

الحديث الثالث:

أخرج الحاكم فى تاريخه أنه - رضي الله عنه - قال: «حملة القرآن خم المعلمون كلام الله تعالى والمتلبسون بنور الله، من والاهم فقد وآلى الله، ومن عاداهم فقد عادى الله»^(٧).

-
- (١) أبو داود هو سليمان بن الأشعث بن إسحق السجستاني من أصحاب السنن (ت ٢٧٥هـ).
(٢) الحديث صحيح، مسند أحمد (٤٠٥، ٤١٢) وفى صحيح البخارى رقم ٥٠٢٧ وفى سنن أبى داود برقم (١٤٢٩) والنسائى فى فضائل القرآن برقم ٦١ والترمذى برقم ٣٠٧١ وابن ماجه برقم ٢١١، ٢١٢ ورواه أيضا الدارمى (٣٣٤١) والقضاعى فى الشهاب، ١٢٤٠.
(٣) فى الكنز برقم ٢٣٥٢/١، ص ٥٢٥ وعزاه لابن عساكر عن عثمان بلفظ «وأفضلكم».
(٤) الكنز (٥٢٥/١) برقم ٢٣٥١ وعزاه إلى ابن الضريس والبيهقى فى شعب الإيمان عن عثمان.
(٥) الكنز (٥٢٥/١) برقم ٢٣٥٤، ٢٣٥٥ وعزاه إلى الطبرانى فى «الكبير» عن ابن مسعود.
(٦) الكنز (١٧/١) برقم ٢٣١٥ وعزاه إلى الديلمى فى الفردوس عن أبى أمامة. والملاحظ هنا أن ابن حجر الهيتمى لم ينسبه إلى أحد ولم يصرح بإضافته إلى البيهقى على عادته.
(٧) الكنز (٥٢٣/٣) وعزاه إلى الحاكم فى تاريخه عن على برقم ٢٣٤٥ وفى مسند الفردوس ج ٢، ص ١٣٥ الحديث رقم ٢٦٩٢ عن على بن أبى طالب أيضا.

الحديث الرابع:

أخرج أبو (نصر)^(١) السُّجَزِيّ وقال (هذا)^(٢) من حسن الحديث وليس في إسناده إلا مقبول ثقة. والترمذى (الحكيم)^(٣) مرسلأً والحاكم في تاريخه (موصولاً)^(٤) أنه . ﷺ . قال: «القرآن أفضل من كل شيء، دونه الله، وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على (سائر)^(٥) خلقه. فمن قرأ القرآن فقد وقر الله، ومن لم يوقر القرآن فقد استخف بحق الله، وحرمة القرآن عند الله تعالى كحرمة الوالد على ولده، القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، (فمن شفع له القرآن شُفِعَ ومن محل به القرآن صدق)^(٦) ومن جعل القرآن إمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار. حملة القرآن هم المحضوفون برحمة الله، اللبسون نور الله. المعلمون كلام الله، من عاداهم فقد عادى الله، ومن وآاهم فقد وآى الله، يقول الله عز وجل: يا حملة كتاب الله استجيبوا لله بتوقيع كتابه، تزدادوا حباً، ويحببكم إلى خلقه. يدفع عن مستمع القرآن سوء الدنيا، ويدفع عن تالى القرآن بلوى الآخرة» ومستمع آية من كتاب الله خير وله مما تحت أديم السماء (وإن)^(٧) فى القرآن سورة تدعى العظمة عند الله تعالى، يُدعى صاحبها الشريف عند الله، فتشفع لصاحبها يوم القيامة فى أكثر من ربيعة ومضر وهى سورة يسن^(٨) وفى رواية لمحمد بن نصر^(٩) «إن القرآن شافع مشفع، وماحل

(١) فى (ب) أبو النصر والصواب أبو نصر وقد مرت ترجمته.

(٢) ساقطة من (أ) ومضافة فى هامش الصفحة ومثبتة فى (ب).

(٣) فى (ب) والحكيم. وهو خطأ. فالترمذى الحكيم هو محمد بن على سبقت ترجمته.

(٤) فى (ب) موصول والصواب موصولاً.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) ماحل: أى خَصَمُ مجادل مُصدِّق (يفتح الدال وتشديدها). وشفع الثانية وصدق فعلان مبنيان للمجهول.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) ذكره صاحب الكنز ج١، ص ٥٢٧ برقم ٢٣٦٢ وعزاه إلى الحاكم فى تاريخه عن محمد بن الحنفية عن على بن أبى طالب موصولاً.

(٩) محمد بن نصر المروزى (أبو عبد الله. من علماء الفقه والحديث، ت ٢٩٤هـ).

مصدق، من شفع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبه الله في النار على وجهه»^(١) وفي رواية للبخاري في تاريخه والطبراني والبيهقي «القرآن شافع مشفع»^(٢) وفي رواية لابن عدى^(٣) ومحمد بن نصر «القرآن غنى لا فقر بعده»^(٤).

الحديث الخامس:

أخرج أبو الشيخ وأبو نعيم أنه - رضي الله عنه - قال: «عليكم بتعليم القرآن وكثرة تلاوته، وكثرة عجائبه، (تتالوا)^(٥) به الدرجات في الجنة»^(٦).

الحديث السادس:

أخرج الحاكم والبيهقي في سننه أنه - رضي الله عنه - قال: «تعلموا القرآن وعلومه الناس، وتعلموا الفرائض وعلومها الناس فياني (امرؤ)^(٧) مقبوض، وإن العلم سيُقبض، وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة لا يجدان من يقضى بها»^(٨) وفي رواية ولأحمد ومحمد بن نصر والطبراني والبيهقي وابن حبان:

(١) الكنز (٥١٦/١) برقم ٢٣٠٦ وعزاه إلى ابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان عن جابر بن عبد الله، وإلى الطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود، وأخرجه الديلمي في الفردوس (٢٢٩/٢) عن ابن مسعود وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٠٨/٤) ومجمع الزوائد (١٦٤/٧) وقال: فيه الريبع بن بدر متروك فالحديث على ذلك ضعيف.

(٢) راجع التخريج السابق نفسه.

(٣) عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد بن القطاني الجرجاني (أبو أحمد) عالم حديث (ت٣٦٥هـ).

(٤) أخرجه الديلمي في الفردوس (٢٢٩/٢) عن أنس، وصاحب الكنز برقم ٢٣٠٧ ج١، ص ٥١٦، وقال الحافظ الواقفي في إسناده ضعيف ورواه القضاة في مسند الشهاب (١٨٦/١) من حديث أنس وقال محقق الشهاب: ضعيف.

(٥) في (أ) تتالون والأصح تتالوا لأنه مجزوم في جواب الأمر فد (عليكم) اسم فعل أمر.

(٦) الكنز (٩٠/٢) برقم ٤٠٣٠ وعزاه إلى ابن مردويه.

(٧) في (أ) امرئ والصواب ما أثبتناه من (ب).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک (كتاب الفرائض، باب تعلموا الفرائض) م ٤، ص ٢٢٢ عن ابن مسعود، وذكره الديلمي في الفردوس (٤١/٢) الحديث رقم ٢٢٤٠ مختصراً.

«تعلموا كتاب الله وافتوا به وتعاهدوه وتفنوا به فوالذى نفس محمد بيده لهو أشد تَفْصِيًّا من صدور الرجال من المخاض فى العُقْل» (١). وفى (أخرى) (٢) «تعلموا القرآن وأقرثوه وأقرأوا منه ما تيسر، فوالذى نفس محمد بيده لهو أشد تفصيًّا من الإبل المقيدة» (٣). وفى أخرى لابن مردويه والبيهقى: «من قرأ القرآن قبل أن يحتلم فقد أوتى الحكم صبياً» (٤). وفى أخرى للديلمى: «ليس القرآن بالتلاوة، ولا العلم بالرواية، ولكن القرآن بالهداية، والعلم بالدراية» (٥).

الحديث السابع:

أخرجه ابن عساكر أنه - ﷺ - قال: «ألا من تعلم القرآن وعلمه، وعمل بما فيه، فإنه له سائق إلى الجنة ودليل إلى الجنة» (٦)، وفى رواية له أيضاً: «من تعلم القرآن، وعلمه، وأخذ بما فيه، كان له شقيقاً ودليلاً إلى الجنة» (٧).

الحديث الثامن:

أخرج أبو نُعيم أنه - ﷺ - قال: «يا علىّ تعلم القرآن، وعلمه الناس، فلك بكل حرف عشر حسنات فإن مت، مت شهيداً. يا علىّ تعلم القرآن، وعلمه الناس، فإن مت حجت الملائكة إلى قبرك، (كما يحج) (٨) الناس إلى بيت الله العتيق» (٩).

(١) الكنز (٥٣٠/١، ٦٠٢) برقمى ٢٣٧٣، ٢٧٥٦ على التوالى وعزاه إلى محمد بن نصر وابن أبى شيبه وأحمد فى المسند وابن حبان والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى الشعب عن عقبة بن عامر، والمخاض: صغار الإبل، والعُقْل (بضم العين والقاف) جمع عقال وهو ما تربط به الإبل، والمعنى أن القرآن يتفلى من صدر حافظه بسرعة، كما تتفلى صغار الإبل من أربطتها، والتفصى هو التفلى بمعنى النسيان.

(٢) فى (ب) وفى آخره وهو خطأ والصواب «أخرى» أى فى رواية أخرى.

(٣) الكنز (٥٣١/١) برقم ٢٣٧٤ وعزاه إلى ابن نصر عن أنس.

(٤) الكنز (٥٤٢/١) برقم ٢٤٥٢ وعزاه إلى البيهقى فى الشعب وابن مردويه عن ابن عباس.

(٥) الديلمى فى مسند الفردوس م ٣، ص ٣٩٨ عن أنس.

(٦) الكنز (٥٣١/١) برقم ٢٣٧٥ وعزاه إلى ابن عساكر عن إبراهيم بن هدية عن أنس.

(٧) راجع التخريج السابق رقم (١٠).

(٨) فى (أ) كحج الناس، والمعنى واحد.

(٩) الديلمى فى الفردوس م ٥، ص ٣٢٠ عن علىّ.

الحديث التاسع:

أخرج نصر والبيهقى أنه - ﷺ . قال: «تعلموا القرآن (وسلوا)»^(١) الله به الجنة.. قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر: رجل يباهى به، ورجل (يتاكل به)^(٢) ورجل يقرؤه لله»^(٣).

الحديث العاشر:

أخرج البخارى والحاكم فى (تاريخهما)^(٤) وأبو نعيم والبيهقى وابن عدى وابن النجار، أنه - ﷺ . قال: «من تعلم القرآن فى شببته اختلط بلحمه ودمه، ومن تعلمه فى كبره فهو يتفلس منه، وهو يعود فيه، فله أجره مرتين»^(٥). وفى رواية للبيهقى: «من علم رجلاً القرآن فهو مولاه. لا يخذله ولا يستأثر عليه»^(٦). وفى أخرى مرسله لأبى نعيم: «من علم آية من كتاب الله عز وجل أو كلمة فى دين الله حتى الله له من الثواب حثياً، وليس شئ يليه بنفسه»^(٧). وفى رواية لابن عدى والطبرانى وابن مردويه والبيهقى وابن النجار: «من علم عبداً آية من كتاب الله فهو مولاه، ولا ينبغى له أن يخذله، أو يستأثر عليه، فإن هو (خذله)^(٨) فصم عروة من عرى الإسلام»^(٩). وفى رواية أخرى لأبى نعيم: «من علم ولدأ له

(١) فى (ب) وأسألوا: وبالرجوع إلى تخريج الحديث وجدنا الأصل (وسلوا).

(٢) فى (ب) يستأجل به ويذكر ناشر الكتاب أنه وجدها هكذا.

(٣) الكنز (١/٢١/٥). برقم ٢٢٧٩ وعزاه إلى أبى نصر والبيهقى فى شُعب الإيمان عن أبى سعيد الخدرى.

(٤) هكذا فى النسختين وكان الأفضل أن يقول فى تاريخها لأن كل منهما كتاباً خاصاً.

(٥) الكنز (١/٥٢٢/١) برقم ٥٢٨١ وعزاه إلى الحاكم والبخارى فى تاريخيهما. وإلى أبى نعيم فى الحلية وابن النجار والبيهقى فى الشعب عن أبى هريرة.

(٦) الكنز (١/٥٢٢/١) برقم ٢٢٨٢ وعزاه إلى البيهقى فى الشعب عن حماد.

(٧) الكنز (١٠/١٧١/١) برقم ٢٨٨٨٥ وعزاه إلى ابن لال عن عثمان.

(٨) فى (ب) فعله أى فعل ذلك وفى (أ) (فإن هو خذله فعله فصم عروة..) ولعل الأصل أن تكون كلمة (فعله) هذه مكونة من الفاء الواقعة فى جواب الشرط والفعل (عَلَّ) المخفف من «لعل» بمعنى فمضى أن يكون نجد لأنه إياه قد فصم عروة من عرى الإسلام. وفى (أ) فصم بالقاف والصواب فصم بالفاء.

(٩) الكنز (١/٥٢٢/١) برقم ٢٢٨٤ وعزاه إلى ابن عدى والطبرانى فى الكبير وابن مردويه والبيهقى فى الشعب وابن النجار عن أبى أمامة.

القرآن قلده الله قلادة يعجب منها الأولون والآخرون يوم القيامة»^(١) وفي أخرى للحاكم: «من قرأ القرآن وتعلمه وعمل به ألبس يوم القيامة تاجاً من نور، ضوءه ضوء القمر، ويكس والده حلتين لا^(٢) تقوم لهما^(٣) الدنيا، فيقولان: بيم كسبنا هذا؟ فقال: بأخذ ولدكما القرآن»^(٤).

(١) الكنز (٥٢٣/١) برقم ٢٣٨٦ وعزاه إلى أبي نعيم عن أبي هريرة.

(٢) في (ب) حلتان والتصويب في (أ) وكلمة (لا) ساقطة من (ب).

(٣) «لهما» هكذا في النسختين ولعل الصواب: بهما: أي لا تعدلها الدنيا.

(٤) رواه الحاكم في المستدرک (٥٦٨/١) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في تغيير طفيف.

حيث روى الحاكم «مثل ضوء الشمس» بدل القمر «ويكس والديه حلتان». وقال الحاكم:

هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وتابعه الذهبي ووافقه وعندهما

«وبهما الدنيا» بدلاً مما ورد في المخطوط «لهما» كما أشرنا في الهامش (٣).

تتمة في لواحق لذلك (١)

أخرج ابن ماجه وابن حبان أنه - رحمهما الله - قال: «إن من الناس مفاتيح للخير، مفاتيح للشر، وإن من الناس مفاتيح للشر، مفاتيح للخير، فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه وويل لمن جعل مفاتيح الشر على يديه» (٢)، وفي رواية لابن ماجه: «إن هذا الخير خزائن، لتلك الخزائن مفاتيح، فطوبى لعبد جعله الله مفتاحاً للخير مغلاقاً للشر، وويل لعبد جعله الله مفتاحاً للشر مغلاقاً للخير» (٣).

وأخرج أبو الشيخ أنه - رحمهما الله - قال: «من أدام النظر في المصحف مُتَعِّباً ببصره مادام في الدنيا» (٤). وفي رواية لابن النجار:

«من قرأ القرآن نظراً متعباً ببصره» (٥) وأخرج الطبراني والحاكم (وصححه لكن تُعَقَّبُ (٦) والبيهقي وابن مردويه والرافعي (٧) أنه - رحمهما الله - (قال): «من قرأ القرآن ظاهراً أو ناظراً حتى يختمه غرس الله له شجرة في الجنة. لو أن غراباً

(١) هذا عنوان يقصد به المؤلف إيراد طائفة من الأحاديث تتم وتكمل ما في المقاصد السابقة. وقد أخطأ ناشر النسخة (ب) وسرد الكلام موصولاً وقال بعد الحديث السابق الذي رواه الحاكم: «هنا في الأصل زيادة: تتم لواحق. وهي زائدة لامعنى لها». وحوّز كلمة لذلك إلى كذلك ليصبح الكلام «كذلك أخرج ابن ماجه» وهو في ذلك مخطئ.

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة. باب من كان مفتاحاً للخير (١/٨٦، ٨٧).

(٣) الكنز (١٥/٧٦٩) برقم ٤٣٠١٨ وعزاه إلى ابن ماجه، وأبي نعيم في الحلية عن سهل بن سعد.

(٤) الكنز (١/٥٣٦) برقم ٢٤٠٦ وعزاه إلى أبي الشيخ عن ابن عباس.

(٥) الكنز (١/٥٣٦) برقم ٢٤٠٧ وعزاه إلى ابن النجار.

(٦) ما بين القوسين أسقطه ناشر النسخة (ب) من النص وأضافه في الهامش على أنه زيادة وهذا يدل على عدم إلمامه الكافي بعلم الحديث رواية. فتعبير صححه الذي يُستخدم مع الإمام الحاكم معروف لدى أهل الحديث لأن الحاكم صحح أحاديث لم يروها الشيخان، ولذلك سَمَّى كتابه «المستدرک علی الشیخین» يقصد على صحيحى البخارى ومسلم، ثم تعقبه الحافظ الذهبي فكان أحياناً يوافق على أن الحديث صحيح وأحياناً يخالفه. لذلك يقول علماء الحديث عند تخريج حديث من كتاب الحكيم: صححه الحكم ووافقه الذهبي، أو صححه الحاكم ولكن تُعَقَّبُ بضم التاء والعين وكسر القاف المشددة بالبناء للمجهول. أى تعقبه الذهبي فلم يوافقته).

(٧) الرافعي هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني. فقيه وعالم بالحديث (ت ٦٢٣هـ).

أفرخ في (ورقة) (١) منها. ثم نهض يطير (لأدركه الهرم قبل أن من تلك الشجرة) (٢) وأخرج أبو الشيخ والديلمي: «من شهد فتح القرآن فكأنما شهد فتوح المسلمين حين تُفتح. ومن شهد ختم القرآن فكأنما شهد الفنائم حين تُقسَّم» (٣). وأخرج الديلمي أنه - عليه السلام - قال: «يا معاذ إذا أردت عيش (السعداء) (٤) وميتة (الشهداء) (٥) والنجاة يوم الحشر، والأمن يوم الخوف، والنور يوم الظلمات. والظل يوم (الحرور) (٦) والرِّيُّ يوم العطش، والوزن يوم الخفة، والهدى يوم الضلال، فادرس القرآن، فإنه ذكر الرحمن، وحرز من الشيطان، ومرجع في الميزان» (٧).

وروى الخطيب في جامعه: «إن هذا القرآن صعب مستعصب لمن كرهه، ميسر لمن تبعه وإن حديثي صعب مستعصب لمن كرهه، ميسر لم تبعه، ومن سمع حديثي فحفظه وعمل به جاء يوم القيامة مع القرآن، ومن تهاون بحديثي فقد تهاون بالقرآن. ومن تهاون بالقرآن خسر الدنيا والآخرة» (٨). وأخرج يحيى بن الضريس والطبراني «إن القرآن يأتي أهله يوم القيامة أحوج ما كانوا إليه، فيقول للمسلم

(١) في (ب) شجرة والتصويب من (أ).

(٢) مرة أخرى يبدو هنا عدم إلمام ناشر النسخة (ب) بالحديث فيسقط منه ما بين القوسين ويكتب في الهامش (هنا إضافة غير مفهومة «لأدر له الهرم.. إلخ»، والصواب لأدركه أي ليلغه الهرم.

والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢، ص ٥٥٤ بلفظ مقارب وتعقبه الذهبي وضعف الحديث لأن في رواته من بن بحر الهجيمي قيل عنه: منكر الحديث. فالحديث ضعيف. وهذا التضعيف من الذهبي هو معنى قول المؤلف: «وصححه لكن تعقب»، وهي الجملة التي أشرنا إليها في الهامش (٦)، الصنحة السابقة.

(٣) الكنز ٥٤٣/١ برقم ٢٤٣١ وعزاه إلى الديلمي وأبي الشيخ عن ابن مسعود.

(٤) في (ب) السعد والتصويب من (أ).

(٥) في (ب) الشهد والتصويب من (أ).

(٦) في (ب) الحر والتصويب من (أ).

(٧) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس م ٥، ص ٣٧١.

(٨) الكنز (٥٥٠/١) برقم ٢٤٦٨ وعزاه إلى الخطيب في جامعه وإلى أبي نعيم في الحلية عن الحكم بن عمير الثمالي.

أتعرفني؟ فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا الذى (تحبه) (١) وتكره أن يفارقك فيقول: لعلك القرآن. (فيقدم) (٢) به على ربه عز وجل ويُعطى الملك بيمينه، والخُلْد بشماله، (ويوضع) (٣) على رأسه السكينة، ويُنشر على أبويه حلتان (لا) (٤) تُقوِّم بهما) (٥) الدنيا أضعافاً، فيقولان: لأى شيء كسينا هذا، ولم تبلفه أعمالنا؟ فيقول: هذا بأخذ ولدكما القرآن» (٦). وأخرج ابن أبى شيبه ومحمد بن نصر وابن الضريس «إن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة حين ينشق عنه قبره كالرجل صاحب فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك. فيقول: أنا صاحبك القرآن أظمأتك فى الهواجر، (وأسهرت) (٧) ليلك، وإن كل تاجر وراء (تجارته) (٨)، وأنا لك اليوم وراء كل تجارة. فيُعطى الملك بيمينه والخُلْد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار. ويكسى والداه حلتين (لا تُقوِّم بهما) (٩) الدنيا، فيقولان بيم كسينا هذه، فيقال لهما: بأخذ ولدكما القرآن. ثم يُقال: اقرأ واصعد فى درج الجنة (وغرفها) (١٠) فهو فى صعود مادام يقرأ (هدراً) (١١) كان أو

(١) فى (ب) تحب. والتصويب من (أ).

(٢) فى (ب) فيقوم والصواب فى (أ) فيقدم.

(٣) فى (ب) وتوضع وتنشر والصواب ما فى (أ) يوضع. ينشر.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) فى كل من (أ)، (ب) لهما والصواب بهما كما سبق فى هامشى ٤، ٥ من الصفحة السابقة.

(٦) الكنز (٥٥٢/١) برقم ٢٤٧٦ وعزاه إلى يحيى بن الضريس (ت ٢٩٤هـ) وإلى الطبرانى فى المعجم الكبير عن أبى أمامة.

(٧) فى (ب) وأسهرتك.

(٨) فى (أ) تجارتك والتصويب من (ب).

(٩) فى النسختين اختلاف فى (أ) لا تقوم لهما أهل الدنيا، وفى (ب): تقوم لها أهل الدنيا، والتصويب من رواية الحاكم السابقة.

(١٠) فى (ب) وغرسها والتصويب من (أ).

(١١) فى (ب) اشتبهت الكلمة على الناشر فأثبتها «هَذَا» والمقصود بالهدر القراءة السريعة التى لا يسقط معها حرف والترتيل القراءة الواضحة الخارج.

ترتيلاً»^(١). وأخرج الديلمي: «إذا مات حامل القرآن (أوحى الله تعالى إلى الأرض)^(٢) أن لا تأكل لحمه، قالت: إلهي كيف أكل لحمه وكلامك في جوفه؟»^(٣). وأخرج أيضاً: «أكرموا القرآن ولا تكتبوه على حجر ولا (مدر)^(٤)، ولكن اكتبوه فيما يمحي، ولا تمحوه بالبصاق، وامحوه بالماء»^(٥)، وأخرج أيضاً: «إذا كان يوم القيامة يقرأ الله القرآن فكانهم لم يسمعه، فيحفظه المؤمنون وينسأه المنافقون»^(٦)، وأخرج ابن حبان في صحيحه: «مَثَلُ الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به، مع السَّقَرَة الكرام البَرَّة، والذي يقرؤه وهو يشد عليه له أجران»^(٧). وأخرج ابن أبي شيبة وابن الضريس: يمثل القرآن يوم القيامة رجلاً فيؤتى بالرجل قد حمله فخالف^(٨) أمره، فيمثل له خصماً، فيقول يا رب حملته إياي فبئس^(٩) حامل تعدى حدودي، وضيع فرائضي، وركب معصيتي، وترك طاعتي فما يزال يقذف عليه بالحجج حتى يقال (له)^(١٠): شأنك به، فيأخذه بيده، فما

(١) الكنز (٥٥٢/١) برقم ٢٤٧٥ وعزاه إلى أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) وإلى محمد ابن نصر وإلى ابن الضريس.

ورواه الحاكم في المستدرک مختصراً عن عبد الله بن بريده عن أبيه بصيغة «يجيء» يوم القيامة القرآن كالرجل الشاب فيقول لصاحبه أنا الذي أسهرت ليلك وأظمأت نهارك» ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، المستدرک (٥٦/١) ٥.

(٢) اشبهت هذه الجملة على ناشر النسخة (ب) فأثبتها هكذا: أوصى الله تعالى الأرض.

(٣) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٢٨٤/١) عن جابر بن عبد الله.

(٤) في (ب) ولا مدد وهو خطأ والصواب من (أ): ولا مدر والمدر هو الطين اللزج المتماسك والقطعة منه مدرة وأهل المدر هم سكان البيوت المبنية (الحضر) عكس البدو وسكان الخيام.

(٥) الكنز (٥٥٥/١) برقم ٢٤٨٧ وعزاه إلى الديلمي عن عائشة ومنه لفظ «البزاق» بل «البصاق».

(٦) الديلمي في مسند الفردوس م ١، ص ٢٥٣ عن أبي هريرة.

(٧) أخرجه الترمذی في سننه م ٥، ص ١٥٧، ١٥٨ عن عائشة بلفظ مقارب وقال: هذا حديث حسن صحيح. وذكره صاحب الكنز (٥٤٨/١) وعزاه إلى ابن حبان في صحيحه عن عائشة.

(٨) في (ب): مخالف.

(٩) في (ب): فليس.

(١٠) ساقطة من (ب) والمعنى أن القرآن يظل يهاجم ذلك الرجل بالحجة بعد الحجة حتى يُقال له (أي للقرآن): شأنك به. أي اقل به ما تشاء.

يرسله، حتى يكبه على منخره فى النار. ويؤتى بالرجل الصالح قد (كان) (١) حمله وحفظ أمره فيمثل خصماً دونه فيقول: يا رب حملته إياى لحفظ حدودي، وعمل بفرائضى واجتنب معصيتي، واتبع طاعتي، فما يزال يقذف له بالحجج حتى يقال له، شأنك به، فما يرسله حتى يلبسه حله الاستبرق ويعقد عليه تاج الملك، ويسقيه كأس الخمر (٢)، وأخرج أبو نعيم مرفوعاً وابن أبي شيبة موقوفاً: «نعم الشفيح القرآن لصاحبه يوم القيامة، يقول: يا رب أكرمه فيلبسه تاج الكرامة، ثم يقول يا رب زده، فيكس كسوة الكرامة ثم يقول: يارب زده، أرض عنه، فليس بعد رضى الله شئ» (٣).

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ذكره الديلمى فى الفردوس م ٥ ص ٥٤٣ عن جابر بن عبد الله، وذكره صاحب الكنز ج ١ حديث رقم ٢٤٤٤ وأخرجه الترمذى بلفظ مقارب عن أبي هريرة م ٥ ص ١٦٣ . حديث ٢٩١٥ وقال هذا حديث حسن صحيح.

(٣) فى الرواية التى ذكرها ناشر النسخة (ب) بعض الاضطراب حيث روى الحديث هكذا.. «يا رب اكرمه، ثم يقول يا رب زده، فيكس كسوة الكرامة. فيلبس تاج الكرامة ثم يقول زده، أرض عنه، فليس بعد رضا الله شئ» وقد أثبتنا النص الموجود فى (أ) والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرک ج ١ ص ٥٥٢ عن أبي هريرة بلفظ «يجي» صاحب القرآن يوم القيامة القرآن: يارب حله فليس تاج الكرامة، ثم يقول: يا رب زده، يا رب أرض عنه فيرضى عنه ويقال له: اقره وارقه (أى أقرأ وأرق) ويزاد بكل آية حسنة ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وأخرجه الديلمى فى الفردوس بلفظ مقارب ٢٥٧/٢.

المقصد الثالث في الأحاديث الدالة على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والرقيّة ونحوهما

الحديث الأول:

أخرج الشيخان وأبو داود والترمذى عن أبي (١) سعيد رضي الله عنه قال: كنا في مسير لنا فنزلنا منزلاً، فجاءت جارية، فقالت: إن سيد الحى سليم أى لديغ - ومن عاداتهم التعبير عنه بسليم (تفاوتاً . وإن نضرنا عُيَّب) (٢) هل فيكم راقٍ؟ فقام معها رجل ما كنا نأبئه برقية - أى نتهمه بها - (وهو بموحدة بعد الهمزة مكسورة أو مضمومة ثم نون) (٣). فرقاه فبرئ فأمر له بثلاثين شاة، وسقانا لبناً، فلما رجع قلنا له: أكنت تحسن رقيه؟ أو كنت ترقي؟ قال لا . ما رقيت إلا بأمر القرآن، قلنا: لا تحدثوا شيئاً حتى نأتى ونسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم قال: «وما كان يدريك أنها رقية أقسموا واضربوا لى بسهم» (٤).

- (١) فى (ب) وأبو سعيد . وهذا خطأ لأن لفظ «أخرج» لا يُستخدم إلا مع أصحاب كتب السنة من رجال الحديث . أما أبو سعيد فليس منهم وإنما المقصود به أبو سعيد الخدرى الصحابى رضي الله عنه فالصواب أن يقال: «عن أبي سعيد» . توفى أبو سعيد الخدرى سنة ٧٤هـ .
- (٢) ما بين المعقوفتين () ساقط من النسخة (ب) وقد أسقطه ناشرها وأشار فى الهامش إلى هذا بقوله: (فى الأصل كلمات لم نضمهما) (ص ٢٣٠) . والذى لم يفهمه هو قوله: «ومن عاداتهم التعبير عنه (أى التعبير عن اللديغ بكلمة): سليم، تفاوتاً .» أى تفاوتاً بأنه سيسلم من اللدغة ويبدو أن هذه الجملة من كلام ابن حجر وقوله المرأة «وأن نضرنا عُيَّب» (بضم العين وتشديد الياء المفتوحة جمع خائب . والنضر يقصد به القوم) تعني: إن أهل الحى غائبون عنه فى جهاد أو غيره كأنها تبرر خروجها بنفسها للبحث عن راقٍ (أى رجل يشنى مريضهم بالرقية وهى القراءة عليه وكان هذا معروفاً عندهم) .
- (٣) ما بين القوسين ضبط الكلمة نأين: أى نظن به ويبدو أنه من كلام ابن حجر .
- (٤) الحديث صحيح أخرجه البخارى فى كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، م ٩م (فتح الباري)، ص ٥٤ عن أبي سعيد الخدرى، وفى كتاب الطب . باب الرقى بفاتحة الكتاب، ج ١٠ ص ١٩٨ . وفى نفس الكتاب، باب النفث فى الرقية ص ٢٠٩ . وأخرجه مسلم فى كتاب السلام، باب: جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار (مسلم بشرح النووي) م ١٤م، ص ١٨٧ عن أبي سعيد أيضاً . وأخرجه أبو داود فى كتاب البيوع . باب فى كسب المعلم م ٣م، ص ٣٦٤ وفى كتاب الطب، باب كيف الرقى؟ م ٤م، ص ١٤ . وأخرجه الترمذى فى كتاب الطب . باب ما جاء فى أخذ الأجرة على التعويد م ٤م، ص ٣٤٨ . ٣٤٩ . وأخرجه أحمد فى المسند ج ٣، ص ١٠، ص ٤٤ .

الحديث الثاني:

أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي سعيد أيضاً قال: انطلق نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيّفوهم، فلذغ سيد ذلك الحي، فسمعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هذا الرهط الذين نزلوا لعله يكون عندهم شيء، فأتوهم فقالوا: «يا أيها الرهط إن سيد لنا لديغ» وسعينا له بكل شيء، لا ينفعه شيء، فهل عند أحد منكم شيء؟ فقال بعضهم: إني والله لا أرقى ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا. فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً^(١) فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق (يتفل)^(٢) عليه، ويقرأ «الحمد لله رب العالمين»^(٣) فكانما أنشط من عقال^(٤). وفي رواية لنشط (أي حلّ من عقال)^(٥)، فانطلق يمشى (وما به قلبه أي علة من العلات)^(٦) وهو داء يأخذ البعير فيشتكى منه قلبه فيموت ليومه^(٧). قال^(٨): فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، وقال بعضهم: اقتسموا. فقال الذي يرقى: لا تفعلوا حتى نأتى

(١) الجعل: (بضم الجيم وتسكين العين): الجائزة أو المكافأة أو الأجرة.

(٢) في (ب) يقفل وهو تحريف، والصواب: يتفل. من (أ).

(٣) يعني يقرأ سورة الفاتحة، وكان القدماء يسمون السورة أحياناً بأول آية منها أو بأشهر ما فيها فيقولون في سورة البقرة مثلاً «سورة بنى إسرائيل» لكثرة قصصهم فيها.

(٤) فكانما أنشط من عقال: أي كأنه صار حراً بعد أن كان مربوطاً أو مقيد الحركة.

(٥) التوضيح فيما يبدو من ابن حجر، و«حلّ» مبنى للمجهول بضم حائه وتشديد اللام المفتوحة.

(٦) يبدو أن هذا شرح من ابن حجر لمعنى كلمة «قلبة» بفتح القاف واللام، وهي مشروحة في المتن على أنها من أمراض الإبل وصف بها الرجل على سبيل التشبيه.

(٧) ورد ما بين المعقوفين () محرفاً في النسخة (ب)، حيث أوردها الناشر هكذا (وما في قلبه أي علة من العلات، وهو ذا يأخذ البعير ... إلخ) وهو تحريف يدل على خطأ في النظم. وجرأة في التدخل في النصوص.

(٨) أي أبو سعيد راوى الحديث «فأوفوهم جعلهم»: أي اعطوهم ما اشترطوه عليهم من أجر.

النبي ﷺ (فتذكر) (١)، له الذي كان، ونظر الذي يأمرنا به، فقدموا على النبي ﷺ فذكروا له، فقال: «وما يدريك أنها رقية؟» ثم قال، قد (أصبتم) (٢). (أقسموا) (٣) واضربوا لي معكم سهماً. وضحك النبي ﷺ (٤).

الحديث الثالث:

أخرج الترمذى عنه (٥) قال: بعثنا رسول الله ﷺ فى (سرية) (٦) وذكر نحوه، وفيها أن أبا سعيد هو الراقي، وأنه قرأ الحمد لله سبع مرات وأن الفنم كانت ثلاثين شاة.

الحديث الرابع:

روى البخارى عن ابن عباس رض الله عنهما، أن نقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ مروا بماء - أى أهل ماء - فيهم لديغ (أو سليم) فعرض لهم رجل من أهل المال فقال: هل فيكم من راقٍ فإن فى الماء رجلاً لديغاً - أو سليماً - فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء. فبرئ فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكروها ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً ١٩ حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله

(١) فى (أ) فذكر. والصواب ما أثبتناه.

(٢) فى (ب) قد أحيتم، وهو خطأ لاسوغ له.

(٣) فى (ب) اقتسموا. والصواب ما أثبتناه.

(٤) هذه الرواية التى ذكرها المؤلف ابن حجر وأسندها إلى البخارى ومسلم وغيرهما تختلف عن الذى رواه الشيخان اختلافاً بسيطاً فى بعض الألفاظ، لكن المضمون واحد فالحديث صحيح ومتفق عليه.

راجع البخارى (فتح البارى) كتاب الطب، باب الرقى بفاتحة الكتاب م ١٠/١٩٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الطب، م ١٤، ص ١٨٨.

ورواه الحاكم فى المستدرک (كتاب فضائل القرآن، باب رقى اللديغ بفاتحة الكتاب م ١، ص ٥٥٩. بالألفاظ متقاربة) ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجها بهذه السياقة. وواقفه الذهبى. وكل الروايات عن أبى سعيد الخدرى.

(٥) أى عن أبى سعيد الخدرى.

(٦) أوردتها ناشر النسخة (ب) وهكذا (سيرة) وهو تحريف لا معنى له. والسرية هى: القوات التى كان يرسلها النبي ﷺ للقتال ولا يشارك معها بنفسه.

أخذ على كتاب الله أجراً. فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله»^(١).

الحديث الخامس:

روى أبو داود عن خارجة بن الصلت التميمي قال: أقبنا (من عند)^(٢) رسول الله ﷺ فأتينا على حي من العرب، فقالوا: (إنا أنبئنا أنكم قد جنتم)^(٣) من عند هذا الرجل بخير. فهل عندكم من دواء أو من رُقِيَّة؟ فإن عندنا معتوها في القيود قال: فقلنا: نعم. فجاءوا بمعتوه في القيود فقرأت عليه فاتحة الكتاب ثلاثة أيام غدوة وعشية. أجمع (بزاقني)^(٤) ثم أنفل. قال فكأنما نشط من عقال. (فأعطوني)^(٥) جُعلاً. قلت: لا، حتى أسأل رسول الله ﷺ. فقال: «كُلْ، لعمرى من أكل (بُرْقِيَّة)^(٦) باطل، لقد أكلت برقية حق»^(٧).

الحديث السادس:

أخرج أبو داود والنسائي بسند صحيح، عنه^(٨) عن عمه، أنه أتى النبي ﷺ، ثم أقبيل راجعاً من عنده، فمر على قوم عندهم رجل مجنون موثق بالحديد. فقال أهله: إنا حدُّثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير. فهل (عندك

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ٩٨/١٠، ١٩٩. في كتاب الإجارة، باب ما يُعطى في الرقية ٤/٤٥٢، ٤٥٣.

(٢) في (أ) «مع بدل» «من عند» والتصويب من ب ومن الحديث نفسه.

(٣) في (ب) فقالوا إنكم جنتم. والزيادة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) فأعطوه.

(٦) في (ب) من رقية والتصويب من أصل الحديث.

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع، باب في كسب الأطباء، م، ٣، ص ٢٦٣، وأخرجه مرة أخرى في كتاب الطب باختلاف طنيزف، وأحمد في المسند م، ٥، ص ٢١١.

(٨) عنه أي عن خارجة بن الصلت وعن عمه، أي روى خارحة هذا الحديث عن عمه وعمه مختلف في اسمه فقيل هو علاقة بن صغار التميمي، وقيل عبد الله بن عثير بن قيس. راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر المسقلاني ٧٥/٣، ٧٦.

شيء تداويه^(١). فرقيته بفاتحة الكتاب فبرئ فأعطوني مائة شاة. فأتيت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: «هل إلا هذا؟» وفي رواية: هل قلت غير هذا؟ قلت لا. قال: خذها^(٢) فلمعمرى لمن أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق^(٣).

الحديث السابع:

أخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى سعيد قال: بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين راكباً فى سرية فنزلنا بقوم فسألناهم أن يقرؤنا فأبوا، فلدغ سيدهم. فأتونا فقالوا أفياكم أحد يرقى من العقرب؟ فقلت نعم، ولكن لا أرقيه حتى تعطوننا غنماً. فقالوا: فإننا نعطيكم ثلاثين شاة فقراءت عليه «الحمد لله»^(٤) سبع مرات فبرئ وقبضت الغنم. فعرض فى أنفسنا منها شيء، فقلنا لا تعجلوا حتى نأتى رسول الله ﷺ، فلما قدمنا ذكرنا له الذى صنعت، فقال: «وما علمت أنها رقية؟ اقسموها واضربوا لى معكم سهماً»^(٥).

الحديث الثامن:

أخرج الدارقطنى عن أبى سعيد نحو ذلك وفيه أن النبى ﷺ قال: وما يدريك أنها رقية؟ فقال رسول الله شيء ألقى فى روعي. فقال: فكلوا وأطعمونوا من الغنم»^(٦).

(١) فى النسختين أ، ب: فهل عندكم شيء تداووا به؟ (فى ب) - فى (أ) فهل عندكم شيء نداو به؟ وهو لا يستقيم مع كون الراوى يروى عن نفسه وهو وحيد والتصويب الذى أثبتناه طبقاً للنص الوارد فى سنن أبى داود فى أصل الحديث.

(٢) الزيادة فى المعرفين () ساقطة من أ، ب وقد أثبتناها من متن الحديث نفسه.

(٣) أخرجه أبو داود من كتاب الطب، باب كيف الرقى، م، ٤. ص ١٢، ١٤.

(٤) أى سورة الفاتحة كما سبق بيانه.

(٥) (٦، ٥) الحديث صحيح ومروى بطرائق متعددة كلها عن أبى سعيد لألفاظ متقاربة فقد:

أخرجه البخارى فى كتاب الإجازة باب ما يعطى فى الرقية م، ٤، ص ٤٥٣ وفى كتاب

الطب، باب الرقى بفاتحة الكتاب م، ١٠، ص ١٩٨. وأخرجه مسلم فى كتاب السلام، باب

جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن م، ١٤، ص ١٨٧ - ١٨٩. وأبو داود فى كتاب البيوع،

باب فى كسب الأطباء م، ٣، ص ٢٦٢، ٢٦٣. وفى كتاب الطب، باب كيف الرقى؟ م، ٤، ص

١٢ - ١٣. وأحمد فى المسند م، ٣، ص ١٠، ٤٤٥. والترمذى فى كتاب الطب، باب ما جاء فى

أخذ الأجرة على التعويذ، م، ٤، ص ٢٤٨، ٢٤٩. وابن ماجه فى كتاب التجارات، باب أجر

الراقى (٧٢٩/٢) عن ابن سعيد.

الحديث التاسع:

أخرج ابن قانع عن خارجة بن الصلت عن عمه^(١) الحارث بن عمرو قال: رقيت رجلاً بأمر الكتاب فبرئ فسألت النبي ﷺ فقال: «من أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق»^(٢).

الحديث العاشر:

أخرج الشيخان وغيرهما أنه ﷺ قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد لها مهراً: «زوجتكما بما بلغ معك من القرآن»^(٣).

(١) سبق الإشارة في المبحث السادس من هذا القسم إلى أن عمه مُخْتَلَفٌ في اسمه وقد صرح به هنا . والله أعلم .

(٢) سبق تخريج هذا الحديث في المبحث السادس .

(٣) الحديث صحيح . أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن . باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه . م . ٩ ، ص ٧٤ ، وفي كتاب النكاح ، باب إذا كان الولي هو الخاطب ، م . ٩ ، ص ١٨٨ ، وأخرجه أبو داود في كتاب النكاح / باب في الترويح عن الممحل بعمل م . ٩ ، ٢٣٦ ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح ، باب صداق النساء (٦٠٨ / ١) .

المقصد الرابع في الأحاديث الدالة على امتناع أخذ الأجرة على تعليم القرآن

الحديث الأول:

عن محمد بن جُحادة (بضم الجيم وتخفيف الحاء المهملة ثم ألف ثم دال مهملة ثم هاء. قاله النووي) (١) أخبرني رجل يقال له (أبان) (٢) عن أبي بن كعب رضي الله عنه، أنه علم رجلاً سورة من القرآن فأهدى إليه ثوباً (أو قال خميصاً) (٣). قال: فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم. فقال: «إنك أخذ (أو قال: إن أخذته. شك محمد) (٤)» (ألبست ثوباً من النار) (٥) رواه عبد بن حميد ورواته ثقات. والبيهقي في سننه الكبرى.

الحديث الثاني: روى ابن ماجه عن أبي بن كعب قال:

«علمت رجلاً القرآن (أى وهو الطفيل بن عمرو الدوسى) فأهدى لى قوساً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إن أخذتها أخذت قوساً من نار» فرددتها» (٦).

- (١) ما بين المعقوفين () مضاف فى هامش الصفحة فى النسخة (أ) وأثبتناه لفايدته.
- (٢) التصويب من (أ) وقد ترك ناشر النسخة (ب) مكان هذه الكلمة فارغاً وقال فى الهامش: «فى الأصل كلمة غير مفهومة!!»
- (٣) قام ناشر النسخة (ب) بتحريف هذا النص فجعله (ثوبه أو قال قميصه) وهذا من المجازفة غير المسموح بها فى التحقيق والتصويب من (أ) والخميصه هى: ثوب أسود أو أحمر له أعلام.
- (٤) أسقط ناشر النسخة (ب) ما بين القوسين ووصفه بأنه جملة غير مفيدة، وقد أخطأ، فالعنى أن محمد ابن جحادة شك فى نص ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم «إنك أخذت» لأم يكون «إن أخذته» وجملة (شك محمد) من كلام المؤلف أو من كلام من أخرج الحديث. والذى فى مسند عبد بن حميد (لو أنك أخذته» أو قال «إن أخذته». شك محمد. ألبست ثوباً من النار» مسند) عبد بن حميد، ص ٩١.
- (٥) المنتخب فى مسند عبد بن حميد، تحقيق السيد صبحى الدرى السامرائى ومحمود محمد خليل الصعدي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨. ص ٩١. وهو حديث ضعيف الإسناد كما يقول محقق مسند ابن حميد اعتماداً على رأى ابن أبى حاتم فى أبان ومحمد بن جحادة. والله أعلم.
- (٦) أخرجه ابن ماجه فى كتاب التجارات/ باب الأجر على تعليم القرآن م ٢، ص ٧٣٠ عن أبي بن كعب.

ورواه ابن عدى وقال إنه مرسل جيد بلفظ: كان عند أبي بن كعب ناس من أهل اليمن يقرئهم فجاءت رجلاً منهم قوس من أهله فنظرها أبي فأعجبتة فأقسم عليه الرجل بالله أن يأخذها فقال: لا. حتى أسأل رسول الله ﷺ فسأله فقال: «أحب أن تأتي الله بها في عنقك يوم القيامة ناراً» (١).

الحديث الثالث:

روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن منيع (٢) وعبد بن حميد والطبراني والحاكم وسعيد بن منصور (٣) والبيهقي وأبو يعلى (٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله. رجل أهدى إلى قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال. فأرمت عليها في سبيل الله؟ قال: إن كنت تحب أن تطوَّق بها طوقاً من نار فأقبلها» (٥، ٦).

(١) راجع الهامش رقم (٦). السابق. وقال في الزوائد: «إسناده مضطرب» قاله الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الرحمن بن سليم. وقال الملاء في المراسيل: عطية بن قيس الكلاعي عن أبي بن كعب: مرسل. وذكره صاحب الكنز (١/٦٢٠)، برقم ٢٨٦٤ وج ٢، ص ٢٨٦٦، برقم ٤١٩٣. وعزاه إلى البيهقي في سننه وسعيد بن منصور في سننه وضعفه. فالحديث بهذه الطرق: ضعيف والله أعلم.

(٢) أحمد بن منيع (بضم الميم وفتح النون) بن عبد الرحمن البغوي (أبو جعفر) حافظ من حفاظ الحديث وله «مسند» في درجة أحمد بن حنبل في العلم كما قيل عنه (ت ٢٤٤هـ). (٣) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، صاحب كتاب «السنن والزهد» من حفاظ الحديث روى عنه مسلم وأبو داود وأحمد بن حنبل وغيرهم (ت ٢٢٧هـ). (٤) أحمد بن علي بن المثني الموصلي (أبو يعلى) من مشاهير الثقات في علم الحديث له مسندان: كبير وصغير وكتاب «المعجم» (ت ٣٠٧هـ).

(٥) أخرجه أحمد في المستد، ٥٥، ص ٣١٥، ص ٤٢٤ عن عبادة بن الصامت. وابن ماجه في كتاب التجارات/ باب الأجر على تعليم القرآن، ٧٣٠/٢، وأبو داود في كتاب الإجارة/ باب في كسب المعلم (٣/٢٦٢) عن عبادة أيضاً، وذكره صاحب الكنز م ١ برقم ٢٨٦٦ وعزاه. إلى جانب هؤلاء. إلى البيهقي، والطبراني والحاكم وسعيد بن منصور وأبو يعلى وأحمد بن منيع وعبد بن حميد.

(٦) هذا الحديث من أوله إلى آخره وما بعده مكتوب بخط صغير على هامش الصفحة في النسخة (أ) ويبدو أن ورقة سقطت من ناسخ هذه النسخة فكتبها محشورة على هواش الصفحة.

الحديث الرابع:

روى الإمام أحمد بسنده عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به»^(١). الحديث. وأخرجه البزار^(٢) من حديث بن عوف وقال^(٣): الصواب ابن شبل وأخرجه ابن عدى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث الخامس:

روى عبد الهادي من طريق عثمان بن سعيد (الدارمي)^(٤) عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أخذ قوساً على تعليم القرآن قلده الله قوساً من نار»^(٥). قال ليس فيه إلا عبد الرحمن بن يحيى. قال أبو حاتم^(٦) صدوق ما بعديته بأس. وقال البيهقي: ضعيف. والله أعلم.

(١) ذكره صاحب الكنز (٥١١/١، ٥١٢) بلفظ «اقرأوا القرآن واعملوا به ولا تتجنوا عنه ولا تفلوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به» وعزاه إلى أحمد بن حنبل في المسند وإلى أبي يعلى في مسنده. وإلى الطبراني في الكبير وإلى البيهقي في شُعَب الإيمان عن عبد الرحمن بن شبل وأخرجه أحمد في المسند (٤٢٨/٣، ٤٤٤) وإسناده ضعيف لأن فيه يحيى بن أبي كثير.

(٢) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (أبو بكر البزار) من علماء الحديث في البصرة له مسندان. أحدهما كبير اسمه «البحر الزاخر»، والثاني صغير (ت ٢٩٢هـ).

(٣) أي قال البزار بعد أن أخرجه من حديث ابن عوف: إن الصواب أن الذي رواه هو ابن شبل.

(٤) اشتبه هذا الاسم على ناشر النسخة (ب) فأضاف قبله واو عطف ليصبح الكلام هكذا (روى عبد الهادي.. (و) الدارمي عن أبي الدرداء) والصواب أن الدارمي المحدث صاحب المسند والجامع الصحيح وغيرهما (توفي سنة ٢٥٥) واسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (مرت ترجمته في المقصد الأول). أما عثمان بن سعيد الدارمي المذكور هنا، فهو صحابي من الفرسان تولى القضاء في دمشق بأمر عمر بن الخطاب (توفي سنة ٣٢هـ) وكان ممن يحفظون القرآن في حياة النبي ﷺ.

(٥) ذكره صاحب الكنز (٦١٦/١) وعزاه إلى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء.

(٦) أبو حاتم: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي. حافظ للحديث ومن أقران البخاري ومسلم له كتاب «طبقات التابعين» (ت ٢٧٧ هـ) ببغداد. ومن قواعد المحدثين أنه إذا اجتمع الجرح والتعديل في شخص. قَدِّمَ الجرح على التعديل في الأغلب. فمادام البيهقي قد حكم على عبد الرحمن بن يحيى بالضعف، فلا يعتبر بتعديل ابن أبي حاتم. ويكون الحديث ضعيفاً والله أعلم.

الحديث السادس:

أخرج أبو نعيم والبيهقى عن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال:
«من أخذ على تعليم القرآن قوساً قلده الله مكانها قوساً من نار جهنم»^(١).

الحديث السابع:

أخرج أبو نعيم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أخذ على القرآن أجراً فذاك حظه من القرآن»^(٢) وفي رواية: قلت: يا رسول الله ما تقول في المعلمين؟ قال: «درهمهم حرام»^(٣).

الحديث الثامن:

أخرج البيهقى عن بريدة أن النبي ﷺ قال: «من قرأ القرآن يتأكل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم»^(٤).

وفي رواية عن ابن مسعود أنه رضي الله عنه قال: «أقرتوا القرآن ولا تأكلوا به»^(٥).

الحديث التاسع:

أخرج أبو نعيم عن ابن عباس رضی الله تعالى عنهما أنه رضي الله عنه قال: «من أخذ على القرآن أجراً فقد عَجَّلَ الله حسناته في الدنيا، والقرآن بحاجة إلى يوم القيامة»^(٦).

الحديث العاشر:

أخرج الطبراني عن أبي الدرداء أنه رضي الله عنه قال: «من يأخذ على تعاليم القرآن

(١) راجع التخریج السابق.

(٢) ذكره صاحب الكنز (٦١٦/١) برقم ٢٨٦٩ وبرقم ٢٨٤١ وعزاه إلى أبي نعيم في الحلية عن ابن عباس.

(٣) لم أعثر له على مصدر.

(٤) ذكره صاحب الكنز (٦١٦/١) وعزاه إلى البيهقى في الشعب عن بريدة رقم ٢٨٤٣.

(٥) راجع الهامش رقم (١) في الصفحة السابقة.

(٦) سبق تخریجه بنظر مقارب (الكنز ٦١٦/١).

قوساً قلده الله قوساً من نار» (١).

تنبيهه (*): لم أر من جمَع هذه الأحاديث (في) (٢) هذين المقصدين واستوفاهما كما فعلت، فاعتنى بحفظها وبما يأتي من اختلاف العلماء فيها تصحيحاً وتضعيفاً وأخذاً وتركاً، فإن ذلك أمر مهم لا ينبغي إغفاله.

(١) ذكره صاحب الكنز (١/٦٢٠) برقم ٢٨٦٨ وعزاه إلى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء.

(*) يتحدث المؤلف (ابن حجر هنا) عن المقصدين الثالث (أحاديث جواز أخذ الأجرة على القرآن) والرابع (أحاديث منع أجرة على القرآن). وينبه القراء إلى أنه جمع هذه الأحاديث في هذين المقصدين دون دراسة وتعليق وسيأتي التعليق عليها في المقاصد القادمة.

(٢) في (ب) من والتصويب في (أ).

المقصد الخامس في بيان اختلاف العلماء (في الأخذ بالأحاديث) (١) السابقة

اعلم أن العلماء رضوان الله عليهم أجمعين من السلف والخلف اختلفوا في أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وعلى الرقبة به، هل ذلك جائز أم حرام؟ فقال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: إن ذلك جائز لا كراهة فيه، وعلى الشافعي (٢) رضى الله تعالى عنه، كعطاء (٣) (و) (٤) أبي قلابة (٥) ومالك وأحمد وأبي ثور (٦) وقال الحاكم . من أكابر السلف .: لم أسمع أحداً كره أجرة المعلم . وجرى على ذلك الحسن البصرى (٧) . وابن سيرين (٨) . والشعبي (٩) ، لكنهم قيدوه بما لم يشترط (١٠) .

- (١) في (ب) بالأخذ في الأحاديث . وليس صحيحاً .
 (٢) اقتص الشافعي بالذكر هنا دون بقية الأئمة لأنه المذهب الذى ينتمى إليه .
 (٣) هو عطاء بن أبى رباح بن صفوان من أجلاء الفقهاء وتابعى مكة وزهادها توفى سنة ١١٥ هـ . (وفيات الأعيان ٢/٢٦١ . ٢٦٣ . تهذيب التهذيب ١٠/١٩٩ . شذرات الذهب ١٤٧ . ١)
 (٤) الواو ساقطة من (ب) مع أنها هنا تفصل بين اسمين لشخصين مختلفين .
 (٥) أبو قلابة هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمى البصرى . تابعى ثقة ذكره ابن سعد فى الطبعة الثانية من أهل البصرة وقال عنه : كان ثقة كثير الحديث (ت ١٠٤ هـ وقيل ١٠٧ هـ) تهذيب التهذيب ٥/١٩٧ . ١٩٩ .
 (٦) أبو ثور هو إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان صاحب الإمام الشافعى وناقل الأقبوال القديمة عنه (فللشافعى مذهبان : قديم وجديد (فبعد أن جاء إلى مصر غير كثيراً من فتاواه القديمة) وكان أحد النخهاء الأعلام فى المذهب الشافعى (ت ٢٤٦ هـ أو ٢٤٠ هـ) (وفيات الأعيان ١/٢٦) .
 (٧) الحسن البصرى هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصرى . من سادات التابعين وكبرائهم شهد له كثير من معاصره (ومتهم صحابة) بالعلم والذكاء وقوة الحفظ . ت ١١٠ هـ (وفيات الأعيان ٢/٦٩ . ٧٣ . تهذيب التهذيب ٢/٢٦٣) .
 (٨) ابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين . كان صديقاً للحسن البصرى ملازماً له روى الحديث عن عدد من الصحابة منهم أبو هريرة وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك وكان أبوه خادماً لأنس بن مالك وظل هو معاشراً له حتى صلى عليه بعد موته شهود له بالعلم والذكاء وتترد بين علماء المسلمين بعلمه بتبصير الرؤيا . توفى بعد الحسن البصرى بمائة يوم عام ١١٠ هـ (شذرات الذهب ١/١٢٨ . وفيات الأعيان ٤/١٨١ . ١٨٣) .
 (٩) الشعبي هو أبو عمرو عامر بن شراحيل . كوفى . تابعى جليل القدر شهد له الزهري وغيره بأنه أحد أكبر أربعة علماء فى عصره . هم : سعيد ابن المسيب فى المدينة والحسن البصرى فى البصرة ومكحول فى الشام والشعبي فى الكوفة . ت ١٠٤ هـ أو قريباً منها على اختلاف (تهذيب التهذيب ٥/٦٥ . وفيات الأعيان ٣/١٢ . ١٥) .
 (١٠) أى أن الحسن البصرى وابن سيرين والشعبي يرون جواز أخذ أجرة على تعليم القرآن إذا لم يقع بين المعلم والمتعلم اتفاق مشروط على أجر معين .

وأعطى الحسن البصرى . من أكابر التابعين، بل كان يفتى فى زمن الصحابة،
رضى الله عنهم . عشرة دراهم فقبلها(١) .

واستدل القائلون بالجواز مطلقاً بالأحاديث السابقة المتفق على صحة
أكثرها، وهى صريحة لا تقبل تأويلاً فى الدلالة على حل أخذ الأجرة والموض
بشرط وغيره على تعليم القرآن وقراءته . وعمل الرقية به، وعلى الطب، ووصف
الدواء، ونحوه، مما فيه مشقة تقابل بالأجرة .

وعلى أن ذلك من الحلال الذى لا شبهة فيه، فمن تلك الأحاديث قوله ﷺ
فى الحديث الذى رواه البخارى . وهو الخامس من المقصد الثالث: «إن أحق ما
أخذتم عليه أجرأ كتاب الله تعالى» ردأ على من كرهوا(٢) أخذ الأجرة على كتاب
الله وشكوا إلى رسول الله ﷺ . فقالوا عن من أخذ أجرة على الرقية به: يا
رسول الله: أخذ على كتاب الله أجرأ . فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم
عليه أجرأ كتاب الله» .

فبأن واتضح اتضاحاً لا خفاء معه أن هذا الحديث صريح لا يقبل التأويل
على حل أخذ الأجرة على تعليم القرآن، والرقية به، ونحوهما . ومنها(٣) قوله
ﷺ فى القصة السابقة . فى أكثر أحاديث المقصد الثالث . «اقسموا واضربوا له
بسهم» . وقوله: «قد أصبتم اقسما واضربوا لى معكم سهماً» . وقوله: «اقسموها
وأضربوا لى سهماً» . وقوله: «فكلوا وأطعمونا من الغنم» . ثم قوله ﷺ ذلك

(١) جملة (من أكابر التابعين) أراد بها المؤلف أن تكون اعتراضية يدل بها على مكانة
الحسن البصرى فذكرها ثم استطرد بما هو أهم منها وهو أنه . أى الحسن . كان يفتى
والصحابه موجودون فى عصره فلم ينكروا عليه . وقبوله الدراهم العشرة مكافأة له أو
أجره على الإفتاء أو على تعلم القرآن وعدم إنكار الصحابة عليه ذلك يستتج منه المؤلف
جواز أخذ الأجرة .

(٢) أى الحديث الذى قاله الرسول ﷺ ردأ على من كرهوا . أى من الصحابة الذين شهدوا
الواقعة وجاءوا يقصونها عليه . أخذ الأجرة .
(٣) أى ومن أدلة المجيزين أخذ الأجرة .

يحتمل أن يريد به حقيقته^(١) لعله يرضى الراقى . وهو أبو سعيد الخدرى .
 بذلك . وأن يريد به تطيب قلوبهم لشكهم فى حل أخذ مقابل للرقية بكتاب الله .
 فطيب . ﷺ . بذلك قلوبهم وبالغ فى تعريفهم أنه حلال لا شبهة فيه ولا كراهة .
 وقد وقع له . ﷺ . نظير ذلك فى حديث العنبر ، أى السمكة الكبيرة المجاوزة
 للحد لما أكلوا منها ثم قدموا المدينة وسألوه . ﷺ . (عنها)^(٢) .

وفى حديث أبى قتادة فى حمار الوحش لما اصطادوه وهم حُرْمٌ ، فشكوا فى
 حل أكلهم له ، وأما أمره . ﷺ . بقسمة الشاة بينه وبين أصحابه ، مع أنها جميعها
 ملك له ومختصة به ، لا حق لأحد منهم معه فيها . فهو من باب الأمر بمحاسن
 الأخلاق . والمروءات والتبرعات ، ومواساة الأصحاب والرفاق ، فقا سمهم تبرعاً ،
 وجوداً^(٣) ، ومودة . وفى هذه القصة^(٤) أيضاً جواز المشاحة^(٥) لمن ترك المعروف

(١) أى أن هذه الأحاديث تحتمل وجهين من التأويل .
الأول : أن يكون الرسول . ﷺ . أراد حقيقة ما قال . أى أراد منهم أن يقسموا ما أخذوه بالفعل
 وينال معهم قسماً منه إرضاءً لنفسية الصحابي أبى سعيد الخدرى .
الثانى : أن يكون أراد بهذا القول إشعارهم بأن ما فعلوه حلال لا شبهة فيه بدليل أنه . ﷺ .
 سيشاركهم فيما أخذوه .

(٢) هذه الكلمة فى (أ) ساقطة من الصنعة ومضافة فى الهامش .
 (٣) فى الفقرة السابقة يذكر ابن حجر ثلاثة مواقف للرسول . ﷺ . مشابهة لموقفه من الأجرة
 التى أخذها أبو سعيد ، وهى :

(أ) اصطيد الصحابة لسمكة كبيرة وشكهم فى حلها .
 (ب) اصطيداهم لحمار الوحش (وهو غير الحمار المعروف فلحمه مباح) ، أثناء الإجماع فى
 مكة . مع أن الصيد فى الحُرْمِ مُحْرَمٌ . وذلك فى حديث رواه البخارى عن أبى قتادة
 الأنصارى أنه اصطاد حمزاً وحشياً ولم يكن محرماً بخلاف بقية الصحابة والرسول . ﷺ .
 فأتطمع الصحابة منه وهم مُحْرَمُونَ فكأنهم اشتبهوا فى حل أكلهم فتوجهوا للرسول . ﷺ .
 وهو مُحْرَمٌ . فحكوا له القصة فسألهم : «هل معكم من شىء» . يعنى هل بقى من لحمه
 شىء . . قال قتادة : فناولته العضد فأكلها أراد بذلك أن يطمننهم ويطيب قلوبهم . أخرجه
 البخارى فى كتاب جزاء الصيد ، باب إذا صاد الحلال فأهدى للمُحْرَمِ م . ص ٢٢ .

(ج) تقسيمه شاة أهديت إليه . ﷺ . بينه وبين صحابته . ويستدل المؤلف بهذه المواقف الثلاثة .
 إلى جانب الموقف المذكور لأبى سعيد الخدرى وقصة الرقية . على أن الرسول . ﷺ . كان
 يسعى إلى تطيب قلوب صحابته عندما يساورهم الشك فى الحل .

(٤) يقصد قصة أبى سعيد .

(٥) المشاحة : المنازعة والمخاصة .

والمروءة وإن كانت مشاحته أولى^(١)، لقوله الصحابة لهم^(٢) استضيفناكم^(٣) فلم تضيفونا، فمنعواهم^(٤) معروفهم في الرقية إلا بالأجرة، مكافأة على سيئ أخلاقهم وامتناعهم من الإضافة من أصلها، فضلاً عن إكرام الضيف، قال النووي^(٥): وفي قوله - ﷺ: «وما يدريك أنها رقية»، التصريح بأنها رقية أي جميعها إلا (إياك نعبد وإياك نستعين) فقط خلافاً لمن زعمه لاشتمالها إجمالاً على جميع ما في القرآن، وأنه يستحب أن (يقراها)^(٦) على اللديغ والمريض وسائر أصحاب الأسقام والعاهات. وعلى أن الرقية والطب من الأمور الجائزة، وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم وإسحق^(٧)، وأبي ثور وأكثر السلف، والخلف. ومنها قوله - ﷺ: «زوجتكها بما معك من القرآن». ففيه التصريح بجواز (جعل)^(٨) تعليم القرآن عوضاً ومعوذاً لما يُقَابَلُ بمال، لمقابله التعليم بالبضع^(٩) المستفاد حله والمقتضى لوجوب المهر^(١٠) وإذا جاز ذلك جاز جعله

-
- (١) أي أن منازعة الذي يبخل بالمعروف أولى من تركه بدليل ما سيأتي.
- (٢) لهم: أي للقوم الذين لدغ سيدهم والصحابة نازلون قريباً منهم.
- (٣) استضيفناكم: أي طلبنا منكم أن تجعلونا ضيوفكم لأننا مسافرون.
- (٤) الضمير هنا (هم) يعود إلى الصحابة. أي أن الصحابة لما رأوا بخل هؤلاء القوم عاملوهم بالمثل فأبوا أن يرقوا سيدهم إلا بأجر.
- (٥) من أعلام المذهبي الشافعي وهو شارح صحيح مسلم. والذي يشير إليه المؤلف موجود في صحيح مسلم م ١٤، ص ١٨٨.
- (٦) في (ب) أن يقرأ بها. والتصويب من (أ).
- (٧) هو إسحق بن إبراهيم بن مخلد (أبو يعقوب) بن راهوية. أستاذ البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وغيرهم. كان مشهوراً بقوة حفظه وصدقه وفقهه. ت ٢٢٨هـ أو ٢٢٧هـ على اختلاف. (وفيات الأعيان ١/١٩٩، ٢٠١، شذرات الذهب ٢/٨٩).
- (٨) كلمة «جعل» ساقطة من النسخة (ب). وأثبتناها من (أ).
- (٩) البُضْع (بضم الباء وتسكين الصاد) في اللغة: الفُرْج ويُطَلَّقُ من باب المجاز المرسل على المرأة عموماً.
- (١٠) معنى هذه العبارة: أن الحديث المذكور «زوجتكها بما معك من القرآن» قام فيه حفظ القرآن (واشتراطه على الرجل أن يعلم ما يحفظ لزوجته) مقام المهر الذي هو شرط لاستحلال الفروج، أي شرط للزواج.

مقابلاً بأجرة، لأن هذا من جملة (المعاوضة)^(١) فهو داخل في الحديث بقياس المساواة^(٢).

وذهب أبو حنيفة وإسحق بن راهويه إلى ظاهر الأحاديث المذكورة في المقصد الرابع (ورأوا)^(٣) أن أخذ الأجرة والعوض على تعليم القرآن غير جائز^(٤)، واختلف النقل عن الزهري^(٥). وظاهر كلام الخطابي أنه حرّمه. وصرح غيره عنه بكرهته. وقد يُقال لا اختلاف لأن الأئمة كثيراً لا يطلقون الكراهة على كراهة التحريم. ثم ما استدلوا به من تلك الأحاديث على امتناع ذلك لا نزاع في دلالتها على ذلك. وأن النزاع في أساسها. فقال ابن بطال وغيره: إنها كلها ضعيفة، كحديث اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به. وحديث. درهمهم حرام، لأن في

(١) في (ب) المعارضة وهو خطأ.

(٢) هذه الجملة الأخيرة من أول قوله «وإذا جاز ذلك جعله مقابلاً بأجرة. إلى آخر النص»
يمكن التعبير عنها بالصورة التالية:

. اعتبر الحديث تعليم القرآن مهراً. (مقدمة صغيرة)

. كل مهر له قيمة مادية. (مقدمة كبرى)

إذا، تعليم القرآن يمكن تقديره بقيمة مادية (نتيجة).

وبالصورة التالية:

. الزواج مقابل تعليم القرآن.

وبما أن الزواج يمكن تقديره بصورة مادية كمية.

فيمكن التعميض بأجرة مادية في أية حالات أخرى (غير الزواج).

(٣) الأفضل هنا أن يقول «رأياً» لأن الضمير يعود على أبي حنيفة وإسحق ولكن المؤلف اختار صيغة الجمع وهي غير خاطئة ولكنها خلاف الأولى (بسكون الواو).

(٤) كيف يقول هنا إن أبا حنيفة وإسحق ذهبوا إلى أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير

جائز وفي الصنحة السابقة نقل عنهما القول بالجواز؟ للجواب على ذلك نقول: إنه في

الموضع السابق نقل عنهما إجازة أخذ الأجرة على الرقية والمداواة بالقرآن. أخذاً بظاهر

النصوص الصحيحة. وهنا نقل عنهما عدم جواز أخذ الأجر على التعليم.

(٥) الزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد مشهور باسم: الزهري أو ابن شهاب

الزهري. وهو مدني تابعي ثقة قال عنه أحمد بن حنبل «الزهري أحسن الناس حديثاً

وأجود الناس إسناداً. وقال عنه مالك: بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير (ت ١٢٤هـ)

(تهذيب التهذيب ٧/٢٣٣).

ومعنى قول ابن حجر: واختلف النقل عن الزهري: أي وردت عن روايتان متناقضتان

فروى عنه الإجازة وروى عنه المنع. وقد يكون غير رأيه أو قد يكون ذلك خطأ ممن

نقلوا عنه.

سنده (مجهولاً)^(١). وحديث القوس عن عبادة لأن فيه المغيرة بن زياد وهو ضعيف. قال ابن بطلال: ومحال أن هذه الأحاديث الضعيفة تعارض حديث ابن عباس: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» وحديث أبي سعيد الخدرى فى قصته السابقة، أى للاتفاق على صحة هذين الحديثين وغيرهما مما فى المقصد الثالث. قال: وإنما تتعارض الأحاديث إذا تساوت طرقها فى النقل والعدالة. وأما إذا كان بعضها ضعيفاً فالصحيح منها يُسقط الضعيف. انتهى^(٢).

وفى حكمه على تلك الأحاديث كلها بالضعف نظر ظاهر. فقد مر فى بعضها أنه صحيح. ومن صحح حديث عبادة، الحاكم^(٣). وصحح غيره حديث أبى^(*)، ومع ذلك فلا حجة فيهما على امتناع أخذ الأجرة على تعليم القرآن. أما أولاً: فلأن أحاديث الصحيحين السابقة صريحة فى الجواز، وهى أصح فوجب تقديمها. وأما ثانياً: فهذان لا دلالة فيهما على الدعى (أصلاً)^(٤) وإنما الذى فيهما امتناع قبول الهدية من المتعلم، وهذا شىء أجنبى عما نحن فيه من أخذ

(١) فى (أ) مجهول وهو خطأ من الناسخ.

(٢) أى انتهى كلام ابن بطلال. وسيداً المؤلف عليه.

(٣) اهتم المؤلف بالإشارة إلى تصحيح الحاكم خاصة لأن الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٥هـ) وصل إلى درجة عالياً فى الحفظ واتفق الناس على إمامته فى الحديث وكتابه «المستدرک عل الصحيحين» له وزنه بين علماء الحديث إلا أنه لم يغل من مآخذ أخذها عليه الحافظ الذهبى (ت ٧٤٨هـ) وطبع كتاب الذهبى مع المستدرک. ولذلك إذا قيل فى حديث: صححه الحاكم وواقفه الذهبى كان الحديث صحيحاً فى الأغلب الأعم ويندر جداً أن يكون ضعيفاً.

(٤) ساقطة من (ب).

(*) تعقيب،

الحديثان اللذان يستدل بهما مانعاً أخذ الأجرة وهما حديثا عبادة بن الصامت وأب بن كعب ضعيفان. فحديث عبادة أخرجه أبو داود (٣٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وأحمد (٣١٥/٥) وعبد بن حميد (١٨٢) ومع ذلك فهو ضعيف لأن فى إسناده المغيرة بن زياد الموصلى. قال عنه أحمد: ضعيف الحديث له مناكير، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وقال وكيع ثقة. ولكن الجرح مقدم على التديل. راجع الميزان (٨٧٠٩) وحديث أبى مرّ تضعيفه عند تخريجه اعتماداً على رأى ابن أبى حاتم.

أجرة معقود عليها^(١) قبل التعليم، إذا حصل. على أنهم أوّلوا الامتناع من قبول الهدية المذكورة على أنه أمر^(٢) كان تبرع به المعلم، و نرى الاحتساب فيه، ولم يكن قصده حال التعليم طلب عوض ونفع، فحذره النبي ﷺ بإبطال أجره وتوعده عليه، إذ سبيل أبيّ وعبادة في هذا سبيل من رد ضالة رجل، أو استخرج متاعاً من بحر تبرعاً، واحتسبه، ليس له أن يأخذ عوضاً، ولو أنه طلب لذلك أجرة (قبل)^(٣) أن يفعله حسبه كان ذلك جائزاً له، وأيضاً فأهل الصنفة رضى الله عنهم^(٤) كان الغالب عليهم الفقر والأخذ (من)^(٥) الصدقة من الناس، فأخذ شيء منهم ربما (أضر بهم)^(٦). وبتسليم أن أحاديث المقصد الرابع كلها صحيحة (وأنها مكافئة)^(٧) لأحاديث المقصد الثالث في الصحة وفي الدلالة على امتناع أخذ الأجرة على تعليم القرآن أو بعضه، فالجمع بينهما (حينئذ)^(٨) واجب ما أمكن. جرياً على القاعدة الأصولية: «إن الجمع بين الأحاديث واجب ما أمكن، وأنه متى أمكن الجمع لم يجز دعوى نسخ ولاغيره» فيحمل المنع على أخذ أجرة التعليم (بعقد) فاسد لإغفال ركن أو شرط مفسد. والجواز على

(١) معقود عليها قبل التعليم: أى متفق عليها بين المعلم والمتعلم اتفاقاً واضحاً وضوح العقد.
(٢) أى على أن التعليم أمر تبرع به المعلم احتساباً لوجه الله دون انتظار هدية أو أجر فامتناعه عن أخذ الهدية بسبب نيته بالأساس.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أهل الصنفة (بضم الصاد المشددة وفتح الفاء المشددة) جماعة من فقراء المهاجرين لم تكن لهم أسر ولا أموال فاتخذوا صنّة: أى سقفاً على ركن من أركان المسجد النبوى فى المدينة وكانوا يقيمون بها ويأخذون الصدقات من الأغنياء يعيشون عليها.

(٥) فى (ب): (فى صدقات الناس) والتصويب من (أ).

(٦) ما بين المعقوفين () ساقط من (ب) دون إشارة إليه.

(٧) فى (ب) مكافئة وسقطت كلمة «وأنها» التى قبلها.

(٨) ساقطة من (ب).

أخذها عليه بعقد صحيح (١) . وهذا هو مدعانا (٢) . وقد علمت أنه الموافق للقواعد الأصولية . فكيف يجوز العدول عنه؟ هذا مع أن بين المانع وبين اثبات كل مقنعة من تلك المقدمات الثلاث المسلمة خط القناد (٣) وتجوز المحال . فالحق الذي شهدت به القواعد الأصولية والحديث جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن بعقد صحيح . وأن ذلك من الحلال الذي لا شبهة فيه ولا كراهية ، وإن وقع الخلاف فيه لأن الخلاف إنما يراعى ويحترم حيث لم يخالف سنة صحيحة صريحة . وهذا الخلاف ليس كذلك لأنه خالف قوله- (مدد برس) - في الحديث المتفق (٤) على صحته أيضا: "كلو وأضربوا لي معكم بسهم" . وقوله في الحديث المتفق على صحته: "زوجتكم بما معك من القرآن" . وأحاديث القوس ونحوها السابقة لا تعارض ذلك أصلا لأن بعضها في هنية بعد الفعل . وأكثرها لا يحتج به لضعفه واعتلاله فتأمل ذلك حق التأمل (٥) ، فإنه من الغفانس التي لم تر من بسط الكلام فيها . كذلك قال بعض أهل العلم: أخذ الأجرة على تعليم القرآن له

-
- (١) أى أنه يحاول افتراض أن الأحاديث متعارضة صحيحة كلها ويحاول أن يجمع بينها بدلا من القول بان بعضها نسخ بعضا . ومحاولة تقوم على اعتبار أن الاتفاق على تعليم القرآن بين المعلم والمتعلم يخضع للشروط التي وضعها الفقهاء للمعقود وهي كثيرة لا مجال للتوسع فيها هنا . أى أن للمعلم إذا حصل على أجر مقابل التعليم بعقد لم يستوف شرط العقد الصحيح شرعا تحت طائلة الأحاديث المتبعة لأخذ الأجرة ، أما إذا حصل على أجر مقابل عقد صحيح شرعا فهو في حدود الأحاديث المجيزة لأخذ الأجرة . وقد بنى تحليله هذا على القاعدة الأصولية التي ذكرها قبل ذلك . وتحليله ضعيف لأن افتراض صحة الأحاديث - وهي ضعيفة - يهدم القضية من أسسها .
- (٢) وهذا هو مدعانا . أى هذا هو ما ندعيه .
- (٣) خرط القناد: مثل عربي يضرب للأمر الصعب . والقناد: شجر له ثوك فإذا قيل: دونك خط (أى قطع) القناد: فمعناه أن ذلك صعب جدا .
- (٤) حديث متفق عليه، أو متفق على صحته: يعنى رواه الشيخان: البخارى ومسلم . وهو أعلى درجة من درجات الحديث الصحيح في عرف علماء الحديث وعلماء أصول الفقه وغيرهم .
- (٥) قوله: فتأمل ذلك حق التأمل : موجه الى القارئ وهو عادة من عادات قدامى المؤلفين عندما يريدون توجيه نظر القارئ الى نقطة مهمة في بحثهم .

حالات (١): أحدهما: أن يتعين عليه لكونه بمحل ليس فيه غيره، فلا يجوز له أخذ الأجرة حينئذ . وثانيهما: أن لا يتعين عليه لوجود غيره (ممن) (٢) يقوم به فله أخذ الأجرة عليه. انتهى. وهو (مبنى) (٣) على أنه فرض عين ، لا يجوز أخذ الأجرة عليه وإن كان متعباً، وهو قول الجماعة من العلماء من أئمتنا وغيرهم ، والصحيح في مذهبنا (٤) أنه يجوز أخذ الأجرة على الأمر المشق (٥) وإن كان (فرض عين) (٦)، ومنهم (٧) من يرى أنه يجوز الإهداء إلى معلم القرآن ويجوز القبول. بل إن (أهدى) (٨) إليه (توندأ وتحبيباً) (٩) لعلمه أو صلاحه أو إحسانه (إليه) (١٠) وتعليمه له. ولم يكن في مال الهدى شبهة قوية . وإلا (أخل) (١١) به إعطاء تلك الهدية - وكان المهدي (١٢) ينكسر خاطره بالرد، فالأولى للمهدي إليه القبول . وهذه هي هدايا السلف التي كانوا يقبلونها (١٣) (ويستحبون قبولها) (١٤) وعليها حملوا قوله . (مراد به ربح) : "تهادوا تحابوا" (١٥) ومتى أختل شرط

(١) الحالة الأولى: أن يكون المعلم في منطقة ليس فيها غيره يستطيع القيام بمهمة التعليم ففي هذه الحالة لا يجوز له أخذ أجرة لأن تعليم القرآن منه لغيره أصبح فرض عين عليه.
والثانية: أن يكون هناك غيره من يقوم بهذه المهمة فيجوز له في هذه الحالة أخذ الأجرة على التعليم لأنه ليس ملازماً هنا بالتعليم كواجب ديني .

- (٢) في (ب) فيمن - وهو خطأ.
- (٣) في (أ) مبين والتصويب من (ب).
- (٤) المقصود: المذهب الشافعي.
- (٥) الأمر المشق: أي الذي يسبب مشقة.
- (٦) في (ب) فرضاً عيناً.
- (٧) أي من علماء مذهب.
- (٨) في (ب) الإهداء.
- (٩) في (ب) توند وتحبيب . وهي منصوبة هنا لأنها مفعول لأجله.
- (١٠) في (أ) عليه يدل إليه.
- (١١) في (ب) أخذ.
- (١٢) بكسر الهمزة.
- (١٣) في (ب) يقبلونها.
- (١٤) في (ب) ويستحبونها.
- (١٥) رواه مالك في الموطأ (٩٠٨/٢) عن أبي مسلم بلفظ "تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا، تذهب الشحناء. وقال ابن عبد البر: "هذا الحديث يتصل من وجود شئ حسن كلها". أي أنه حسن. الموطأ، كتاب حسن الخلق/ باب في المهاجرة .

من ذلك فالأولَى عدم القبول. قال الإمام السبكي^(١) ورحمه الله تعالى: «ولا يلتحق بالقاضى فى تحريم الهدية عليه (بشروطها)^(٢) المفتى والواعظ ومعلم القرآن والعلم، بل لهؤلاء قبول الهدية (مطلقاً)^(٣). والفرق أن هؤلاء ليسوا (متهمين)^(٤) (إذ)^(٥) ليس فيهم أهلية الإلزام والحكم حتى يحابوا لأجله، ويخشى منهم الميل فيه بخلاف القاضى.

نعم، إن كان الإهداء لأولئك لأجل المكافأة على ما يحصل منهم من الفتوى والوعظ والتعليم، فالأولَى عدم القبول بهذا (المقصد)^(٦) ليكون عملهم خالصاً لله تعالى».

تنبه^(٧): لا بد فى (الأجرة)^(٨) لتعليم القرآن ونحوه من جواز تعلمه، ولا نحو شعر محرم، وأن يكون فيه كلفة لا نحو كلمة الشهادتين لغير بليد، وتعيين المؤجر عليه وعلم المعلم والمتعلم أو وليه - إن كان غير رشيد -، بعين المستأجر عليه، وسهولته أو صعوبته، فإن لم يعرف ذلك، وجب أن يوكل من يعرفه ولايكفى التقدير بالإشارة إلى المكتوب، كأن يقول: «تعلمه ما فى هذه الورقة» (لاختلافه صعوبة وسهولة)^(٩). هذا كله إن لم يعين الزمن،

(١) هو قاضى القضاء أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى مصرى المولد، ولكنه انتقل فماش ومات فى دمشق. من أشهر كتبه «طبقات الشافعية الكبرى» ترجم فيه لعلماء مذهبه. (ت ٧٧١هـ). وهو من مشاهير فقهاء الشافعية.

(٢) فى (٩١) بشرطها.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) فى (ب) مهتمين.

(٥) فى (ب) أو.

(٦) فى (ب) المقصد.

(٧) فى هذه الفقرة يحدد ابن حجر شروط ما يجوز الاستئجار على تعليمه سواء أكان، قرآناً أم علوماً أخرى وسنوضحها فى نهاية الفقرة.

(٨) فى (ب) الإجازة.

(٩) فى (ب) لاختلاف صعوبة وسهولة هذا كله وهو تحريف من الناشر.

(والإلا) (١) (كقوله) (٢): استأجرتك لتعلمه شهراً أو جمعة أو نحوهما (صح) (٣) ما لم يجمع بينهما. (والإلا) (٤) كأن يقول: سورة في شهر (بطل) (٥). ولا يُشترط تعيين قراءة نافع (٦) ولا غيره فيعلمه المؤدب بأى قراءة شاء. وقيل - ورجحه بعض المتأخرين -: «يعلمه قراءة أهل البلد الغالبة» ويتعين ما عين (٧)، فإن علم غيره (فمترع) (٨) و(يلزمه تعليم) (٩) المعين.

(١) حرفها ناشر النسخة (ب) إلى: (وأن لا) عمداً ظناً منه أن لفظة «والإلا» خطأ وهو المخطئ لأن معنى السياق الحالى: أن من يستأجر معلماً لايعين له زمناً للتعليم أو لتعليم قدر معين إلا إذا وافق المعلم. أما إن حدد الوقت بصورة متناقضة كأن يقول له: تعلمه هذا القدر في شهر أو جمعة (وجمع بين الوقتين) بطل العقد. فإن حدد وقتاً واحداً ووافق المعلم صح العقد.

(٢) فى (ب) يقول له. وهو تحريف مقصود.

(٣) صح: أى صح العقد إذا وافق الطرفان (المؤجر والمؤجر) (يكسر الجيم فى الأولى وفتحها فى الثانية).

(٤) فى (ب) وأن لا.

(٥) هذه الكلمة حذفها ناشر النسخة (ب) وهى مهمة لأن معناها: بطل العقد.

(٦) هو أبو رويم نافع عبد الرحمن الشجوى. أحد القراء السبعة. كان إمام أهل المدينة فى عصره وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة. (ت ٩٥٩ هـ). (الوفيات ٣٦٨/٥ - تهذيب التهذيب ٤٠٧/١٠ - الشذرات ٢٧٠/٢).

(٧) أى يجب على المعلم الالتزام بما عينه له ولى أمر المتعلم من قراءات.

(٨) فى (ب) فمترعاً وهو خطأ.

(٩) فى (ب) جاءت هذه العبارة بلا معنى هكذا.. فمترعاً فى ملزمة تعيين المعين!!! وقد أصلحناها من النسخة (أ). ومعناها: أن المعلم إذا علم المتعلم غير ما عينه (أى حدده له) ولى أمره. صار مترعاً لهذا الذى علمه إياه خارج حدود العقد، وأصبح لزاماً عليه أن يعلمه المتفق عليه بينهما والمعين فى العقد.

تعقيب: من الفقرة السابقة التى عنون لها المؤلف بكلمة «تنبيه» نستنتج أهم شروط تعليم القرآن (أو غيره من العلوم) بأجرة كما يراها ابن حجر. وهى:

١. أن يكون العلم الذى يقع الاستئجار على تعليمه من العلوم الجائز تعلمها وليس حراماً

٢. أن يكون فى عملية التعليم بذل مجهود (كلفة).

٣. تحديد القدر المطلوب تعليمه وإتفاق الطرفين عليه.

٤. أن يكون هذا التحديد واضحاً للمعلم ليسهل عليه تقدير الأجرة فى ضوء صعوبة مهمته أو سهولتها.

٥. إذا تم تحديد زمن معين لإنجاز المهمة فيجب أن يكون هذا التحديد قاطعاً. فلا يقول له: «تعلمه هذا فى شهر أو فى جمعة». فإن هذا تحديد فاسد يبطل العقد.

٦. ألا يحدد المستأجر (يكسر الجيم) للمعلم قراءة معينة (نوفاً معيناً من المعرفة).

٧. إذا وافق المعلم على تعليم أشياء معينة ثم قام بتعليم غيرها. لا يستحق أجرة على ما قام بتعليمه وأصبح مطالباً بتنفيذ ما اتفق عليه فى العقد.

المقصد السادس
في تحذير المعتم من نظر المرء السذبن
بعضهم (وفي بيان حل نظر) (١) المعتم
الى الامرء المعتم لحساجة التعظم من
غير شهوة ولا خوف فتنة

أخرج الشيخان: البخارى ومسلم ، وغيرهما ، أنه - مره بهرم - قال: "العينان زناهما النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليدان زناهما البطش ، والرجلان زناهما الخطى . والقلب بهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه" . وفي رواية لمسلم: " واليدان تزنيان وزناهما البطش ، والرجلان تزنيان وزناهما المشى والعم يزنى وزناه التقبيل" .

وروى الطبرانى أنه مره بهرم - قال: "لتغضن أبصاركم ولتحفظن فروجكم ، أو ليكشفن الله وجوهكم" (٢) . والترمذى وقال حسن غريب - أنه مره بهرم قال: "لا تتبع النظرة بالنظرة ، فان لك الأولى" (٣) - أى التسى من غير قصد وأختيار (٤) - وليست لك الأخره" (٥) وروى الطبرانى والحساكم - وصححه وأعرض (٦) - أنه - مره بهرم - قال - يعنى عن ربه عز وجل - : "النظرة منهم مسموع من سهام ابليس من تركها فى مخالفتى

- (١) هذا النص - بهذا السياق - من النسخة (ب) . أما النسخة (أ) فلم فيها الا رواية واحدة لحديث واحد بلفظ: "العينان زناهما النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليدان زناهما البطش ، والرجلان تزنيان وزناهما المشى ، والعم يزنى وزناه التقبيل" . أخرجه البخارى فى كتاب الاستبذان / باب زنا الجوارح (٢٦/١١) ، ومسلم فى كتاب القدر / باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا (٢٠٥/١٦ ، ٢٠٦) . وأبو داود فى كتاب النكاح الباب ٤٣ ، وأحمد فى المسند (٢٧٦/٢) .
- (٢) ذكره صلعب الكنز (٣٣٠/٥) برقم ١٣٠٨٢ وعزاه الى الطبرانى فى الكبير عن أبى أمامة .
- (٣) فى (ب) : فان ما لك الأولى عن غير قصد وأختيار ... الخ وهو تحريف .
- (٤) هذه الجملة ليست من الحديث ولكنها من كلام المؤلف يفسر بها المعنى .
- (٥) أخرجه الترمذى عن أبى بريدة عن أبىه ورفع له قال : قال رسول الله مره بهرم : " يا على لا تتبع النظرة للنظرة فان لك الأولى وليست لك الأخره" وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث شريك - الترمذى : كتاب الأدب / باب فى النظرة الفجاءة ٩٤/٥ .
- (٦) أى قال الحكم عن الحديث : وأعرض عليه الذهبى .

أبدلته إيماناً يجد حلاوته في قلبه» (١). وروى الأصبهاني (٢) أنه - ﷺ . قال: «كل عين باكية يوم القيامة إلا عين غضت عن محارم الله، وعين سهرت في سبيل الله، وعين خرج منها مثل رأس الذباب من خشية الله (تعالى)» (٣). والطبراني يسند صحيح، إلا أن فيه مجهولاً: «ثلاثة (لا ترى أعينهم النار)» (٤): عين حرست في سبيل الله وعين بكت من خشية الله، وعين كفت عن محارم الله» (٥). والحاكم. وصححه. واعترض. أنه - ﷺ . قال: «اضمنوا لي ستاً من أنفسكم اضمن لكم الجنة: اصدقوا إذا حدثتم وأوفوا إذا وعدتم (وأدوا)» (٦) إذا أؤتمتم، واحفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم» (٧). ومسلم وغيره عن جرير بن عبد الله قال: سألت رسول الله - ﷺ . عن نظرة الفجأة: «أصرف بصرك» (٨). قال بعض العلماء من المتأخرين: والنظر بشهوة إلى المرأة والأمرد زنا، لما صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «زنا العينين النظر» (٩) ولأجل ذلك بالغ الصالحون في

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢١٤/٤) كتاب الرقاق عن حذينة بلفظ مقارب. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ولم يخرجاه. واعترض عليه الذهبي بقوله: إسحق: واه. وعبد الرحمن: هو الواسطي. ضعفه. أي أن الحديث ضعيف.
(٢) لعل المقصود: أبو نعيم الأصبهاني صاحب «حلية الأولياء» و«تاريخ أصفهان» وقد سبقت إشارة إليه أو أبو بشر إسماعيل بن عبد الله بن مسعود (ت ٢٦٧هـ).
(٣) كلمة «تعالى» زيادة في (ب). والحديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٢٥٦/٣) عن أبي هريرة. وذكره في الكنز في ٥. ص ٨٧٢ برقم ٤٣٤٦٨. وفي م ١٦. ص ٢٧ برقم ٤٣٨٢٢.

(٤) في (ب): ثلاثة أعينهم النار وهو خطأ جسيم.
(٥) أخرجه الدارمي في كتاب الجهاد/ باب في الذي يسهر في سبيل الله حارساً. (٢٠٣/٢). عن أبي ربحانة بلفظ مختلف. وذكره صاحب الكنز (٨١٨/١٥) برقم ٤٢٢٥١ وعزاه إلى الطبراني في الكبير عن معاوية بن حيدة.
(٦) في (ب) سقط ما بين المعقوفين.
(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الحدود/ باب «ست يدخل بها الرجل الجنة» (٢٥٨/٤) عن عبادة بن الصامت، وأحمد في المسند (٢٢٢/٥) عن عبادة بن الصامت.
(٨) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح/ باب ما يؤمر به من غض البصر (٢٤٦/٢) عن جرير، وأحمد في المسند (٣٦١. ٢٥٨/٤).
(٩) سبق تخريج هذا الحديث بلفظ مختلف قليلاً. وهو مذكور في (ب) بلفظ (العين).

الاعراض عن الرد، وعن النظر إليهم ، وعن مخالطتهم ومجالستهم، وقال الحسن ابن نكوان (١) من أكابر السلف: (لا تجالسوا أولاد الأغنياء فإن لهم صورا كصور العذاري، وهم أشد فتنة من النساء) وقال بعض التابعين: (ما أنا بأخوف على الشاب الناسك من سبع ضار من الغلام الأمرد ، يقعد إليه) وكان (يقال) (٢) (لا يبيتن رجل مع أمرد في مكان واحد) وحرّم العلماء الخلوّة مع الأمرد في بيت أو حانوت أو حمام قياساً على المرأة، لأن النبي مرّ به، ثم قال: "ما خلا رجل بالمرأة الا كان الشيطان ثالثهما" (٣) وفي المرد (من) (٤) يفوق النساء الحسنه، فالفتنة به أعظم ولأنه يمكن معه من الشر والفتنة والقبائح ما لا يمكن مع النساء، ويسهل في حقّه من طرق الريبة ما لايسهل في حق النساء فكان (بالتحريم) (٥) أولى واليق، وبالزجر عن مخالطته والنظر إليه أحق. وأقارب السلف في التفسير منهم والتحذير من رؤيتهم ، ومن الوقوع في فتنتهم ومخالطتهم أكثر من أن تُحصّر. وكانوا رضوان الله عليهم يسمون المرد: الأنتان والحيف ، لأن (الشرع) (٦)

(١) الحسن ابن نكوان الذي يقول عنه انه من اكابر السلف ضعيف (وهو ابو سلمة البصرى) قال عنه يحيى ابن معين: منكر الحديث وضعفه وقال: كان قدريا، وروى عبد الله ابن احمد ابن حنبل قول ابيه عنه "أحديته لباطل" وقال النسائي عنه " ليس بالقوى" ولكن ابن حبان صده في الثقات . الا أن من جرحوه أعلى مرتبة - في العلم بالرجال - من ابن حبان . راجع تهذيب التهذيب ٢/٢٤١-٢٤٢ . وقال ابن جوزى في الضعفاء والمتروكين ج١ ، ص ٢٠١ ما نصه (الحسن ابن نكوان البصرى: يروى عن ابن سيرين ويحيى ابن ابي كثير قال يحيى : كان صاحب أوابد منكر الحديث. وقال احمد : أحسبته لباطل . وقال النسائي والدارقطني: هر ضعيف . وقال الذهبي : وهو صالح الحديث . وقال الحافظ (يقصد ابن حجر) العسقلاني في تريب التهذيب (١/١٦٦) : صدوق يخطئه، ورمى بالفسد وكان يلدس) .

(٢) في (ب) يقول .

(٣) أخرجه الحاكم (١١٤/١) بلفظ "لا يخلون رجل .. الخ" عن ابن عمر من حديث طويل، ثم قال : هذا حديث على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي ، وعزاه صاحب الكنز (٢٢٣/٥) الى الطبرانى فى الكبير عن سليمان ابن بريدة .

(٤) فى (أ) ما . والتصويب من (ب) .

(٥) فى (ب) من التحريم . والتصويب من (أ) .

(٦) سقطة من (ب) .

الشريف والدين الواضح المنيف استنقذ النظر إليهم ، ومنع من مخالطتهم والخلو بهم ، لأدائها إلى التقيح الذي لا قبح فوقه، وسواء في كل ما ذكرناه نظر الصالحين ، والعلماء والمعلمين وغيرهم (ألا ترى) (١) إلى سفيان الثوري (٢) - وناهيك به امام وعالم ، بل أنتهت إليه في زمنه رئاسة العلماء والصالحين والعلماء العاملين - ومع ذلك ، دخل عليه رجل معه أمرد حسن الوجه فقال له : من هذا منك ؟ فقال: ابن أخي - قال : أخرجه عنى - فانى أرى مع كل امرأة شيطاناً ومع كل أمرد سبعة عشر شيطاناً (٣). وجاء رجل إلى امام المسلمين أحمد ابن حنبل رحمه الله - وهو من أهل العلم والصلاح والمعرفة والورع والزهد بمكان لا غاية له - ومعه صبي حسن الوجه فقال له : من هذا منك ؟ فقال : ابن أخي . فقال: لا تجيء به اليان مرة أخرى. ولا تمش معه بطريق (لنلا) (٤) يظن بك من لا يعرفك وتعرفه سوءاً. وروى أن وفد عبد القيس (٥) لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم كان فيهم أمرد حسن ، فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم خلف ظهره ، وكان يقال بين السلف: النظر بريد الزنا، وكأنهم أخذوا ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم - في الحديث السابق "النظرة سهم مسموم من سهام ابليس"

-
- (١) اشتبهت هذه الكلمة على نقتل النسخة (ب) فكتب بدلا منها من عنده (وروى عن سفيان ... الخ) وكتب في الهامش: "في الأصل: الأموى لى" وقد صوبناها من (أ).
- (٢) سفيان الثوري (أبو عبد الله سفيان ابن سعيد ابن مسروق ابن حبيب الثوري الكوفي لقب به (أمير المؤمنين في الحديث) وهي أعلى مرتبة علمية يصل إليها محدث . توفي بالبصرة ١٦٦ هـ - توثيق التهذيب (٩٩/٤ - ١٠٢) ، وغيات الأعيان (٣٨٦/٢ - ٣٩١) .
- (٣) هذه الرواية بهذا التمام - من النسخة (ب) أما في (أ) فقد وردت هكذا : دخل عليه أمرد حسن الوجه فقال ... الخ .
- (٤) اشتبهت هذه الكلمة على نقتل النسخة (ب) فأثبتها كما وجدتها في المخطوط (لبيلا) زمعروف أن المخطوطات القديمة غالباً ما تخلو من الهمزة فالكلمة فيها هكذا (الملا) بدون همزة فظنها الناشر (لبيلا) وساعده السياق على هذا التوهم .
- (٥) راجعت حديث وقصة قنوم وفد عبد القيس إلى النبي صلى الله عليه وسلم في عدة مصادر ، منها صحيح مسلم والسيرة النبوية لابن هشام وحدث كتب في السيرة فلم أجد فيها أية إشارة إلى وجود أمرد حسن بين هذا الوفد . بل إن شراح السنة لم يذكروا - على سبيل الحصر - أسماء الوفد جميعاً فلا أدري من أين وردت هذه القصة .

إذا علمت ذلك، فأعلم أنني ذكرت لك في كتاب "الزواج على إقرار الكبانر" (١) الذي استقصيت فيه من الكبانر وأدلتها الكلام عليها، ما لم يوجد مثله في كتب .

ان من الكبانر أن ينظر الانسان الى امرأة أجنبية أو أمرد حسن كذلك، مع الشهوة وخوف الفتنة . أو أن يلمس أحدهما كذلك، لو أن يختلي بأحدهما كذلك، ولم يكن بحضرة محرم لأحدهما (يحتشمه) (٢) ولا امرأة كذلك مع المرأة ، ولا زوج للمرأة ، وانما (قيدت) (٣) هنا- وفيما مر - بالشهوة، وخوف الفتنة ، ليقرب عد ذلك كبيرة ، (لا لكون) (٤) أصل الحرة مقيدا بذلك (٥). فان الأصلح في مذهبنا ونص عليه الامام الشافعي (رضي الله عنه) ، وجرى عليه النووي وغيره حرمة هذه كلها مع المرأة (أو) (٦) الأمرد الحسن - (باعتبار) (٧) طبع الناظر - اذ الأصح أن الجمال يختلف باختلاف الطباع ويحرم نظر كل من المرأة وان كانت عجوزا شهواء ومن الأمرد الذكور- ولو بلا شهوة- وان أمن الفتنة، حسما لمادة الفساد ما أمكن. اذ لو جاز النظر لأمراة أو أمرد- ولو مع الأمن من الفتنة- لربما جر الى الفاحشة وأدى الى الفساد فكان اللائق بمحاسن الشريعة الغراء الواضحة البيضاء، الاعراض عن تفاصيل الأحوال، وسد باب الفتنة، وما يؤدي اليها مطلقا. ومن ثم حرم أنمتنا النظر الى الأجزاء المنفصلة من المرأة

(١) هذا الكتاب مطبوع ومشهور ولكن به أحكاما كثيرة مبنية على أحاديث ضعيفة .

(٢) في (ب) يحتشمه.

(٣) في (ب) قيلت.

(٤) في (ب) ولا يكون.

(٥) هذه الفقرة من أول قوله: "وانما قينت هنا، وفيما مر- بالشهوة... الخ" معناها أنه يرى أن النظر الى المرأة الأجنبية أو الأمرد الحسن مع وجود الشهوة وخوف الفتنة من الكبانر- في رأيه- أما النظر بدون الشهوة ومع عدم خوف الفتنة (وهو الأصل) فهو عند الشافعية محرم في قول وغير محرم في قول- كما يوحى بذلك قوله "الأصح" - والتحريم هو الأشهر فيما يبدو وهو ما أختره المؤلف .

(٦) في (ب) (و) وهي تغير المعنى قليلا .

(٧) في (أ) باعتدال. والتصويب من (ب) .

(كُقْلَامَة) (١) ظنر (يدها) (٢) ورجلها ومثلها الأمرد، ولذلك شروط وتفاصيل مبسولة في كتب الفقه.

والحاصل أنه يتأكد على المعلم صون نظره عن الأمرد الحسن ما أمكن. وإن جاز له إذا كان لمحض التعليم، من غير شهوة ولا خوف فتنة. لأنه ربما أداه إلى ريبة أو فتنة فيتعين فطم النفس عنه ما أمكن.

على أن جماعة من أئمتنا قالوا: لا يجوز النظر للتعليم إلا كان فرضاً عينياً كالفاتحة. بخلاف غير تعليم الفرض العيني فلا يجوز النظر إليه. وتبعثهم في «شرح الإرشاد» (٣).

وقال الإمام السبكي: «كشفت كتب المذهب فلم يظهر منها جواز التعليم إلا للواجب فقط» (٤) وبهذا يتبين عظم خطر النظر وإن فرض جوازه، وما وقع لبعض من لا خلاق له ولا دين ولا مروءة من تساهله في النظر، فهو دليل على شقاوته وجهالته وضلالته وإنه ممن (أيس) (٥) من فلاحه وصلاحه ونجاحه. ولا يغررك كونه متشبهاً بالصالحين فإنه في الباطن من أكابر الشياطين المردة الملاعين، المتخذ آيات الله هزواً، وغرته الحياة الدنيا و(آمالها) (٦). ولم يُزجر عما زجر الله من المعاصي والتبائح، وتبوأ عواقبها وأحوالها. ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٧).

(١) في (ب) كقلادة. وهو خطأ - وقلامة الظنر: ما يؤخذ منه إذا طال (بضم القاف وفتح اللام).

(٢) في (أ) كقلامة ظنرها ورجلها. والزيادة من (ب).

(٣) قوله: وتبعثهم: أي وافقتهم على رأيهم، و«شرح الإرشاد» أحد كتبه.

(٤) لم يوضح المؤلف إن كان الإمام السبكي يقصد بهذه العبارة تعليم المرأة الأجنبية والفلام الحسن، أم يقصد مطلق التعليم. والذي يظهر لي أنه يعني الأول.

(٥) أيس: بضم الألف وكسر الياء يعني: يُئس (بضم الياء وكسر الهمزة) فعل ماضٍ مبني للمجهول. وقد حرفها ناشر النسخة (ب) إلى (ليس) وشتان ما بين المعنيين.

(٦) في (ب) وأموالها والصواب ما أثبتناه وهو من (أ).

(٧) من الآية ٦٢ من سورة النور.

المقصد السابع في الأسئلة والأجوبة التي هي السبب في هذا التأليف

اعلم أن بعض أصحابنا الصالحين نفع الله به وبسلفه^(١). كان قد ولى القضاء فجلس فيه مدة على عادته من الصيانة والأمانة والعدل في أحكامه والرجوع إلى الله تعالى خشية من عظامم آثامه، ومع ذلك بادر إلى سرعة التصلُّ منه، مع تشديد مستتيبه^(٢) عليه في بقاءه فيه، فلم يرجع بقوله ولا التفت إلى تشديده عليه في عزله لنفسه، بل بادر وعزل نفسه وفرد بدينه وأمانته إلى الله تعالى، وإلى بيته وحرمه مع ضيق الحال، وعدم وجدانه^(٣) لما يكفى به الأهل والعيال، فيسّر (الله)^(٤) له مكتباً بالصفات الآتية (في السؤال)^(٥) فأثر الجلوس فيه لقراءة الأطفال، على وظيفة القضاء، ورضى بالأسلم لدينه خشية من جمر القضاء^(٦) الذي احترق فيه كل من تولى الآن تلك الوظيفة، وانحط (بها)^(٧) عن المعالي المنيفة، إلى سفاسف الدنيا وفتنتها والاشتغال بها (وبمحببتها)^(٨)، و(محنها)^(٩) عن معالم الخيرات . بل مبادئ

(١) جملة اعتراضية دعائية يدعو بها المصنف لصاحبه القاضى الذى استقال من القضاء وافتتح مكتباً لتعليم الصبية محافظةً منه على دينه . ويشمل الدعاء سلف القاضى أى من كان قبله فى وظيفة القضاء وفى هذا الدعاء ما يُشعر بأن ابن حجر المصنف رحمه الله كان على معرفة شخصية بالقاضى السائل وسلفه بديل امتداحه لسلوكه فى القضاء بعد هذا الدعاء .

(٢) مستتيب القاضى: هو الذى أنابه عنه فى تولّى القضاء، والمقصود به قاضى القضاة (وزير العدل بلغة العصر الحالى) أو الحاكم نفسه .

(٣) وجدّان: بكسر الواو عكس فقدان . مصدر من الفعل الثلاثى وجد يجد . قال المتنبى:

يا من يمز علينا أن نفارقهم وجداننا كل شيء . بعدكم . عدم

(٤) ساقطة من (أ) ومستدركة فى هامش الصفحة .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة (أ) .

(٦) الواضح من النسختين (أ)، (ب)، أن الكلمة هى جمر القضا . ولعله تصحيف فى النسخ فالمسموع فى اللغة تعبير «جمر القضا» بالعين .

(٧) ساقطة من (أ) ومستدركة فى هامش الصفحة .

(٨) فى (ب) وبمحنها . وهو تصحيف .

(٩) المحن: جمع محنة وهى المصيبة والضائقة .

السعادات . أولئك هم الآخسرون أعمالاً ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١)، ولما جلس فيه وأقرأ الأطفال المقربين فيه، وقعت (له)^(٢) وقائع أحب أن يتجلى عنده أحكامها، وأن يبرأ من خطرهما وآثامها فدونها ورفعها إلى فكشفت عنها كتب الأئمة وأحبته عنها نصاً تارة واستنباطاً تارة أخرى، فجاءت بحمد الله أجوبة مفيدة، (ومحررة)^(٣) سديدة . فوطأت لها بالمقاصد السابقة ليكون مجموع ذلك نافعاً للمعلمين مرشداً للمسترشدين وزاجراً للمعتدين ومعيناً للصالحين، ومفيداً (للمرتبين)^(٤) فى ورطة التعليم التى لا يخلص منها إلا من منحه (توفيقه)^(٥) الرحمن الرحيم،
الفتاح العليم .

(١) الآية ١٠٤ - سورة الكهف .

(٢) فى (ب) (عنده) بدل (له) .

(٣) فى (ب) ومحدرة وهو تحريف .

(٤) فى (ب) للمرتبين وهو تحريف جسيم . ومعنى المرتبين أى الذين يرتبطون بالتعليم بأجر (راتب ثابت) .

(٥) فى النسختين (توفيق) وقد أصلحناها بما يلائم السياق واللغة .

مطلب فى الأسئلة

فأما السؤال فهو: الحمد لله وحده، ما قولكم . رضى الله عنكم وأرضاكم «وجعل الجنة متقلبكم ومثواكم . فى مكتب بوقوف على عدة أيتام فقرر ناظره فقيها لقراءتهم وتأديبهم فهل يلزمه أن يرسل خلف من غاب منهم أو لا؟^(١) فإن قلت نعم، فهل يلزمه ذلك من ماله بأن يستأجر من يحضر غائبهم، أو من مال الوقف أو لا؟ وهل له أن يرسل بعضهم خلف بعض لإحضار من (غاب)^(٢) منهم أو لا؟ وإذا قلت لا يلزمه الإرسال، فهل يلزمه إعلام الناظر^(٣) بمن غاب منهم؟ وإن علم أن إعلامه بذلك لا يحمله على إحضارهم، بل يحمله على إخراجهم وتقرير غيرهم، أو لا؟ وهل له ضرب من شرد منهم أو أخذ شيئاً للغير؟ أو ضربه أو سبه . وعلم الفقيه ذلك منه أو ظنه بقول مقبول الرواية . كما له ضربه على تعليمه وتأديبه لاسيما إن نطق بفحش من القول. أو فعله، أو لا يضره إلا على

(١) كلمة (أولا) هذه ليست كلمة واحدة. وإنما هى اختصار لكلمتين: (أو) و(لا يرسل) يعنى هل يرسل أو لا يرسل؟ فحذف الفعل لدلالة ما قبله عليه.

(٢) فى (ب) (يغيب وهرب) بدل (غاب).

(٣) الناظر المقصود هنا هو ناظر الوقف: أى الشخص المنوط به إدارة مال وقته صاحبه على عمل خيرى مثل (افتتاح مكتب لشئون الصبيان ومهمة الناظر تشمل: تعيين المعلم . تقرير (تسجيل واختيار) الطلاب . إخراج (فصل) الطلاب المهملين . الإنفاق على المعلمين والطلاب إدارة.

تعقيب:

الأسئلة الواردة فى هذه الفقرة بلغة ميسرة: هى:

- ١ . إذا غاب طفل من المتعلمين فهل من واجبات المعلم أن يرسل من يحضره؟
- ٢ . وإذا كان المرسل (من غير الطلاب) يريد أجره على عمله فهل يدفعها المعلم من ماله الخاص أو يدفعها من المال العام (مال الوقف)؟
- ٣ . وهل يجوز له إرسال متعلم آخر لإحضار زميله الغائب؟
- ٤ . هل من واجبات المعلم إخبار الناظر بمن يتغيب من الأطفال؟
- ٥ . وهل يخبره إذا علم أنه . أى الناظر . لن يبحث حال الغائب بل سيكتفى بفصله وقبول غيره؟
- ٦ . وإذا جاز للمعلم ضرب التلميذ أو سبه عقاباً على سلوك غير مقبول أو عقاباً على ضعف تعلمه، فهل يجوز له . قياساً على ذلك . عقابه بالضرب أو السب على تغيبه؟

مجرد التعليم؟ وهل يفترق الحال في ذلك بين المميز وغيره؟ والمراهق للبلوغ وغيره ممن لم يراهق أو لا؟ وهل الضرب الجائز له نقداً أو يرجع إلى اجتهاده فيجب عليه الاقتصاد على ما يظنه كافياً في الأمر الذي ضرب لأجله - ولا يتقيد ذلك بعدد - وهو بلغ أدنى حدوده لو بلغ؟ (١) وهل للام دخل في الاذن للفقهاء في استخدامهم لقضاء حاجة تتعلق بالفقهاء أو ببعض الأيتام، أو القاضي هو الذي يأذن في ذلك؟ وهل له الزام حادّ قهراً وتعليماً بليدهم لأن في ذلك مصلحة للحاذق بتربيته ما حفظه عنده فيأمن من تشتته عنه أو لا؟ وهل التصرف في معلوم الشادين للفقهاء، فيصرفه حتى لنفسه؟ أو للناظر في البقية أو يعيده إلى أصل الوقف؟ ولو .. أذن الناظر للفقهاء في معلوم من غاب حتى يسأخذه

(١) في (ب) سقطت كلمة (لا) في قوله (ولا يتقيد ذلك بعدد) وهي جملة اعتراضية فحذف النثر كلمة (لو) بلغ في آخر السؤال لأنه حين حذف لا، لم يجد لها معنى .

تعقيب :

أسئلة هذه الصلحة بلغة مبسرة هي :

- ٧- هل يميز المعلم حين يعاقب بالضرب بين الطفل الصغير والمراهق؟
- ٨- وهل الضرب - كعقوب - له مقدار محدد يكتفى فيه بالنقد الذي يراه المعلم كافياً لتحقيق الهدف؟
- ٩- هل لأم الطفل سلطة الموافقة على استخدام الطفل في قضاء حاجة المعلم أو لبعض زملائه؟ أم أن السلطة مقصورة على القاضي؟
- ١٠- هل يجوز للمعلم أن يستخدم أذكاء التلاميذ في تعليم أغبياتهم مع ما في ذلك من مصلحة للأذكاء من مراجعة ما يحفظونه؟
- ١١- هل يجوز للمعلم التصرف في الأموال المخصصة للطلاب الفقيرين؟
- ١٢- وإذا جاز له ذلك أيجوز له أن يتفق منها على نفسه؟
- ١٣- وإذا كان التصرف في أموال الغائبين من حق ناظر الوقف : أينفقها على زملائهم أم يعيدها إلى المسال العام؟

١٤- وإذا أعطى الناظر المعلم بعض مال الغائبين أيقبله أم لا؟

١٥- وإذا أعطى أهل الطفل للمعلم هبة غير راتبه - أيقبلها أم لا؟

مصطلحات :

الفقهاء (= المعلم)، الأيتام (= أطفال المكتب وكان الغالب على أهل الخير الذين يخصمون وفقاً خيراً أن يجردوا لتعليم الأيتام)، المعلوم (= مقدار يومي من المال يخصص للأطفال تشجيعاً لهم على التعلم) .

لنفسه، فهل يعمل الفقيه بهذا الإذن أو لا؟ وهل إذا أعطى أهل اليتيم الفقيه شيئاً من طيب أنفسهم عند ختم سورة مثلاً يجوز له قبوله أم لا؟ وهل للفقيه أن يُقرئ بأجرة في الكتاب المذكور زاتداً على عدد الأيتام يتيماً وغيره. ويأذن الناظر وعدمه أم لا؟ وإذا جعل ولي يتيم غير (مقدر)^(١) للفقيه جعلاً ليسعى في تكميل عدد الأيتام به، وإذا نقصوا، أو استأجره بأجرة معلومة (ليقرئه)^(٢) شيئاً معيناً من القرآن، والقصد بذلك ملازمة اليتيم للكتاب حتى يكمل به نقص العدد، فهل ذلك جائز أم لا؟ وفرض هذه المسألة: أن الواقف لم يعرف شرطه، ولا مضت في هذا الوقف عادة للفقهاء (يُستضاء)^(٣) بها، بل هو وقف جديد أبهم أمره، والفرض الخلاص من ورطته سيما وهو متعلق بأيتام غالبهم لا ولي له من نحو وصيٍ وقيمٍ. وقد أشكل الأمر في هذه الأحوال.

فتفضلوا ببسط الجواب ببيانها بذكر منقول المذهب وقواعده فيها، ليحصل لكم بذلك مزيد الثواب والهداية والدعاء. أثنابكم الله الجنة والرضوان آمين.

(١) في (ب) غير مقدر. والصواب: مقرر: أي مسجل من ضمن أطفال المكتب.

(٢) في (ب) ليقراً.

(٣) في (ب) يستقصى.

تعقيب:

أسئلة هذه الصفحة هي:

١٦. هل يجوز للمعلم إضافة طفل أو أكثر من غير المسجلين في الكتاب؟
 ١٧. وهل إذا جاز ذلك له يشترط علم ناظر الوقف؟
 ١٨. وإذا كان هناك طفل سيدفع ولي أمره أجر المعلم وهو يريد فقط ملازمة طفله للكتاب دون أن يتكلف صاحب الوقف نفقة فهل يجوز للمعلم قبول هذا الطفل؟
 ١٩. وإذا كان صاحب الوقف لم يحدد شرطاً معيناً بعدم قبول أطفال زائدين على المقررين (= المسجلين) في المكتب (سواء على نفقتهم الخاصة أو على نفقة الوقف). فما الرأي في قبولهم، وبخاصة أن النقصاء لم يتكلموا في هذه الحالة بعينها؟
- بهذا السؤال انتهت رسالة القاضى الذى اعتزل القضاء واشتغل فى كتاب لتحفيظ القرآن فواجهته هذه الأسئلة وهو من التقوى والورع بحث لم يُرد أن يدخل جيبه مال فيه شبهة. وفيما يلى سنرى ردود المؤلف ابن حجر الهيتمى رحمه الله على هذه الأسئلة التى كانت كما قال فى المقدمة . السبب فى تأليف هذا الكتاب.

فأجيب بما صورتها: الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، اللهم هداية لما اختلف فيه من الحق بإذنك وتوفيقاً للصواب (١) أما الجواب عن المسألة الأولى وهي: أنه هل يلزمه أن يرسل خلف من غاب منهم إلى آخره.. فهو أن (قضيته) (٢) قول أصحابنا: «يلزم الأجير لغسل الثياب . حيث لم تُشترط الأجرة على المستأجر . (أجرة من يحملها إليه) (٣) لأن حملها إليه من تمام الغسل . انتهى . إنه يلزم الأجير لتعليم الأطفال أجرة من جمعهم ويجئ بهم إليه، لأن جمعهم إليه من تمام التعليم، لكن هذا إنما يتم إن كان الفقيه المذكور في السؤال أجيراً بأن استُوجِر لذلك أما إذا لم يكن كذلك، فإن قُرر له رزق في مقابلة إقراء عدد معلوم فظاهر أنه لا يلزمه (حينئذ) (٤) إحصارهم . كما أن مدرس المدرسة لا يلزمه إحصار الطلبة . فإن قلت: نقل الأزرق (٥) عن القاضي حسين (٦) أنه قال: «إن حملت كذا من بلد كذا فلك كذا فذهب لياخذه فلم يجده لم يستحق شيئاً» بخلاف نظيره في الإجارة وهذا قد يخالفه مسألة الغسال المذكورة؟ قلت (٧): لا منافاة بينهما بوجه لأن الملحظ هنا

(١) قوله: هداية .. وتوفيقاً: مفعول لفعل محذوف تقديره: نسألك . أو اهدنا هداية، ووفقنا توفيقاً فيكون في الحالة الثانية مفعولاً مطلقاً حذف فعله وفي النسخة (أ) اهدنا . (٢) في (ب) قضية . وهو خطأ، والمقصود بكلمة «قضيته قول أصحابنا كذا» يعني أنه سيقس هذه على تلك .

(٣) حذف ناشر النسخة (ب) هذه الجملة ووصفها . في الهامش بأنها غير ضرورية لأنه لم يفهم السياق . وخلاصته: أن على من يُستأجر (بضم الياء) لغسل الثياب، أجرة من يحملها إلى صاحبها إذا لم تكن مشروطة عليه أصلاً .

(٤) كلمة «حينئذ» غير موجودة في النسخة (ب) ووضعت بدلا منه كلمة «في» . (٥) الأزرق لقب لأحد علماء الحديث الحفاظ وهو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي (أبو محمد) (ت ١٩٥هـ) .

(٦) القاضي حسين هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروروذى معروف بلقبه (القاضي) (ت ٤٦٢هـ) وهو من أئمة الفقه على مذهب الشافعي وعندما يقول الإمام الغزالي في (الوسيط) و(البيسط): قال القاضي فهو يقصد القاضي حسين . له عدد مؤلفات وتلميذ عليه كثير من مشاهير المذهب كالبغوي وغيره .

(٧) قوله: فإن قلت: نقل الأزرق .. قلت: لا منافاة بينهما . طريقة معروفة من طرق الفقهاء في افتراض وجود سائل يسأل أو يعترض فيثبتون قوله . المنترض . وردهم عليه بهذه الطريقة: فإن قلت (بفتح التاء) كذا وكذا، قلت (بضم التاء) كذا وكذا . وسماها طه حسين «المنقلة» .

أن الأجير ليس عليه إلا تسليم نفسه للحمل، وهو لا يتوقف على إحضار شيء، بل على الذهاب لحل المحمول فإذا ذهب إليه (و) (١) لم يجده استقرت أجرته بخلافه. والذهاب إليه هنا: بمنزلة إحضار المغسول ثم (٢) فاستويا (وفارقا) (٣) مسألة الجمالة بأن عاملها إنما جوعل على الإتيان بالحمل (ولم يوجد) (٤) فإن قالت: يفرق بين الأولاد في مسألتنا والثياب في مسألة الغسال، (بأن) (٥) من العادة أن الأولاد يحضرون بأنفسهم، فلا يلزم المعلم إحضارهم، لأن العمل لم يتوقف عليه. بخلاف الثياب فإنها لا تحضر بنفسها وكان العقد متضمناً لشرط إحضارها على الأجير، لتوقف عمله عليه، فلزمه. قلت: هو فرق واضح وبه يعلم عدم اتضاح قياس مسألة المعلم على مسألة الغسال. وحينئذ فاستوى في مسألة المعلم الإجارة والإرصاد. فلا يلزم المعلم في واحدة منها إحضار الأولاد. ولكن ينبغي للمعلم أن يتفطن لدقيقة (٦) هي: أنه أرصد له (معلومه) (٧) على تعليم عدد معلوم، فإذا نقص بعضه (فهل) (٨) هو حينئذ بمنزلة العدم؟ فيكون نظير ما أفتى به البغوي (٩) فيمن استأجر من يشتري له عشرة أذرع كرياس (١٠) أو ينسجها له فاشترى. أو نسج. تسعة أذرع فإنه لا يستحق الأجرة ولا شيئاً منها، ولا أجرة المثل (أ) (١١) وليس كالعدم؟ لأنه أتى ببعض العمل المشروط، فيكون

(١) الواو ساقطة من (ب).

(٢) ثم: بمعنى هناك في هذا الموضع.

(٣) في (ب) وفارقنا.

(٤) حذفت هذه الكلمة عمداً من (ب) وكُتبت في الهامش ووصفت بأنها «مخلة بالمعنى» ولا

أدرى أى معنى هذا الذى فهمه ناشر النسخة (ب) بعد حذف هذه الجملة؟

(٥) في (ب) فإن.

(٦) أى لمسألة دقيقة.

(٧) معلومه: أى أجرته، وفى (ب) كُتبت: معلوم.

(٨) ساقطة من (ب).

(٩) البغوي هو أبو محمد حسين بن مسعود بن محمد يُلقَّب بمحيى السنة، فقيه ومنسّر

للقرآن ينتسب إلى قرية (بغا) الخراسانية. (ت ٥١٠هـ).

(١٠) الكرياس: القطن.

(١١) همزة الاستنهام هذه ساقطة من (ب) مع أهميتها.

نظير من جوعل على رد شيئين فرد أحدهما فإنه يستحق نصف الجعل توزيعاً له على العمل. وسيأتى عن ابن عبد السلام^(١) ما يصرح بالأول. ومع ذلك (ف) الظاهر الثانى^(٢) ويفرق بينه وبين الأول (بأن)^(٣) التسعة لا تصلح لما تصلح له العشرة فهو لم يأت بشيء من غرض المستأجر، فمن ثم لم يستحق شيئاً، ويوضحه جعل البغوى الزيادة. فى هذه الصورة. كالنقص: (فقال لو)^(٤) اشتري أو نسج أحد عشر لم يستحق شيئاً أيضاً. وأما تعليم بعض الأولاد فهو محصل لبعض مقصود الواقف. فاستحق الأجير^(٥) بقدره، (وأيضاً فالأجير)^(٦) ثم^(٧) يخالف باختياره (ولا)^(٨) كذلك هنا، وهذا الفرق مؤيد فقط وإلا فالعمدة على الفرق الأول^(٩).

(١) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم بن الحسن الدمشقى. عز الدين الملقب بسلطان العلماء. فقيه شافعى مجتهد عاش بين الشام ومصر وتولى القضاء وله مؤلفات كثيرة. (ت سنة ٦٦٠هـ).

(٢) أى أن المؤلف يتبنى الرأى الثانى وهو القائل: بأن للأجير فى حلة قيامه بأداء بعض العمل أن يأخذ بقدر ما عمل. خلافاً لابن عبد السلام، الذى صرح بالرأى الأول وهو أنه لا يأخذ شيئاً لإخلاله بالشرط.

(٣) فى (ب) فإن.

(٤) فى (ب) فقالوا. والمعنى أن البغوى جعل الزيادة على الشرط كالتقص عنه، تحرم الأجير من الأجر لإخلاله بالشرط. فلو نسج أحد عشر ثوباً أو تسعة أثواب والاتفاق بينهما على عشرة لا يستحق أجراً.

(٥) أى المعلم.

(٦) حذف ناشر النسخة (ب) هذه الجملة وأضافها فى الهامش ووصفها بأنها غير ضرورية لأنه لم يفهم السياق. أو لعله لم يحاول أن يفهم.

(٧) ثم. فى هذا الوضع. بفتح التاء: بمعنى هناك.

(٨) هذا هو الصواب. وهو ما ورد فى النسخة (أ). وغير المترس بقراءة التراث يشبهه عليه هذا الأسلوب. فقد حذف ناشر النسخة (ب) كلمة (لا) وكتب بدلاً منها: (وليس الأمر) من عنده. ومعنى الفقرة: أن الأجير هناك (أى فى حالة نسج ما دون العشرة) خالف الاتفاق باختياره وإرادته. أما المعلم (هنا) (أى فى هذه المسألة التى وُجّهت إليه وهى غياب بعض الطلاب ومدى أحقية المعلم فى أجره عنهم)، فليس له اختيار فى عدم الوفاء بالاتفاق.

(٩) قوله: وهذا الفرق (يعنى عدم تنفيذ الاتفاق بالاختيار أو عدم الاختيار) مؤيد فقط (أى للفرقة فى الأجرة) وإلا (أى وبصرف النظر عن هذا الفرق) فالعمدة (أى فالأساس فى الحكم) على الفرق الأول (وهو: موافقة غرض صاحب الإجارة).

إذا تقرر ذلك، وأن الظاهر الثانى، فإذا هرب بعض الأطفال المشروط تعليمهم لم يستحق المعلم إلا حصة الحاضرين من معلومه. مثاله: شرط عليه تعليم أربعين فهرب فى يوم عشرة ولم يحضروا لعذر، لزمه أن لا يأخذ من معلومه إلا ثلاثة أرباع. ولايجل له الربع الرابع لأنه فى مقابلة العشرة الزاهبين ولم يعلمهم فى ذلك اليوم شيئاً. فليتنبه المعلم لذلك، فإنه دقيق يفضله عنه حينئذ فينبغى له السعى فى إحضارهم لا لأنه واجب عليه، بل ليستحق معلومه كاملاً.

وأما الجواب عن المسألة الثانية وهى قوله : هل له أن يرسل بعضهم خلف بعض.. إلخ؟ (فهو)^(١) أن النووى أفتى تبعاً لابن الصلاح. رحمهما الله تعالى وإيانا. بأنه يجوز للأب استخدام ولده فيما فيه تربيته (وتأديبه)^(٢) وحسن تربيته ونحو ذلك مما لا أجره فيه عادةً ويجوز له ضربه على ذلك. وأفتى النووى وغيره أيضاً. بأن جدَّ اليتيم لأمه لو استخدمه قبل رشده سواء ما قبل البلوغ وما بعده. فيما له أجره. لزمه أجره مثله. وما أحسن قول ابن الصلاح للأب (من)^(٣) استخدام ولده (فيما)^(٤) فيه تخريج له وترويح. قاصداً مصلحته. بشرط أن لا يكون لذلك العمل أجره، وما زاد على ذلك فلا يجوز إلا بأجره، وبهذا يعلم أنه لايجوز لغير الأب. حتى الجد للأب. استخدام الصغير فى شىء مطلقاً وأن من استخدمه فيما له أجره لزمه أجره المثل، سواء لأب غيره، وحينئذ لايجوز للمعلم أن يستخدم (أحداً)^(٥) من الأيتام فى الإرسال خلف أمثالهم ولا

(١) فى (ب) فهى. والصواب. التذكير لأن الجواب مذكر والضمير هنا يعود عليه. والتصويب من (أ).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) هذه الكلمة حولها ناشر النسخة (ب) إلى: «الذى»... وحول بعدها المصدر (استخدام) إلى (استخدم).

(٤) فى (أ) جاء النص هكذا: استخدام ولده تخرج له وترويح.

وفى (ب) جاء النص هكذا: الأب الذى استخدم ولده ما فيه تخريج له وترويح.

وقد أصلحنا العبارة بحيث يستقيم المعنى بقدر الإمكان.

(٥) فى (أ) واحداً.

(فى) (١) غيره سواء أكان لذلك أجرة أم لا، لأن ذلك إذا امتنع على الجد
للأم) (٢)، فأولى (أن يمتنع على) (٣) غيره، أما من له أب فيجوز لمعلمه - بإذن
أبيه - أن يستخدمه فيما يجوز لأبيه أن يستخدمه فيه مما ذكر، بخلاف من لا
أب له، فلا يجوز لأحد استخدامه ولو بإذن أمه أو وصيه أو الحاكم. نعم، إن
أجره من له ولاية عليه - لاستخدام معين بأجرة مثله - للمعلم أو غيره جاز. فإن
قلت: سيأتى أنه يجوز للمعلم - بإذن نحو الأم والوصى (وقيم) (٤) الحاكم - ضرب
اليتيم، فلم جاز بإذن أحد هؤلاء الضرب دون الاستخدام مع أن الابتدال فى
الضرب أقوى؟ قلت: الاستخدام إنما جاز للأب (٥) لأنه عليه من الشفقة ما ليس
لغيره وحينئذ فلا يستخدمه إلا فيما يظن عودة على الولد بالنفع والإصلاح، وقد
تكون قرينة الإصلاح خفية لا يطلع عليها غيره، فوكلت إليه لمزيد شفقتة، وأما
غيره فليس (فى معناه) (٦). حتى الأم لقصور نظرها عن إدراك ذلك. فلم
يلحق به (٧) غيره. وأما الضرب فسببه ظاهر يدركه كل أحد فجاز لكل ذى ولاية
أو كفالة عليه أن يفعله، وأن يأذن لغيره - كالمعلم - فيه والحاصل أن سبب
(الاستخدام) (٨) خفى (فلا يدركه) (٩) غير الأب مثل إدراك الأب له، فاختص

(١) ساقطة من (أ).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ما بين المعوقين زيادة من ناشر النسخة (ب) وبها - وبدونها يستقيم المعنى.

(٤) فى (ب) والقيم والحاكم. والمقصود بقيم الحاكم (بتشديد الياء وكسرها) هو من يفوضه
الحاكم فى أمر من الأمور.

(٥) فى (أ): قلت: إنما جاز الاستخدام للأب.

(٦) فى (ب) قام ناشر النسخة بتشويه هذه الفقرة بإضافة كلمات من عنده لينصلح النص
الذى أفسده بسوء قراءته. وقد أصلحته من (أ) وجعله ناشر النسخة (ب) هكذا: (فليس
معنا له حتى على الأم إلا). وجملة فليس فى معناه: أى أن غير الأب ليس فى معنى الأب
من حيث الشفقة.

(٧) الضمير فى (به) يعود إلى الأب.

(٨) فى (ب) استخدام. وهو يشوه المعنى.

(٩) فى (ب) لا يدركه.

جوازه بالأب، بخلاف الضرب فإن غير الأب يدركه مثله فلم يختص جوازه به. فتأمل(١).

وأما الجواب عن المسألة الثالثة وهي قوله: وهل يلزم إعلان الناظر بمن غاب منهم.. إلخ؟ فهو أنه قد علم مما تقرر آخر المسألة الأولى. من أنه ينقص من معلومه حصة من غاب، أنه يلزمه إعلام الناظر أو نائبه بالفائبين ولينظر الناظر أو آتبه فيهم: من استحق الإبقاء أبقاه، ومن استحق الإخراج أخرجه. وقد صرح ابن الصلاح في فتاويه أنه يجب على الناظر البحث (عن)(٢) المستحق من غيره، وهو واضح لأن (هذه)(٣) من جملة المصالح للوقف والواقف التي يلزمه فعلها (لأنها)(٤) من جملة الوظائف(٥) التي اشتمل عليها نظره(٦) ومما يؤكد الوجوب(٧) على المعلم (أنه)(٨) يفوض إليه (تصرفه)(٩) في معلوم الأولاد، فإذا قلنا إن الغائب لاشيء له، لزمه إعلان الناظر ليصرف معلومه (كما)(١٠) يلزمه صرف فائض الوقف إلى. وقد أفتى ابن الصلاح فيمن شرط عليه أن يقرأ في كل يوم قدرأ معيناً فأخل به في بعض الأيام، بأنه يسقط حصة ذلك اليوم الذي أخل فيه بالشرط دون غيره. لكن خالفه ابن عبد السلام في أماليه، فقال: لو وقف على من يصلى الصلوات الخمس في هذا المسجد، أو على من يشتغل

(١) الفعل (فتأمل) فعل أمر موجه للقارئ على عادة قدامى المؤلفين عند إرادة تنبيه القارئ إلى أمر مهم أو مسألة دقيقة.

(٢) في (ب) (على).

(٣) في (ب) (هذا).

(٤) في (ب) (لأنه).

(٥) في (أ) وظائفه.

(٦) النظر هنا المقصود به: نظر الوقف أي إدارته.

(٧) في (أ) الجواب. وهو خطأ من الناسخ.

(٨) في (ب) أن. والصواب أنه والضمير يعود على الناظر أو صاحب الوقف. والضمير التالي في (إليه) يعود على المعلم.

(٩) في (ب) تخرقة. وهو تحريف والصواب ما أثبتناه وهو تصرفه والضمير فيه يعود على المعلم.

(١٠) في (ب) لنا وهو خطأ.

بالعلم فى هذه المدرسة. أو يقرأ فيها (كل) (١) يوم كذا. أو يقرأ فى هذه التربة (كل يوم) (٢) كذا (فأخل) (٣) الإمام والمشتغل والقارئ بهذه الوظائف فى بعض الأيام، لم يستحق شيئاً فى مقابلة الأيام التى أدى الوظيفة فيها، بخلاف ما إذا استأجره لخيطة خمسة أثواب فخط بعضها فإنه يستحق (حصته) (٤) من الأجرة، قال: والفرق خمسة أثواب فخط بعضها فإنه يستحق (حصته) (٤) من الأجرة، قال: والفرق أنا تتبع فى الأعواض والعقود المعانى، وفى الشروط والوصايا والإرصادات الألفاظ، والوقف من باب الأرصاد والأرزاق (لا) (٥) المعاوضات. فمن أخل بشيء من الشروط لم يستحق شيئاً لانتفاء شرط الاستحقاق. انتهى. والمرجع ما قاله ابن الصلاح كما قاله غير واحد وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً ومحل الخلاف حيث لا شرط للواقف (يعلم فى ذلك ولم تطرد عادة. فى زمن الواقف. بشيء ويعلم بها الواقف) (٦) أما إذا شرط شيئاً فلا محيد عن العمل بشرطه، وأما العادة فإنها منزلة (٧) منزلة شرطه كما صرح به الأئمة. وحينئذ فإذا (أطردت) (٨) فى زمن (واقف) (٩) المكتب المذكور (بشء) (١٠) يخالف ما تقرر فى (المعلم) (١١) والمتعلمين من أن المعلم يأخذ معلومه كله إذا حضر. وإن لم يحضر كل الأطفال.

(١) فى (ب) أو يقرأ فيها فى يوم كذا. وفى (أ) أو يقرأ كل يوم فيها كذا.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) فى (ب) ما خلا. وهو تحريف.

(٤) فى (ب) حصة.

(٥) فى (أ) والمعاوضات، والتصويب من (ب).

(٦) كل ما بين المعقوفين حذفه ناشر النسخة (ب) وأضافه. مشوهاً. فى الهامش ووصفه

بأنه كلام غير مفيد. قوله (لا شرط للواقف يعلم فى ذلك) يعنى أن وصية الوقف خالية من

شرط، يتعلق بالاستحقاق وقوله (ولم تطرد عادة. فى زمن الواقف بشيء) أى من ذلك.

(٧) منزلة الأولى اسم منقول بضم الميم وفتح الزاى المشددة، والثانية بسكون النون

وكسر الزاى.

(٨) فى (ب) اطرد.

(٩) فى (ب) الواقف.

(١٠) فى (ب) شيء.

(١١) فى (ب) المتعلم. ولا أدرى كيف استساغها!!

وأن اليتيم يأخذ معلومه وإن غاب. وجب العمل بتلك العادة المطردة في زمن الواقف وقد علم بها لما (تقرر) (١) أنها حينئذ مُنزَلة مُنزَلة شرطه.

وقول السائل إن المعلم يخشى من إعلام الناظر ما مر (٢)، (الإخراج لأحدهم) (٣). بغير حق (٤) لا نظر إليه لأن إخباره بذلك إرشاد له إلى واجب عليه (و) (٥) هو نظره في المستحق من غيره، وقيامه بمصالح الوقف، فلا يسقط ذلك بتوهم أنه ربما تعدى بإخراج من لا يستحق الإخراج. وقد صرحوا بطلب السلام على (من علم المسلم منه أنه لا يرد عليه، ولم ينظروا إلى أن السلام عليه يدخله في ورطة إثم ترك الرد، لأن السنة لا تسقط بمثل ذلك فإن رد فواضح، وإلا فزيادة في التغليب عليه بإلحاق الإثم به) (٦).

وأما الجواب على المسألة الرابعة (بأقسامها) (٧) وهي: «هل له ضرب من شرد منهم...» إلى قوله «لو بلغ»، وما بعده من قوله، «وهل للأم دخل.. الخ» فقد عُرف جوابه مما مر في جواب المسألة الثانية فراجعه، وهو أنه ليس (لها) (٨). ولا

(١) في (ب) يقرر.

(٢) ما مر: يعنى إعلام الناظر بأسماء الغائبين.

(٣) أى: لأحد الغائبين.

(٤) هذه العبارة وردت في (ب) هكذا (إذا جاء لأحد بغير حق).

(٥) هذه الواو من عندنا لتوضيح السياق ولبيان الواجب.

(٦) كل ما بين المعرفين () ساقط من النسخة (ب) وابتداءً من هنا خلط ناشرها بين الصفحات فنشر بعد هذه الفقرة مؤخرة إجابة السؤال الرابع وألحق به مقدمتها، مما جعل النسخة مشوشة وخلاصة هذه الفقرة أن إعلام المعلم لصاحب الوقف بغياب بعض الطلاب واجب عليه كما إن إفشاء السلام واجب على المسلم تجاه من يعلم أنه لن يرد عليه وخوفه من عدم رده لا يمتعه من إفشاء السلام، فكذلك خوف المعلم من معاقبة صاحب الوقف للمتغييبين لا يمتعه من إبلاغه بأسمائهم.

(٧) في (ب) فأقسامها. وابتداءً من هذا الجزء هناك اضطراب شديد في النسخة (ب) فقد نشر صاحبها عدة صفحات من أواخر الجواب على المسألة الرابعة مباشرة بعد الصفحة السابقة وأتبعها بالمسألة الخامسة، ثم ذكر أول الجواب على المسألة الرابعة بعد انتهاء الخامسة دون أن يظن إلى هذا الخطأ في ترتيب الصفحات.

(٨) في (ب) «له» مع أن الضمير يعود إلى الأم.

للقاضى دخل فى ذلك بنفسها ولا بنائيهما مطلقاً. وإن أصحابنا صرحوا
 (بأنه) (١) لا يجوز للمعلم ضرب الصغير إلا إن أذن له أبوه وإن علا (٢). قال
 الرافعى: ومثله الأم. أى وإن علت. ومن (٣) الصبى فى كفالته، أخذاً مما قالوه
 فى تعليم أحكام الصلاة والضرب عليها (٤). ومنازعة الأذرعى (٥) فى توقف
 تعزير (٦) المعلم على الإذن (بأن) (٧) جمعاً من الأصحاب سكتوا عنه، والإجماع
 الضعلى مُطَّرَدٌ بذلك من غير إذن، فيها نظر (٨). وإن جرى على مقتضاها
 القمولى (٩) فقاله: «ويؤدبه المعلم بإذن الولي ويظهر أن تسليمه للتعليم والأمر به
 كافٍ فى الإذن». انتهى.

وذلك لأن التعزير عقوبة، وهى لا تجوز إلا للولى. ومن فى معناه ممن مروا.
 والمعلم ليس فى معنى الولي وإنما هو نائب عنه. فتوقف تعزيره على الإذن.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) تعبير «الأب وإن علا» يُقصد به من كان فوق الأب فى النسب. فى حالة وفاة الأب أو
 غيابها. كالجد. أو والد الجد... وهكذا.. فالجد يُسمى أباً.

(٣) من هنا بمعنى الذى (يفتح الميم).

(٤) أى أن سلطة العقاب تعليم القرآن. إن احتاج إلى عقاب. مقيسة على العقاب فى حالة
 تعلم الصلاة.

(٥) هو على بن سليم بن ربيعة بن سليمان الأذرعى (أبو الحسن) قاضٍ شافعى وله مؤلفات
 فقهية منظومة. ت ٧٢١هـ.

(٦) تعزير: أى تأديب وزجر.

(٧) فى (ب) فإن.

(٨) معنى هذا الكلام: أن الأذرعى نازع غيره فى مسألة تأديب المعلم للتلميذ بغير إذن أهله.
 وهذه المنازعة (التي تستند إلى أن الصحابة سكتوا عن إبداء رأى فيها، وإلى أن الإجماع
 الضعلى. وهو مقابل الإجماع القولى. منعمد على جواز ذلك للمعلم من غير إذن) فيها
 نظر. ولم يفهم ناشر النسخة (ب) السياق بلفته هذه فاضطر إلى إضافة كلمات من عنده
 فأضاف كلمة (والضرب) قبل كلمة (من غير إذن) وأضاف بعد هذه الأخيرة كلمة
 (مسألة).

(٩) هو أحمد بن محمد بن أبي الحزم القرشى المخزومى (نجم الدين) من قرية التمولة (أو
 القامولا كما تسمى حالياً) بمركز الأقصر فى صعيد مصر. لقبه شافعى. له كتاب
 «جواهر البحر» وتولى التدريس فى عدة مدارس وتولى مناصب قضائية عديدة (ت
 ٢٧٢٧هـ).

وليس مجرد الإذن في التعليم إذناً في الضرب. لأنه لا يستلزمه (وقد رأينا من يأذن فيه وينهى عن الضرب) (١) فسكوته عنه يحتمل رضاه به وعدمه، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بالتصريح.

ولقد بلغنا عن شيخ الإسلام المجتهد التقى السبكي أنه كان ينهى مؤدب أولاده عن ضربهم على نحو الحفظ. وما ادعاه (٢) من الإجماع الفعلي لا يُعتد به لأن الضرب الواقع من المعلمين للأولاد. بغير إذن أوليائهم. إنما منشؤه جهلهم (٣)، فلا يُعتد بفعلهم على أن العقوبات يحتاط فيها (وتدراً) (٤) ما أمكن. كما أجمعوا عليه. فلا يجوز (٥) بمجرد عادة ونحوها. إذا تقرر ذلك، فالمنقول. وهو المذهب المعتمد الذي لا يجوز للشافعي (٦) مخالفته: أنه لا يجوز للمعلم الضرب إلا بعد إذن: أب، فجدّ. فوصيّ، فقيم، فأم، ونحوها ممن مر. وهذا الترتيب. وإن لم أر من ذكره (٧). لكنه ظاهر وعليه يحمل قول القمولى: الظاهر أن الوصى وأمين الحاكم كالأب، فإذا وجد الإذن المعتبر جاز للمعلم الضرب على كل خلق سيئ صدر من الولد، وعلى كل ما فيه إصلاح للولد. والظاهر أنه

(١) حذف ناشر النسخة هذه العبارة من السياق ووضعها في الهامش هكذا: (هنا في الأصل جملة غير منبذة هي: وقد رأينا ويأذن فيه وينهى عن الضرب) والمشكلة أنه لم يحاول استيعاب السياق. المختل بدونها. فوصفها بأنها غير ضرورية ظلماً وعدواناً.

(٢) الضمير هنا يعود إلى الأذرعى في قوله المذكور في الصفحة السابقة.

(٣) أى جهل المعلمين بأنه ليس من حقهم الضرب إلا بأذن.

(٤) سبق إن قلنا أن الكلمات تكتب في المخطوطات غير مهموزة. لذلك اشتبهت هذه الكلمة على ناشر النسخة (ب) فحذفها وحولها إلى (قدر ما أمكن) ومعنى: تدراً (بفتح التاء والراء) أى: تدفع بالبناء للمجهول أيضاً).

(٥) أى فلا يجوز العقاب. لمجرد وجوده كمادة.

(٦) فى (ب) للشافعي وهو خطأ. والمعنى أنه لا يجوز لمن يتمذهب بمذهب الشافعي أن يخالف المعتمد فى هذا المذهب والمنقول عن فقهاءه وهو عدم جواز الضرب إلا بإذن من الأب فإن لم يكن موجوداً فالجد فإن لم يكن فالوصى على البيتيم ثم القيم عليه فإن لم يوجدوا جميعاً فيجوز أخذ الإذن من الأم أو من منزلتها كالجدّة أو الخالة.

(٧) أى أن الترتيب المذكور لم يره المؤلف فى كتب السابقين فهو من استتباطه من خلال مراجعته لكتب المذهب.

يرجع في الضرب . للإصلاح (كتكاسله)^(١) عن الحفظ وتفريطه فيما (علمه)^(٢) . إلى ظنه واجتهاده^(٣) . وأما الضرب لوقوع فحش منه^(٤)، كهربه، وإيذاته لغيره، وتلفظه بما لا يليق، فلا بد ممن ينقله له بالمعينة^(٥) أو من إخبار من يُقبل خبره بأنه فعل ذلك . فلا يناقِ هذا قوله: «لا يجوز للقاضي القضاء (بعلمه)^(٦) في حد ولا تعزير»، لأن القاضي متهم وليس بحاجة إلى إصلاح الغير قبل إقامة البيّنة عليه . فخلافاً للمعلم، فإنه غير متهم ويحتاج إلى إصلاح فلو (توقف)^(٧) على البيّنة الشرعية لتعطل عليه الأمر وفات المقصود من التعليم والتربية (فسومح)^(٨) له في الاعتماد على علمه (أو ظنه)^(٩) المؤكد بكون الولد فعل مقتضياً للتعزير^(١٠) . وقد صرحوا أن (للسيد حدّ

(١) في (ب) لتكاسله .

(٢) في (ب) عمله .

(٣) معنى هذه الجملة أن المعلم يجتهد إذا أراد أن يعاقب الولد عقاباً يهدف به إلى إصلاح حاله، مثل عقابه على التكاسل أو التفريط فيما تعلمه . فكلمة «إلى ظنه واجتهاده» تعود إلى المعلم .

(٤) الضمير هنا . يرجع إلى التلميذ .

(٥) المعينة أي رؤية الشيء بالعين . ومعنى هذا الكلام: أن الضرب على سوء الخلق لا يرجع فيه المعلم إلى اجتهاده الخاص . بل لا بد من التأكد قبل إيقاع العقاب بأن هذا السلوك بدر بالفعل من التلميذ . وهذا التأكد يتم عن طريق نقل الرواية بوساطة شخص رآها بعينه، أو بلغته ممن يثق بقوله .

(٦) في (ب) بعمله . وهو خطأ شنيع . والمعنى هنا: أنه لا يجوز للقاضي أن يقيم الحد على من يستحق إقامة الحد، ولا أن يعزير (بنحو الضرب أو السجن) من يعلم عنه بنفسه أنه مستحق للحد أو للتعزير . بل إن القاضي محتاج في هذه الحالة . حالة علمه الخاص . إلى بيّنة وشهود .

(٧) في (ب) تفوق .

(٨) سومح: مبنى للمجهول من الفعل الماضي: سامح . وقد جعلها ناشر النسخة (ب) فسوخ .

(٩) في (ب) «وظنه» . وهو خطأ لأن علم المعلم يُقصد به رؤيته الفعل الخاطئ بنفسه و«الظن المؤكد» يُقصد به: علم المعلم بذلك الفعل عن طريق رواية من موثوق به .

(١٠) أضاف ناشر (ب) هنا كلمة (لا) قبل كلمة (يكون) التي حولها إلى فعل مضارع (يكون) وتطوع بإضافة كلمة (قد) قبل الفعل (فعل) . والسياق . لو فهمه . ليس بحاجة إلى هذه الإضافات وخلصته: أن المعلم سرح في أن يعاقب الطفل . بناءً على علمه أو ظنه المؤكد . إذا فعل فعلاً مقتضياً للعقاب .

قَتْنَه^(١) اعتماداً على علمه، وفرقوا بينه وبين القاضى بنحو ما ذكرته فإن قلت: هل يجوز للمعلم الضرب فيما يتعلق بنفسه كأن^(٢) أساء الولد خلقه عليه بنحو شتم أو سرقة لماله، قلت الظاهر أنه يأتى هنا ما قالوه فى الزوجة والمملوك من أن للزوج والسيد أن (يضربا) ^(٣) (لحفظ) ^(٤) أنفُسهما، بل المعلم أولى بذلك، لأنه نائب (لحق الأب والأب له ضربه) ^(٥) (لحق نفسه، وحق الله (وفى ضرب الزوج لحق الله كترك الصلاة خلاف) ^(٦) وفى الجواهر للممولى عن بعض مشايخ عصره: «الظاهر أن للزوج ضرب زوجته الصغيرة للتأديب والتعليم واجتتاب المساوئ واعتياد الصلاة». انتهى. وإذا جاز ذلك للزوج، فالمعلم مثله بل أولى كما تقرر.

ثم جاز للمعلم التعزير فله الضرب. ويلزمه أن يكون على حسب ما يراه كافياً بالنسبة لجريمة الولد. فلا يجوز له أن يرقى إلى مرتبة (وهو) ^(٧) يرى ما دونها

(١) السيد: أى الحر. وحد: أى إقامة الحد الشرعى كالجدد أو غيره والقن: أى العبد. ومعنى الجملة: أن النقهاء صرحوا بأن للإنسان الحر أن يعاقب عبده إذا استحق عقاباً وبلغ ذلك سيده. وهذه العبارة لم يفهمها ناشر النسخة (ب) فحولها إلى (للمعلم حداً يبلغه)، وأضاف فى الهامش (فى الأصل: السيد. والمقصود المعلم كما أوردنا أعلاه) وهذا تشويه كبير للنص نجم عن جهله بالسياق خاصة وبالتراث عامة.

(٢) كأن هذه مكونة من كاف التشبيه وأن المصدرية والتقدير: مثل إساءة الولد وقد التبست على ناشر النسخة (ب) فوضع قبلها من عنده كلمة (إذا) ظناً منه أنه (كان) فى فعل ماض.

(٣) فى (ب) يضرب.

(٤) فى (ب) لحقوق.

(٥) فى (ب) شوه الناشر هذه العبارة كما سيأتى فى رقم (٨).

(٦) معنى هذه العبارة أن للأب الضرب: أى ضرب ابنه إذا فرط فى حقوقه كآب أو إذا فرط فى حق الله كترك الصلاة مثلاً. أما ضرب الزوج زوجته فهو جائز فإذا فرطت فى حقه، أما إذا فرطت فى حق الله فضربه لها فيه خلاف بين العلماء. قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لايجوز. وقد استقصى فهم هذا النص على ناشر النسخة (ب) فحرقها وجاءت عنده هكذا (بل المعلم أولى بذلك لأنه نائب نحو الأب له ضربه لحق نفسه وحق الله. كترك الصلاة (و) خلاف (ذلك)).

(٧) ساقطة من (ب).

كافياً (كدفع الصائل)^(١) ، ولا يجوز له أن يبلغ بالضرب أربعين في (الحر)^(٢) وعشرين في غيره. بل يلزمه النقص عن ذلك لقوله - ﷺ - كما ورد في خبر مرسل: «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين»^(٣) وأما خبر الصحيحين «لا يُجلد فوق عشرة أسواط إلا في الحد من حدود الله تعالى»^(٤) فهو منسوخ بعمل الصحابة بخلافة من غير إنكار. كذا قاله بعض أصحابنا: قال العلامة (القنوي)^(٥): «وحمله على الأولوية بعد ثبوت العمل بخلافة أهون من حمله على النسخ ما لم يتحقق»^(٦). انتهى. وقد يُجاب بأنه حمله على الأولوية لا يطرُد فإن قُبِح الذنب قد يقتضى الزيادة على (العشرة فالأولى حمله على الأولوية

(١) حذف ناشر النسخة (ب) هذه الجملة من النص ووصفها في الهامش بأنها إضافة غير منيعة. وذلك لجهله بأهميتها هنا فمصطلح (دفع الصائل) معروف في النسخ الجنائي الإسلامي. ومعناه بلغة القانون المعاصر «الدفاع الشرعي عن النفس» ففي حالة هذا الدفاع لا يجوز لمن يستطيع الهرب أن يعتدى على المعتدى. وإذا استطاع دفع العدوان بالعصا فلا يلجأ للسيف وإذا استطاع بكسر يد المعتدى فلا يجوز له قتله وهكذا. وهذا معنى قوله: (ولا يرقى إلى مرتبة وهو يرى ما دونها كافياً كدفع الصائل (أى كما هو الحال في دفع الصائل، إذ لا يجوز التعدى على المعتدى إلا بقدر وقف عدوانه فقط).

(٢) في النسخة (ب) الحد والمسألة هنا تمزير وليس حدوداً. والمقصود أن تكون عقوبة العبد عشرين والحر أربعين جلدة كحد أقصى لا يجب الوصول إليه.

(٣) ذكره صاحب الكنز جده برقم ١٢٣٧٤ وعزاه إلى البيهقي عن النعمان بن بشير.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢١/١١) كتاب الحدود/ باب قدر أسواط التمزير عن أبي بردة، والترمذى م. ٤. ص ٥٢. ٥١ كتاب الحدود / باب ما حاء في التمزير. وقال: هذا أحسن ما ورد في التمزير. وذكره صاحب الكنز برقم ٢١٩٥٥. ٢١٣٤٠٥ والذي في الترمذى بلفظ (عشر جلدات).

(٥) في النسخة (ب) حول الناشر هذا الاسم. بجرأة عجيبة. من القنوي إلى النووي وأثبت ذلك في الهامش مدعياً أنه الصواب !!! والقنوي هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف (أبو المعالي صدر الدين) القنوي، فقيه شافعي ومفسر. ذكره الداودي في طبقات المفسرين (٢/ ص ١٠٢. ١٠٤) والسبكي في طبقات الشافعية (٤٥/٨)، وفي تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٩) والأعلام للزركلي (٦/ ٢٥٤).

(٦) كلمة القنوي هذه معناها أن القول بأن الحديث المشار إليه يمكن أن يُقال أنهم علموا بخلافه في حالة عودة المخطئ إلى خطئه. أما في حالة فعل الخطأ للمرة الأولى (الأولوية) فيكتفى بتطبيق الحد الوارد في الحديث وهذا أفضل. في رأيه. من القول بأن الحديث منسوخ.

غالباً ويُشترط^(١) في جواز التعزير للمعلم أن (يظنه)^(٢) زاجراً له، من غير ضرب مبرح. أما إذا ظن أنه لا يفيد فيه إلا المبرح. ويظهر من كلامهم ضبطه^(٣) بأنه الشديد الإيذاء، بحيث لا يُحتمل عادةً، (وأن لم يُدمِّم)^(٤) البدن. فلا يجوز المبرح إجماعاً ولا غيره على الأصح. لأنه لا يفيد. والعقوبة إنما جازت (لنحو)^(٥) الصبي على خلاف الأصل (لظن)^(٦) إفادتها زجراً وإصلاحاً، فإذا ظن انتفاء فائدتها فلا (مقتضى)^(٧) لجوازها. ثم رأيت الأذرعى قال: «وفسروا المبرح بالذى يُخشى منه تلف نفس أو عضو. والمدمى: بالذى يخرج الدم كموالاته في موضع واحد (أو لغير ذلك)^(٨). انتهى وفيه نظر، والأوجه تفسيره^(٩) بما ذكرته.

ويلزم فيه أن يتقى في ضربه الوجه والمقاتل^(١٠) لخبر مسلم أنه - ﷺ - . قال: «إذا ضرب أحدكم فليتقِ الوجه»^(١١) ولأن القصد رده لا قتله، ثم كيفية ضربه: أن يكون مفرقاً لاجتماعاً في محل واحد، وأن يكون في غير الوجه وفي غير مقتل. لا كالفرج وتحت الأذن وعند ثغرة النحر. وأن يكون بين الضربتين

(١) كل هذا الكلام ساقط من النسخة (ب) ومكتوب في هامش الصفحة في النسخة (أ).

(٢) في (ب) إن ظنه .

(٣) ضبطه: أي ضبط الضرب المبرح بمعنى تحديده بأنه الشديد الإيذاء .

(٤) يعني أن الضرب المبرح لا يجوز حتى إذا لم يسيل منه الدم. وفي (ب) وأن يدمى البدن وهو تحريف إلى عكس المقصود تماماً .

(٥) في (ب) لنمو . وهو خطأ .

(٦) في (ب) كظن .

(٧) في (ب) يقتضى جوازها .

(٨) ساقطة من (ب) .

(٩) أي والأكثر وجهة .

(١٠) المقاتل (بفتح الميم) أي الأماكن التي يكون الضرب فيها سبباً للقتل .

(١١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة / باب النهي عن ضرب الوجه (١٦٥/١٦، ١٦٦)،

والبخارى في كتاب العتق / باب إذا ضرب العبد فليتجنب الوجه (١٨٢/٥)، وأحمد في

المسند (٢/٣١٣، ٣٢٧، ٣٤٧)، وأبو داود في كتاب الحدود / باب ضرب الوجه (١٦٦/٤).

زمن يخف به ألم (الأولى)^(١). وأن يرفع الضارب ذراعه ليثقل السوط لا عضده حتى يُرى بياض إبطه فلا يرفعه كذلك (لثلاً)^(٢) يعظم ألمه، ولا يضعه عليه وضعاً لا يتألم به، ويجب في نحو السوط أن يكون معتدل الحجم، فيكون بين القضيب والعصا، وأن يكون معتدل الرطوبة فلا يكون رطباً فيشق الجذ لثقله، ولا شديد اليابوسة فلا يؤلم لخفتة وجاء في خبر مرسل . اعتُضد^(٣) . أنه . ﷺ . أمر بسوط بين (الخلق)^(٤) والجديد . ولا يتعين لذلك (نوع)^(٥)، بل يجوز بسوط . قال ابن الصلاح وهو^(٦) (سيور تلوى وتُلف)^(٧) وعود وخشبة ونعل وطرف ثوب . بعد فتله . حتى يشتد (فإن قلت: «مقتضى»^(٨) نقل الروياني^(٩) (عن الأصحاب)^(١٠) أنه يتعين على الزوج في ضرب زوجته أن يقتصر على الضرب بيده أو بمنديل فيها» ، أن المعلم يلزمه الاقتصار على ذلك (بجامع)^(١١) أن (ضرب)^(١٢) كل منهما تعزير . بل المعلم أولى لأنه يضرب غير مكلف لم يفعل معصية . والزوج يضرب مكلفة غالباً على معصية . فإذا تعين عليه الاقتصار على

(١) في (أ، ب): الأول وهو تصحيف .

(٢) في (ب) كيلاً .

(٣) اعتُضد: بصيغة المبني للمجهول . أى وُجدت لهذا الخبر طرق (= روايات) أخرى تقويه وتحسنه . والكلمة ساقطة من (ب) .

(٤) الخلق: (بفتح الخاء وكسر اللام): أى القديم .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) أى السوط .

(٧) أسقط ناشر (ب) هذه الكلمة من النص ووصنها في الهامش بأنها (إضافة غير منيعة) .

(٨) وفعل في هذه الجملة ما فعله في سابقها رقم (٦) .

(٩) هو شريح بن عبد الكريم بن أحمد الروياني، فقيه شافعي . (ت ٥٠٥ هـ) . له كتب في فقه الشافعية أشهرها (روضة الأحكام) .

(١٠) ساقطة من (ب) .

(١١) لفظ (بجامع كذا) يُستخدم في لغة القدماء للدلالة على العنصر المشترك بين شيئين قورن أحدهما بالآخر مثل أن نقول: إن الويسكى كالخمر في التحريم بجامع السكر في كل

منهما . وقد اشتبهت الكلمة على محقق النسخة (ب) فأسقطها من النص .

(١٢) ساقطة من (ب) .

ذلك فالمعلم أولى. قلت: هذا إنما يتم لو كان ما نقله الروياني معتمداً وليس كذلك، بل المعتمد - كما جريت عليه في شرح الإرشاد - أن للزوج الضرب بالسوط وغيره مما ذكر فهما سواء. ومن ثمَّ صرحوا فيه بنظير ما مر. فقالوا: لا يجوز كون ضربه مخوفاً، ولا مُدْمِياً، ولا مبرِّحاً، ولا على وجه ولا مقتل، وشرطه أن يفيد في ظنه وإلا امتنع مطلقاً.

نعم، فرقوا بينهما بأنَّ الأوَّلَى للزوج العفو لأنَّ الحظَّ (١) لنفسه والأولى لولى الصغير عدم العفو. ونائبه: كالمعلم مثله في عدم العفو. لأنَّ المصلحة تعود على المضروب، ومن ثمَّ قال: رسول الله ﷺ: «لأنَّ يؤدب أحدكم ولده بسوط خير له من أن يتصدق عنه بصاع» (٢)، وروى الخلال (٣) أنه ﷺ. قال: «رحم الله عبداً علق في بيته سوطاً يؤدب به أهله» (٤). فإن قلت: لو ادَّعى غير الرشيد - أو وليه الأذن (٥) له - تعدَّى المعلم عليه بضربه من غير موجب فمن القول قوله منهما؟ قلت: ينبغى أن يأتي في ذلك ما في الزوجة لو ادَّعت تعدى الزوج بضربها من غير موجب. والمعتمد فيها كما قاله ابن الرفعة (٦) (وتبعوه - تصديقه وعبارة مطلبه) (٧) إذا ضربها فادَّعت تعدُّيه وادَّعى أنه لتشوزها لم أر فيه نقلاً، وقد

(١) أى لأنه يعاقب على ذنب يخصه هو: أما في حال ضرب الصغير فالأفضل عدم العفو لأن العقاب لمصلحة لا تخص الضارب بل تخص التلميذ.

(٢) حديث ضعيف جداً كما قال الألبانى في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٦٢/٤) برقم ١٨٨٧. أخرجه الترمذى في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في أدب الولد (٢٩٧/٤). وقال هذا حديث غريب. أخرجه أحمد في المسند (١٠٢، ٩٦/٥).

(٣) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن علي (أبو محمد الخلال) محدث بغدادى خرَّج أحاديث «المستند على الصحيحين» وجمع كثيراً من أبواب العلم وله كتب. (ت ٤٢٩هـ).

(٤) أخرجه الديلمى في مسند الفردوس (٢٦١/٢).

(٥) فى (ب) الإذن، وهو خطأ يخلخل المعنى.

(٦) هو أحمد بن محمد بن علي الأنصارى (أبو العباس نجم الدين المعروف بابن الرفعة) فقيه شافعى مصرى. عاصر ابن تيمية وناظره وشهد له ابن تيمية بالتبحر فى فقه الشافعية (ت ٧١٠هـ).

(٧) حذف ناشر (ب) هذا الكلام ووصفه فى الهامش بأنه غير مفيد. والعكس هو الصحيح لأن هذا الكلام متمم لمعنى قوله «والمعتمد» أى المعتمد تصديق وقبوله حجته.

يُقال: «القول قولها» لأن الأصل عدم النشوز، لكن يعارضه أن الأصل عدم تعديه، فيكون القول قوله. وهذا هو الذى يقوى فى ظنى لأن الشرع جعله وليها فى ذلك. والولى يُرجع إليه فى مثل ذلك. انتهى.

فإن قلت: الولى مستقل والمعلم نائبه فكيف يُقاس به؟ قلت: غايته أنه وكيل الولى. والموكل إذا ادعى على وكيله أنه تعدى فيما وكله فيها كان القول قول الوكيل فى عدم تعديه دون الموكل. وبهذا يتجه أن قبول قول المعلم أولى بالاعتماد من قبول قول الزوج (وأنه لا يقوى مجيء تردد) (١) ابن الرفعة فى المعلم لما عرفت من وضوح الفرق بينهما، من أن الزوج لم يدع عليه من أنابه، (والمعلم إنما يدعى عليه من أنابه ودعوى الموكل على لوكيل التعدى، تقتضى تصديق الوكيل لا الموكل، كما تقرر) (٢).

فإن قلت قد (جوّزت) (٣) للمعلم الضرب من غير تقدير وإن زاد على الثلاث بل العشر. وقد مر وجهه (٤) رد القائل بالعشر. فما وجهه (٥) رد القائل بأنه لا يجوز للمعلم الزيادة فى ضرب الولد على الثلاث؟ قلت امتناع الزيادة على ثلاث قال به شريح القاضى أخذاً مما فى حديث البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها، أن جبريل لما جاء النبى ﷺ بغار حراء فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ أخذه وغطه حتى بلغ من الجهد، ثم أرسله. وقال له: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ فأخذه فغطه الثانية حتى بلغ منه الجهد. ثم أرسله، وقال له: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ فأخذه فغطه الثالثة حتى بلغ منه الجهد، ثم أرسله فقال: اقرأ باسم

(١) أسقط ناشر (ب) هذا الكلام من النص وأضافه فى الهامش وأصنفاً إياه بأنه (إضافة غير مفيدة).

(٢) كل هذا ساقط من (ب) على أساس أنه (غير مفيد)!!!

(٣) فى (ب) جَوِّزَ.

(٤) معنى هذه العبارة: أى وقد سبق الرد على وجهة نظر من قال بزيادة الضرب فوق العشرة. وناشر النسخة بها كتبها هكذا (وقدر وجه)!!

(٥) فى (ب) فما وجهه؟ (وبعدها علامة استنهام).

ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم^(١). فرجع (بها)^(٢) رسول الله ﷺ^(٣) وقوله: ما أنا بقارئ، أى ما أحسن القراءة. وقيل: «ما» الأولى امتناعية، والثانية نافية، والثالثة استفهامية والفظ حبس النفس، ومنه الخنق، وفى رواية سندها حسن: «فأخذ بحلقى» والحكمة فى الفظ المبالغة فى إحضار قلبه ليعى ما يُلقى إليه ولا يشتغل بغيره ليقوى استعدادده ويتم تلقيه وفى تكريره ثلاثاً: المبالغة فى زيادة ذلك ولتكتب الصفات الملكية لبعدها من الصفات البشرية وتقلب الروحانية على الجسمانية فيخرج عن أوصاف بشريته ومنها تحمل أعباء القرآن الذى تعجز عنه القوى البشرية. ومن ثمَّ بدأه باقراً باسم ربك. أى مستعيناً به، لا بحول نفسه وقوتها.

هذا حاصل القصة التى أخذ منها القاضى شريح^(٤) امتناع زيادة المعلم على ثلاث ضربات. وأنت^(٥) خبير بأنه لا دلالة فيها على ذلك أصلاً. أما أولاً: فلأن الذى فيها خنق وحبس للنفس إلى الغاية، والمعلم لايجوز له ذلك ولا مرة واحدة إجماعاً لما مر أنه يمتنع عليه الضرب على (المقاتل)^(٦) وهذا أبلغ منه قطعاً، لأنه يؤدى إلى الهلاك. أما ثانياً: فلأننا لو سلمنا أن فيه ضرباً (فهو)^(٧) لم يكن على تعليم، لأنه خاطبه أولاً بما لا يعرف، فبين له الاعتذار بأنه لا يُحسن (القراءة)^(٨) ففظه. والمعلم لو قال للمعلم المبتدئ اقرأ فقال: لا أحسن القراءة لم

(١) سورة العلق. الآيات (١ - ٣).

(٢) فى (ب) لها. ومعنى فرجع بها: أى فأعادها عليه قراءة.

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الوحي. باب ٣، ج ١، ص ٢٣ (فتح البارى) وفى كتاب

أحاديث الأنبياء / باب واذكر فى الكتاب موسى (٤٢٢/٦).

(٤) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندى الكوفى، القاضى (أبو أمية) مخضرم،

ثقة. وقيل: له صحبة. مات قبل سنة ٨٠هـ أو قريباً بعدها (تهذيب التهذيب ٤/٣٢٦).

(٥) الخطاب هنا للقارئ.

(٦) فى (ب) المقاتل، والصواب: المقاتل أى الأماكن التى يؤدى الضرب فيها إلى القتل.

(٧) فى (ب) وهو.

(٨) فى (ب) القرآن.

يجز له ضربه إجماعاً، لأنه لم يفعل ما يوجبه بل فعل ما يمنعه، وهو الاعتذار بأنه لا يحسن المأمور به. وأما ثالثاً: فليس ذلك ضرباً ولا غطاً على تعليم بل على (التهيق)^(١) له بما يليق بكماله الأعظم الذي لا يشاركه . ﷺ . فيه غيره (فكيف)^(٢) يستنبط منه ما مر؟ إذ لا يسوغ الاستنباط إلا فيما ورد بياناً لما تشاركه فيه الأمة. وأما ما ورد من بيان أحواله الخاصة فلا يستنبط منها شيء لغيره، فاتضح رد استنباط شريح ما ذكر من هذا الحديث فأحفظه، ورد به على من تمسك بهذا الاستنباط بغفلته . عما (قدرته)^(٣) ووضحته .

(١) في (ب) النهي .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) قدرته .

تنبيهان

أحدهما؛ اختلف (المتأخرون)^(١) في جواز تمزير الأب لابنه البالغ السفية (والذى)^(٢) في جواهر القمولى: «أن ذلك لا يجوز إلا للحاكم دون الأب وغيره (والذى)^(٣) في غيرها جوازه للأب، وهذا هو القياس لأنه الولى عليه فله تأديبه لأنه الولى عليه فله تأديبه لأنه بالنسبة إليه كالصغير والمجنون فكما له تأديبهما، كذلك له تأديب العقال البالغ السفية، فعلى^(٤) ما فى الجواهر ليس للمؤدب ضرب العاقل البالغ السفية بإذن الأب، وعلى مقابله^(٥): «له ذلك». أما المجنون فله ذلك بإذن (وليه)^(٦) ولو كان بالغاً ويمكن أن يجمع بين الكلامين بحمل الأول على سفية لا ولاية للأب عليه، بأن يكون بلغ رشيداً ثم طرأ سفهه، (والثانى على سفية له عليه ولاية بأن بلغ سفيتها واستمر سفهه)^(٧) فعلم أن للمؤدب ضرب المميز وغيره، حيث أذن له من (يعتدُّ)^(٨) بإذنه، لأن غاية غير المميز أن يكون كالمجنون وقد صرحوا بأن للأب . وغيره كالمعلم . ضربه .

ثانيهما؛ وقع للزبيدي^(٩) . من أصحابنا^(١٠) . أنه قال: يجوز أن يجمع ضربات التعزير فى موضع واحد من البدن بخلافه فى (الحد)^(١١) . وأن يضرب فيه

(١) لم يظن ناشر النسخة (ب) إلى أن كلمة (تنبيهان) عنوان فأوردها فى السياق وحذف كلمة (المتأخرون) ووصنها فى الهامش بأنها لا معنى لها فجاء الكلام عنده هكذا (تنبيهها أن أحدهما اختلف.. فى جواز).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أى: فبناء على ما جاء فى الجواهر: ليس .. إلخ.

(٥) أى: وبناء على ما جاء فى غير الجواهر.

(٦) ساقطة من (ب).

(٧) هذا الكلام ساقط من (أ) إلا أن ناشر (ب) أثبت جملة واستمر سفهه هكذا (وأسفهه).

(٨) فى (ب) تعتذر . وهو خلط.

(٩) فى (أ) للترمذى . وهو خطأ . والزيدي لعله محمد بن الوليد بن عامر المحدث القاضى

الحمصى (ت ١٤٩هـ).

(١٠) تعبير من أصحابنا حيثما وقع يعنى زملاءه فى المذهب الشافعى.

(١١) فى (ب) الخد بدل الحد . وهو خطأ لأن الضرب عليه الوجه ورد النهى عته كما مر وإنما المقصود الضرب فى الحد . أى فى المعاصى التى لها عقوبات محددة.

بسوط فوق سوط الحد، وأن يكون الضرب فيه أقوى من الضرب في الحد - انتهى. وهو في غاية الغرابة - ومن ثم خطأ الروياني في ذلك وقال: هذا مذهب أبي حنيفة. انتهى.

فائدة: قال الراجعي: «من الأصحاب من يخص لفظ التعزير بما يفعله الإمام أو نائبه، (ويسمى) (١) غير ذلك - كضرب المعلم للصبى، والزوج لزوجته - تأديباً لا تعزيراً، ومنهم من يطلق التعزير على الكل وهذا هو الأشهر». انتهى.

وأما الجواب على المسألة الخامسة وهي قوله: وهل له إلزام حاذقهم.. إلخ؟ فهو أن الظاهر أن له ذلك. لأنه من جملة التعليم الواجب على المعلم، ولأنه باعث على بقاء (حفظه أو زيادته وعلى تدريبه في الواجب على المعلم وسهولته عليه) (٢) فليس (له) (٣) أمر خارج عن التعليم بوجه حتى يظن امتناعه، فإن قلت: لا نسلم (ذلك) (٤) بل فيه إعانة للمعلم وقيام عنه ببعض ما لزمه من تعليم كل من الأيتام على انفراد. فهو في الحقيقة (نفع) (٥) للمعلم. وقد تقرر فيما مر أن استخدام المعلم لليتيم لا يجوز مطلقاً. قلت: إنما (يكره) (٦) ذلك أن قصد المعلم بأمره (اقتداء غيره قيامه عنه) (٧) ببعض ما استؤجر المعلم له. فالظاهر أن ذلك لا يجوز لأنه حينئذ استخدام له، بخلاف ما إذا فعل المعلم ما استؤجر له مع كل

(١) في (ب) وسمى.

(٢) هذا الكلام مشوه في النسخة (ب) فكلمة حفظه وردت هكذا (الحفظ) وأما بنية العبارة فقد حذفها الناشر من النص وكتبها في الهامش واصفاً إياها بأنها (إضافة غير مفيدة)!! كعادته!!

(٣) في (ب) هو.

(٤) في (ب) بذلك وهو تدخل من الناشر، والسياق هكذا سليم لغوياً.

(٥) في (ب) خدمة.

(٦) في (ب) (يتم لك) بدل (يكره) وهو مخالف لما في (أ) الذي أثبتناه.

(٧) وردت هذه العبارة في (ب) مشوهة جداً هكذا (أن قصد المعلم بأمره فأقره غيره قياسه عنه) وهو خطأ شنيع. ومعنى العبارة. أن المعلم يكره له تكليف الحاذق بتعليم الوليد إذا كان قصده من ذلك أن يقوم الحاذق بواجب المعلم بدلاً منه.

من الأيتام ثم أمر اليتيم بزيادة على ذلك، فهذا هو الذى يجوز لأن المصلحة تتمخض حينئذ للولد. فهو من جملة التعليم المستأجر له وهذا التفصيل متعين وإن لم أر من تعرض لشيء منه.

وأما الجواب على المسألة السادسة وهو قوله: وهل التصرف فى معلوم الشاردين... إلخ، فهو: «أن الذى مر عن ابن الصلاح وابن عبد السلام الاتفاق على أن يوم البطالة^(١) لا يستحق اليتيم فيه شيئاً ما لم يكن للواقف شرط (بخلاف)^(٢) ذلك (أو تطرد العادة فى زمن ويعلم بها، وبأنه يصرف له وإن بطل)^(٣). - بعذر أو غيره. فحيث استحق^(٤)». - وإن غاب. لم يجز للناظر ولا للمعلم ولا لغيرهما أخذ شيء من معلومه (وحيث لم يستحق فمعلومه)^(٥) راجع إلى الوقف. يعمل فيه كما يعمل فى فائض الوقف إن كان للواقف شرطه فيه. وإلا فللناظر التصرف فيه ولو بإعطائه للمعلم حيث لم يخالف غرض الواقف ولا (ما شهد)^(٦) العرف بخروجه عن لفظ الواقف، ويدل للأول قول النووى فى فتاويه: لإمام المسجد أن يأخذ من وقفه ما فضل^(٧) عن كفاية المسجد، إذا فوّض له الناظر ذلك ولم يكن مخالفاً (لما شرطه)^(٨) الواقف. وللتانى قول ابن عبد

(١) المقصود بيوم البطالة: يوم العطلة.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) إن بطل: يعنى إن غاب عن الدراسة.

(٤) كل هذا الكلام أسقطه ناشر النسخة (ب) وكتبه فى الهامش ووصفه بأنه كلام غامض والحقيقة أن معناه واضح وهو أن العرف للطفل عن يوم الإجازة متوقف على ما إذا كان عقد الوقف قد أباح ذلك أو جرت به عادة فى زمن الوقف وأصبحت معروفة. فإن نص الواقف على أن الطفل المتغيب يستحق أجره عن يوم الغياب، أو جرت بذلك عادة لم يجز للناظر أو المعلم التصرف فى المبلغ المخصص للغائبين.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) فى (ب) أشهد.

(٧) فضل: أى زاد.

(٨) فى (ب) لشرط.

السلام: لو شرط واقف المدرسة أن لا يشتغل (المقيم)^(١) بها أكثر من عشر سنين فمضت ولم يوجد فى البلد غيره جاز استمراره وأخذة الجامكية^(٢) لأن العرف يشهد أن الواقف لا يرضى بشغور^(٣) مدرسته، وإنما أراد أن ينتفع هذا مدة، وغيره مدة. وكذا كل شرط شهد العرف (بتخصيصه)^(٤) بالصور التي أخرجها العرف من لفظ الواقف. انتهى.

فتأمل قوله كذا اكل شرط... إلخ، تجده صريحا فيما ذكرته.

تنبيه: شنع الإمام ابن العماد . من متأخري أئمتنا . على فقهاء الأولاد بأخذهم لخبزهم، ونحوه مع (إجاعتهم لهم)^(٥) ثم بين أنه لا يجوز للمعلم أن يأخذ شيئا مما جاء به الولد. إلا أن شبع (منه)^(٦) لأن العرف المطرد أن نحو (أبا)^(٧) الولد يرضى (حينئذ)^(٨) بأخذ الفقيه لذلك الفاضل^(٩). وهذا ظاهر فيمن له نحو أن ينفق عليه^(١٠). أما يتيم^(١١) له معلوم من الخبز مثلاً، يأكل بعضه ويترك بعضه، فلا يجوز للفقيه أخذ شيء منه إلا إن كان تافهاً جداً، بحيث لا يقابل بمال. ويدل لذلك إفتاء البلقينى^(١٢)، بأنه يجوز الشرب من نحو عين

(١) فى (ب) المقيد. والذي فى (أ) المقيم. وقد اخترناه لأنه كان هو اللفظ السائد فى عصر كتابة المخطوط.

(٢) الجامكية: كلمة شاعت فى العصور الوسطى ومعناها: الأجرة المحددة أو الراتب..

(٣) الشغور: أى الفراغ. والمدرسة الشاغرة: أى التي ليس بها تلاميذ مقيدون (مقيمون). وقد كتب فى (ب) مدرسة وليس مدرسته. وهو تصحيف.

(٤) فى (ب) بتصحيحه.

(٥) فى (ب) مع اجتماعهم له.

(٦) فى (أ) عنه.

(٧) فى (ب) أن نحو أب الولد.

(٨) ساقطة من (ب).

(٩) أى الزائد عن حاجة الولد من الطعام.

(١٠) هكذا فى (ب) تصويباً من الناشر وفى (أ) ينقحه.

(١١) فى (ب) تدخل الناشر ليجعل النص هكذا (أما يتيم الذى له...).

(١٢) هو عمر بن رسلان بن نصير (أبو حفص، سراج الدين) وُلد فى بلقينه (محافظة الغربية) ولكنه عسقلانى الأصل. من أعلام فقهاء الشافعية له كتاب «التدريب» فى الفقه الشافعى وغيره من الكتب. (ت ٨٠٥هـ).

(فيها شرك)(^١) لصبي ونحوه، على وجه لا (يحصل)(^٢) به الملاك ولقط سنابل من زرعه المحصود، على ما ذكره، بخلاف لقط كسرة الخبز الساقطة، فإنه لا يجوز إلا من مال من (يعتبر)(^٣) إذنه. انتهى.

وخالفه تلميذه البدر الزركشي(^٤) فحرم التقاط السنابل من (مال)(^٥) نحو الصبي، ثم استدل بكلام العز بن عبد السلام. وما قاله من منع لقط سنابله (أوجه مما ذكر البليقني)(^٦) إلا أن يجمع بحمل كلام البليقني على سنابل لا قيمة لها. ويؤيده أن البليقني منع من الكسر الساقطة والسنابل (التي لها وقع أولى منها)(^٧). وكلام الزركشي على سنابل لها قيمة (وحيث أن فالحاصل أن كل مافات به على نحو الصبي ما يقصده يمنع من أخذه. ولو بإذن وليه. وما لا يفوت به ذلك)(^٨) كالشرب من ماء نحو بثره الذي لا يتأثر به نحو زرعه البيته فلا يمتنع أخذه وإن لم يأذن وليه فتأمل ذلك فإنه مهم.

وأما الجواب عن المسألة السابعة وهي قوله: وهل إذا أعطى أحد أهل اليتيم.. إلخ؟ (فهو)(^٩) أن من الواضح أن ما بذله أحد من مال نفسه، سواء قريب اليتيم وغيره للمعلم، عند سورة، يجوز له قبوله. نعم، يتعين على الفقيه النظر للقرائن فلا يقدم على قبول ذلك إلا إن شهدت قرائن(^{١٠}) أحوالهم

(١) الشرك: أي المشاركة. وفي (ب) غيرها الناشر إلى (شرب منها الصبي).

(٢) في (ب) لا يحتل - والملاك: أي الملكية.

(٣) في (ب) يعتمد.

(٤) هو محمد بن بهادر بن عبد الله (أبو عبد الله، بدر الدين) الزركشي، ولد في مصر وعاش ومات فيها ولكنه تركى الأصل. فقيه شافعي. (ت ٧٩٤هـ).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) أوجه: أي ما قاله البدر الزركشي أكثر وجاهة مما قاله شيخه البليقني. وأسقط ناشر النسخة (ب) هذه العبارة كعادته.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) هذا النص مضطرب في (ب) بسبب حذف الناشر لبعضه وتحريفه.

(٩) ساقطة من (ب).

(١٠) في (أ) قرينة.

عنده (١) شهادة لا تتخلف (٢) عنها عادة أن بذلهم ليس لخوف من المعلم أنه لو لم يبذل له ذلك لأضر بهم أو بالولد، بنحو الإعراض عنه، أو عدم الاحتفال به، أو السعى في إخراجه، أو غير ذلك، ولا لحياء بهم منه ولولا الحياء لم يبذلوا له شيئاً.

فقد ذكر الفزالي (٣) رحمه الله تعالى . وتبعوه . أن كل عطاء حمل عليه الحياء ولولاه لم يقع، يكون عطاء غير مفيد للأخذ ملكاً باطناً، لأنه كالمكره عليه . قال: ومن ذلك ما لو طلب من غيره شيئاً (٤) بين الناس، فأعطاه له حياء مهم ولو كان خالياً لم يعطه، فلا يحل له أخذه ولا يملكه في الباطن، وكذا من وهب لشخص شيئاً اتقاء شره أو فحشه أو سيئاته (٥) أو نحو ذلك من المساوئ. وألحق بذلك غيره: ما يدفعه الزوج لزوجته لتسلم نفسها إليه، (وهي) (٦) لا تسلمه إلا به، وما له أبراته من مهرها، أو بذلت له شيئاً حتى يطلقها اتقاء شره (فكل) (٧) ذلك وأمثاله لا يحل الأخذ فيه، ولا يملكه باطناً.

وأما الجواب عن المسألة الثامنة وهي قوله: وهل للفقهاء أن يقرئوا بأجرة .. إلخ، فهو يحتاج إلى مقدمة هي أنه وهل يجوز للمعلم أو غيره أن يدخل المكتب أيتاماً زيادة على العدد الذي شرطه الواقف أو لا؟ ولأصحابنا في نظير ذلك كلام منتشر

(١) في (أ) عند .

(٢) في (أ) لا تتخلف .

(٣) هو محمد بن محمد بن الفزالي الطوسي (بتشديد الزاي المفتوحة على الرأي الأصح) (أبو حامد) حجة الإسلام، متصوف وفيلسوف معروف (ت ٥٠٥هـ). وقول المؤلف بعد ذكر اسم الفزالي . وتبعوه . أي: ووافقوه غيره ممن جاء بعدهم والفزالي أحد فقهاء المذهب الشافعي .

(٤) في (أ) شيء .

(٥) في (ب) أو سماعته .

(٦) في (ب) وما لا تسلمه .

(٧) في (ب) وكل .

حاصله أن الغزالي رحمه الله تعالى صرح في بسيطه^(١) بأن «المكان المبنى لتعليم القرآن حكم المدرسة». وقد قال النووي رحمه الله تعالى في المدرسة: «ويجوز لغير سكان المدرسة من الفقهاء والعوام دخولها والجلوس فيها والشرب من مائها والنوم فيها ودخول سقاياتها ونحو ذلك مما جرى العرف به» انتهى. ولما نقله ابن الرفعة قال: «ذلك يختلف باختلاف المدارس وقلة المياه الموقوفة على شرب الفقهاء (فحينئذ)^(٢) لا يظهر تمكين غيرهم منها». (ولهذا)^(٣) كان بعض المتورعين لا يريق دواته في ذلك الماء. قال الأذرعى، وهذا لا يخالف كلام الروضة فإن الشيخ - يعنى النووي - أراد المياه الجارية الكثيرة بمدارس دمشق ونحوها مما لم يقصد واقفها خصوص الشرب بل عموم الاستعمال، حتى في نحو الطبخ وغيره من أنواع الاستعمال المتعارف. ولا شك في إباحة الشرب (والطهارة للغير)^(٤) (مما هذا حاله)^(٥)، ولاورع فيه. أما ما يحمل من الماء المسيل للشرب)^(٦) خاصة، فهو خاص بشرب أهل هذا المكان بلا شك. وأما دخول السقاية والنوم (ونحوه)^(٧) بالمدرسة فموضع جوازه عند جريان العرف به، مشروط (بما إذا)^(٨) لم يضر أهل المدرسة، ولم يؤد إلى مزاحمتهم في المرافق والتشويش عليهم. كما هو مشاهد في المدارس (المطروحة)^(٩) في الأسواق والطرق (لا)^(١٠) في سجل مدرسة». انتهى.

(١) «البسيط» عنوان لأحد كتب الغزالي في الفقه الشافعى.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) وكذا.

(٤) في (ب) والطاهرة للشر. وهو تحريف.

(٥) أى إذا كان حال الماء هكذا. أى لا يقصد واقفه قصره على سكان المدرسة فلغير استعماله وليس تركهم لاستعماله ورعاً.

(٦) هذه العبارة ساقطة من (ب).

(٧) في (ب) ونحو ذلك.

(٨) في (ب) مشروط ما لم يضر.

(٩) في (ب) المطروحة.

(١٠) في (ب) إلا. وهو خطأ.

قال في الروضة: «هذا كله في غير السكنى في بيت من بيوت المدرسة، فيجوز للفقهاء مطلقاً للعرف. وأما غير الفقيه، فإن كان فيه نص (للاوقف) (١) بنفى أو اثبات اتبع. وإلا فالظاهر منعه، وفيه احتمال في بلد جرت (به) (٢) العادة. انتهى.

ويتعين حمله على عادة لم تطرد، أو (اطردت) (٣) ولم تكن في زمن الواقف أو كانت ولم يعلمها الواقف. أما عادة مطردة علم بها الواقف، فإنها كشرطة، كما صرحوا به. وحينئذ يعلم مما تقرر أنه يجوز إدخال الأيتام غير المقررين إلى (المكتب) (٤) سواء علم (من الواقف) (٥) نص عليهم أم لا.

نعم، أفتى ابن الصلاح والنووي في نظيره (٦) بأنه لا بد من إذن الناظر فيحتمل أن يُقال بنظيره هنا، ويحتمل الفرق. فتأمله. ولا نظر إلى زيادة الداخلين على العدد الذي شرطه الواقف، لأن العرف اطرد في مكاتب اليتامى بأنه يدخل فيها أزيد من العدد، ويقرأ منهم إلى أن يخرج أحد منهم وينزل بدله. وقد تقرر أن العرف المطرد في زمن الواقف. إذا علمه. بمنزلة شرطه. فإن قلت قد عُيِّنَ للأيتام (عدد، فكيف تجوز) (٧) الزيادة عليه؟ قلت: كلامه إنما هو في تقرير زائد (بمعلوم) (٨) تضر زيادته بالعدد الذي شرطه الواقف.

(١) في (أ) من الواقف.

(٢) في (ب) فيه.

(٣) في (ب) طرده.

(٤) في (ب) مكتب.

(٥) في (ب) زاد بين «الواقف» وبين «نص» لفظه (إنه) ولا لزوم لها.

(٦) أي في أسئلة مناظرة لهذه المسألة.

(٧) هذا الكلام ساقط من (ب).

(٨) في (ب) معلوم. وهو خطأ لأن المقصود أن من يدخل إلى المكتب زائداً عن المقررين فيه يشترط أن يكون له معلوم يضر بالمقرر للمقيدين أصلاً، بمعنى أن أولئك الزائدين يدفعون للفقهاء من مالهم الخامس ولايستفيدون من مال الواقف المقرر توزيعه على عدد محدد في عقد الوقف.

وأما إذا خلا عن ذلك فلا تضر الزيادة كما أوضحته. فإن قلت يناهى ذلك نقل ابن الرقعة. ومنه: أى من كلام الوسيط. يؤخذ الحكم فى فرع تعم به البلوى^(١) وهو (المدرسة)^(٢) إذا نزل فيها أشخاص للاشتغال وحضور الدرس فيها وقرر لهم من الجامكية ما يستوعب قدر ارتفاع (وقفها)^(٣) لا يجوز أن ينزل فيها (زيادة)^(٤) عليه مما ينقص ما قرر لهم. إذا لم (تقتض)^(٥) صفتهم لولا حضورهم غير تنقيص (منه)^(٦). لأن فى ذلك إدخال ضرر عليهم^(٧). وهذا إذا كان الواقف لم يعين عدداً، فإن عيَّنه فلا ينقص عنه ولا يزداد عليه. ثم أيده بكلام المارردى فهو مصرح بأن الواقف حيث عين عدداً لا تجوز الزيادة عليه ولا ينقص عنه. والواقف فى مسألتنا قد عين للأيتام عدداً فيكيف يجوز الزيادة عليه؟ قلت: كلامه إنما يتضح بأدنى تأمل فى تقرير زائد بمعلوم تضر زيادته بالعدد الذى شرطه الواقف، أما إذا خلا عن ذلك، فلا تضر الزيادة كما أوضحه صاحب ابن الرقعة وتلميذه الإمام أبو الحسن (السبكي)^(٨)، حيث قال عقب كلامه ذلك: «لى مدة أفكر فيه بمصر والشام، وكنت أستكر الزيادة إن نقص حق من هو أوَّلَى منه من السابقين». ثم قال: والآن استقر رأى على أن ذلك لا يجوز مطلقاً، لأن هذا أمر خاص استحقه شخص معين. فلا يجوز. ولو لأوَّلَى

(١) عموم البلوى: مصطلح فقهى يراه الفقهاء قاعدة تبنى عليها الأحكام فى الأمور المستحدثة التى لانص فيها. وهذه القاعدة مبنية على قواعد أصولية، أهمها ما يتصل بمقاصد الشريعة. ويمكن مراجعة ذلك فى كتب الفقه، وبخاصة الحنفى.

(٢) فى (ب) المدارس.

(٣) فى (ب) وقفها. وهو خطأ قبيح.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) فى (ب) تقتض.

(٦) فى (ب) منهم.

(٧) الضمير هنا يعود على الطلاب المقيدون لا على الأشخاص الزائدين كما هو الحال فى الجملة الاعتراضية السابقة.

(٨) فى (ب) الشبلى. والصواب ما أثبتناه.

منه (١) (ومحل) (٢) عدم الجواز إذا قُرِّرَ للفقيه قدر معين وكانت الزيادة . حينئذ . على عدد الفقهاء تنقصه فلا يجوز الزيادة حينئذ لأنها تنقص ما استحقه . أما لو قرر في المدرسة عشرة فقهاء مثلاً ولم تنقص الزيادة من معالمهم شيئاً . كما هو الغالب . فهنا (٣) لا يظهر المنع لعدم استحقاقهم (قديراً) (٤) معلوماً ، بل هو موكول إلى رأى الناظر وإلى ما يستقر عليه (حاليهم) (٥) عند الصرف كل وقت بوقته . فاستحقاقهم معلوم ومقدار ما يستحقونه غير معلوم ، فقد (٦) يزيد وقد ينقص ، إما بزيادة الوقف ونقصانه وإما بزيادة عددهم ونقصانه (*).

وكذلك إذا عيّنَ المعاليم ودل العرف على أن ذلك ليس لتحتّم الاستحقاق ، بل بحسب ما يقتضيه التوزيع عند القسمة : (ف) (٧) لا تمتنع الزيادة . وعلى الناظر في ذلك مراعاة المصلحة بحسب الإمكان .

والسبق في هذه الصورة . التي ذكرناها . إنما هو إلى الاستحقاق جزء من الإبهام ، انتهى ملخصاً .

فتأمل قوله «ومحل عدم الجواز .. إلخ» تجده صريحاً فيما ذكرته من أن الكلام إنما هو زيادة عدد مع تقرير زيادة شيء للزائد يضر بغيرهم . أما

(١) هذه الجملة ساقطة من (ب) وموصوفة بأنها : إضافة غير مفيدة بينما هي مفيدة جداً ومعناها أنه لا يجوز قطع راتب المستحق لقدر من الوقف حتى لو كان لمن هو أحق منه به مادام الواقف قد اشترط ذلك .

(٢) في (ب) ومحمل .

(٣) في (أ) فما هنا ، ولا فرق بينهما .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) جملتهم .

(٦) في (أ) وقد .

(٧) زيادة من عندنا لينصلح الأسلوب .

(*) **تعقيب :** إلى هنا انتهت النسخة (ب) فجأة ، ولم يشر ناشرها إلى أن النسخة التي لديه ناقصة . وأثبت بعد هذا الكلام سطوراً خلاصتها حمد الله والصلاة والسلام على رسوله بما يشمر بأن المخطوطة انتهت . ومعلوم مما سبق أن ابن حجر خصصها للإجابة على عشر مسائل وُجّهت إليه . وما زلنا في المسألة الثامنة . فلنتابع تحقيق النسخة (أ) فقط بعد انتهاء النسخة (ب) دون أن يحس ناشرها بأنها ناقصة !!!

زيادة عدد - لا مع تقرير يضر - فلا تمنع . وهذا هو الواقع في مسألتنا، فإن الأيتام الزائدين على العدد الذين يجيئون إلى المكتب لا يُقرر لهم شيء فلا تمتنع الزيادة.

وإذا علم عدم امتناع الزيادة فهل يجوز إقراؤهم مع المقررين؟^(١)

والذي دل عليه كلام البغوي: الجواز. وعبارة فتاويه «استأجر أجيراً ليرعى دوابه في مراتع غير مملوكة مدة معلومة: هل له أن يرعى دواب الناس مع دواب المستأجرة؟ قال: له ذلك إن لم يؤثر ذلك في دواب المستأجر، ويستحق المسمى بكماله^(٢)» كما في المناضلة: إذا جاء رجل وقال لأحد الراميين: إذا أصبت في هذه الرمية فلك على كذا، فأصاب، استحق ما سمي له، ويحسب له بتلك الرمية في عقد المناضلة. انتهى.

فعلم أنه يجوز لمعلم الأيتام المستأجر لإقراؤهم - أو المجاعل عليه^(٣). أن يُقرئ غيرهم بشرط ألا ينقص ذلك شيئاً من تعليمهم، سواء أذن له الناظر (أم)^(٤) لا . ويؤيد ذلك إفتاء البرهان المراغي^(٥) - في مدرس بمدسة شرطها أن مدرستها لا يكون في مدرسة أخرى، فعرض له عذر واستتاب^(٦) مدرساً بمدسة أخرى بأن ذلك يجوز له، ووافق جماعه من أهل عصره، ولم يلتفتوا إلى عصرهم^(٧) التاج الفزاري^(٨): «لايجوز» ذكر ذلك الأذرعى وغيره وأقروه.

(١) هذا الجزء من نص سؤال المسألة الحالية كما وردت إلى ابن حجر.

(٢) أي يستحق الأجر المتفق عليه بينهما كاملاً.

(٣) المجاعل: (بضم الميم وفتح الجيم والعين): أي الذي يقرئ الأيتام ليس بصورة الاستئجار الدائم - وإنما يقرئهم مقابل (جُعل) بضم الجيم وتسكين العين - أي أجر محدد لمدة قصيرة محددة.

(٤) في الأصل (أ) و(أم) هي الأصح هنا بعد كلمة (سواء).

(٥) هو محمد بن أبي بكر بن الحسين (أبو الفتوح شرف الدين القرشي المراغي) فقيه شافعي من أهل مصر ولكنه وُلد في المدينة المنورة وتوفي بمكة ٨٥٩هـ. له مؤلفات في الفقه.

(٦) أي انتدب غيره نائباً عنه.

(٧) عصرهم (بتشديد الياء): أي معاصرهم الذي عاش في عصرهم.

(٨) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم (أبو إسحق الفزاري واسمه برهان الدين) فقيه شافعي مصري الأصل وعاش في دمشق. له مؤلفات في الفقه. (ت ٧٢٩هـ).

فإن قلت: إنما جاز ذلك لأن المدرس نائب لا مستقل. قلت: شروط الواقف لا فرق في اعتبارها بين المستقل والنائب، وإنما ملحظ الجواز في ذلك. كما هو ظاهر. أن المستقل (أى بالتدريس) في المدرسة ربما لا يتفرغ لتمام التدريس في غيرها، فإذا وجد مدرس يتفرغ لتمام التدريس في المدرسة الأخرى جاز تفويض التدريس إليه. وإذا جاز جمعه بين التدريسين - مع (وجود) (١) شرط الواقف المخالف بظاهره لذلك - فبالأولى أن يجوز للمعلم في مسألتنا إقراء الزائدين ولو بأجرة، حيث لم يخل ذلك بما عليه من التعليم.

أما الجواب عن المسألة التاسعة: وهي قوله: وإذا جعل ولي يتيم للفقيه شيئاً.... إلخ؟ فهو أن النووي أفتى فيما لو حبس رجلاً ظلماً فبذل لمن يتكلم في خلاصة بجاهه (٢) أو غيره؟ جاز (٢). صرح به جماعة منهم القاضي حسين. ونقله عن القفال (٤) قال: وهذه جمالة (٥) مباحة. وأقره أكثر المتأخرين.

ويؤيده أنه لو قال (شخص) (٦) مشرفاً على الفرق لغيره: إن خلصتني فللك كذا فخلصه، استحق على المرجح كما قال الأذرعى في «توسطه» (٧). وشرط ذلك أن يكون فيه كلفة (٨). فلو خلاصه في الأولى أو الثانية بأدنى إشارة أو بكلمة لاتتعب لم يستحق شيئاً: لأن مثل ذلك لا يُقابل بعوض.

إذا تقرر ذلك، فإذا بذل ولي اليتيم للمعلم جُعللاً على أن يسعى في تقريره عوض (٩) من يبطل استحقاقه من الأيتام، وكان على الفقيه مشقة في سعيه ذلك

-
- (١) زيادة من عندنا لتوضيح المعنى.
(٢) يتكلم بجاهه في حق السجين: أى يتوسط ويتشنع له بحكم مكانته.
(٣) أى حاز له التعاقد على التوسط للمحبوس مقابل أجرة معلومة.
(٤) هو محمد بن على بن إسماعيل (أبى بكر القفال) من بلاد ما وراء النهر وله الفضل في نشر المذهب الشافعى بها. وله مؤلفات في أصول الفقه. (ت ٣٦٥هـ).
(٥) جمالة: أى مبلغ متنق عليه بين طرفين.
(٦) زيادة من عندنا للتوضيح.
(٧) يبدو أن «التوسط» اسم كتاب للأذرعى.
(٨) كلفة: أى تكلفة أو مشقة أو تعب.
(٩) عوض: أى بدل. ومعنى قوله: عوض من يبطل استحقاقه: أى بدلاً ممن يسقط حقه من المقيد (المسجلين) (من التلاميذ).

تُقابل بأجرة في العادة، فسعى له في ذلك وقرر بسعيه، استحق ما جوعل عليه ما عرف بالأولى مما ذكر عن النووي بأن ما ذكر عنه اعترض بأن السعى في تخليص المظلوم فرض كفاية أو عين، وكل منهما لا يجوز أخذ الأجرة عليه.

وهذا الاعتراض. وإن كان مردوداً إذ الأصح أنه يجوز أخذ الأجرة حتى على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة. لا يأتي في مسألتنا، لأن ما جوعل عليه المعلم ليس فرض كفاية ولا عين. وإنما هو شيء مباح، والمباح تجوز الجمالة عليه بلا خوف.

فإن قلت: اعترض بعض المتأخرين ممن شرح «الإرشاد» كلام النووي بما يأتي في مسألتنا. وهو قول الماوردي^(١) في «حاويه»: «يَحْرُمُ عَلَى الشَّافِعِ (٢) أَخْذُ شَيْءٍ فِي مَقَابِلَةِ شَفَاعَتِهِ». قلت: هذا اعتراض غير صحيح لعدم منافاته لكلام النووي. ويتبين ذلك بسوق عبارة الماوردي وقد ذكرتها في كتاب «إيضاح الأحكام لما يأخذه العمال والحكام»^(٣). وعبارته: «قال الماوردي: مهادة الشافع^(٤) معتبرة بشفاعته، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يشفع في مُحْرَمٍ، فهو آثم بشفاعته وقبوله للهدية.

ثانيها: أن يشفع في واجب، فشفاعته واجبة، وقبوله للهدية حرام.

ثالثها: أن يشفع في مباح، فهو بشفاعته محسن.

ثم إن اشترط الهدية، أو قال له المهدي: هذه أجرتك على شفاعتك حُرِّمَ عليه قبولها، وإن لم يشترط الهدية ولا قال له المهدي ذلك، فإن كان مهاداته بقل الشفاعه^(٥)

(١) هو علي بن محمد بن حبيب (أبو الحسن الماوردي) من مشاهير قضاة عصره وفقهيه شافعي مرموق، وكتابه «الحاوي للفتاوى» من أشهر كتب المذهب. (ت ٤٥٠هـ).

(٢) في الأصل الشافعي.

(٣) هذا الكتاب من مؤلفات ابن حجر الهيتمي المنقود فيما يبدو. إذ لم يرد ذكره في الكتب التي ترجمت له وذكرت أسماء مؤلفاته.

(٤) في الأصل الشافعي.

(٥) أي إن كانت بين الطرفين عادة بتبادل الهدايا قبل قيام المعلم بهذه المهمة، فلا مانع من قبول الهدية في حالة مساعدته للتلميذ على الالتحاق بالمكتب من ولى أمره.

لم يكره، وإلا كره له قبول الهدية ما لم يكافئه^(١). انتهى. لخصه الريمي^(٢) في «تفسيه» فقال:

«الهدية لكل أجل أو عاجل؛ مال أو مودة، جائزة. وقد تستحب أو^(٣) لطلب أو فعل محظور كما لو كانت في مباح وشرطت على المشفوع له، أو قال المهدي: هذه أجرة شفاعتك. فإن انتفى هذا. أي وكان يهاديه قبلها مطلقاً أو بعدها. وكافأه عليها لم يكره القبول. وإلا كره. انتهى.

وكلام الماوردي في هدية بعد العقد، وكلام النووي في جعالة قبله وبينهما ما بينهما:

وغاية الجمالة أنها كالإجارة، وقد تقرر أن الأصح أنه يجوز الإجارة على الواجب العيني كتعليم الفاتحة. فأولى: الواجب على الكفاية. وإذا جازت الإجارة عليها فكذلك الجعالة، بل (هي) أولى لأنه يفترق فيها ما لا يفترق في الإجارة. فألحق ما قاله النووي. وبه يعلم بالأولى^(٤) كما مرَّحَل^(٥) ما يأخذه المعلم مما يُجاعل عليه وفيه كلفة تُقابل بأجرة حتى يسمى في تقرير بعض الأيتام.

وأما الهدية له. فهي وإن جازت. لكن ينبغي له التنزه عنها. ففي الحديث أنه ﷺ قال: «من شفع لأخيه شفاعه فأهدى له هدية فقبلها، فقد أوتى باباً عظيماً من أبواب الربا»^(٦).

وفي سنده من اختلفوا في توثيقه. لكن الترمذي ممن صحَّح حديثه.

وقول السائل: نفع الله به. «هذا. وفرض المسألة... إلخ» جوابه: أن ما قررناه فيما سبق من المسائل لا فرق فيه بين أن يعلم شرط الواقف أو يجهل. اللهم إلا

-
- (١) المكافأة على الهدية: أي رد مثلها على صاحبها في مناسبة أخرى توثيقاً للمودة.
 - (٢) هو محمد بن عبد الله الصردفي الريمي (جمال الدين) فقيه شافعي يمني وكتابه المشار إليه هنا اسمه «التفسيه في شرح التنبيه» (ت ٧٩٢هـ).
 - (٣) أو لطلب هنا: معطوف على قوله «الهداية لكل أجل...» أو لطلب...»
 - (٤) يسكون الواو بعد الألف المفتوحة، أي الأحق والأجدر.
 - (٥) حل: بكسر الحاء، أي كونه حلالاً.
 - (٦) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع، باب في الهدية لقضاء الحاجة (٢٩١/٣).

فيما سبق من معلوم الشارد وإقراء العدد الزائد ونحوهما، فإن محل ما مر
فيهما . كما أشرت إليه فيما مر . إذا لم يشرط الواقف شيئاً يخالفه .

هذا ما تيسر الآن من الكتابة على هذه الأسئلة بعون الله وكرمه . ختم الله لنا
بالحسنى ورّقانا إلى المقام الأسنى، وتمعنا بالنظر إلى وجهه الكريم مع أحبائه
في جنات النعيم .

خاتمة

في أحاديث حاثثة ومؤكدة للفقهاء والعلمين على الرحمة بالمتعلمين والمبالغة في إسداء الإحسان إليهم والقيام بمصالحهم ما أمكنهم

الأول: أخرج أحمد، والشيخان (البخارى ومسلم) في صحيحهما، وأبو داود، والترمذى أنه ﷺ قال: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله»^(١)، وأخرج الدولابى^(٢)، وأبو نعيم، وابن عساکر أنه ﷺ قال: «خاب وخسر عبد لم يجعل الله تعالى فى قلبه رحمة للبشر»^(٣)، وأخرج أحمد، وأبو داود، والترمذى، والحاكم، أنه ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى.. الحديث»^(٤). وفى رواية الطبرانى: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء»^(٥).

الثانى: أخرج البخارى فى «تاريخه» وأبو داود، أنه ﷺ. قال: «من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا فليس منا»^(٦)، وفى رواية للترمذى: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا»^(٧). وفى أخرى لأحمد، والنسائى، والحاكم. «ليس منا من يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا

-
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب/ باب رحمة الولد (٤٢٦/١٠). ومسلم فى كتاب الفضائل. والترمذى فى كتاب البر، وأحمد فى المسند (٢٢٨/٥، ٢٤١).
 - (٢) هو محمد بن الصباح (أبو جعفر الدولابى) محدث أخذ عنه أحمد بن حنبل. روى له البخارى ومسلم له كتاب (السنن) (ت ٢٢٧هـ).
 - (٣) الكنز (١٦٢/٣، ١٦٦) برقمى ٥٩٦٨. ٥٩٨٤ وعزاه إلى الدولابى فى «الكنى» وإلى أبى نعيم فى «المعرفة» وإلى ابن عساکر، عن عمرو بن حبيب.
 - (٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الأدب/ باب فى الرحمة (٢٨٧/٤)، والترمذى فى كتاب البر والصلة/ باب فى رحمة المسلمين ٢٨٥/٤ وقال: حسن صحيح.
 - (٥) الكنز (١٦٢/٣) برقم ٥٩٦٧ وعزاه إلى الطبرانى فى الكبير عن جرير بن عبيد الله البجلي.
 - (٦) أخرجه أبو داود (٢٨٦/٤) وأحمد (٢٢٢/٢) بهذا اللفظ نفسه.
 - (٧) أخرجه الترمذى فى كتاب البر والصلة/ باب رحمة الصبيان (٢٨٢/٤) بهذا اللفظ وقال عنه: حديث حسن غريب. وأخرجه عبد بن حمد ص ٢٠٢، برقم ٥٨٦ عن ابن عباس.

حقه» (١). وفي أخرى لأحمد الترمذى: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف ويَنْهَ عن المنكر» (٢).

الثالث: أخرج أحمد، وأبو داود، وابن حبان، والحاكم، أنه . ﷺ . قال: «لا تُزْع الرحم إلاة من شقى» (٣). وفي رواية للبيهقى: «لا يدخل الجنة إلا رحيم» (٤).

الرابع: أخرج الطبرانى أنه . ﷺ . قال: «من آوى يتيماً أو يتيمين ثم صبر واحتسب، كنت أنا وهو فى الجنة كهاتين» (٥). وفي رواية: «من أحسن إلى يتيم أو يتيمة كنت أنا وهو فى الجنة كهاتين» (٦). وفي رواية أخرى: «من ضم يتيماً له أو لغيره حتى يغنيه الله عنه وجبت له الجنة» (٧).

الخامس: عن أبى الدرداء أن النبى . ﷺ . قال له: «أحب أن يلين قلبك وتدرک حاجتك؟ ارحم اليتيم وامسح رأسه . أى مقدم رأسه كما فى رواية . وأطعمه من طعامك فإن ذلك يلين قلبك وتدرک به حاجتك» (٨). وفى رواية للخراطلى: «أذن اليتيم منك، والطف وامسح برأسه وأطعمه من طعامك فإن ذلك يلين قلبك وتدرک به حاجتك» (٩).

-
- (١) الحاكم فى كتاب العلم/ باب ليس منا من لم يعجل كبيرنا (١٢٢/١) عن عبادة بن الصامت وأخرجه أحمد (٢٥٧/١، ١٨٥/٢، ٢٠٧).
- (٢) راجع الهامش السابق والذى قبله مباشرة.
- (٣) أخرجه أبو داود فى كتاب الأدب/ باب فى الرحمة (٢٨٦/٤)، وأحمد (٣٠١/٢).
- (٤) الكنز (١٦٤/٣) برقم ٥٩٧٤ وعزاه إلى البيهقى فى الشعب عن أنس.
- (٥) الكنز (١٦٨/٣) برقم ٥٩٩٨ وعزاه إلى الطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس.
- (٦) الكنز (١٦٨/٣) برقم ٥٩٩٨ وعزاه إلى الحكيم الترمذى عن أنس، ومعنى كلمة «هاتين» فى هذين الحديثين أن رسول الله ﷺ كان يشير عند نطقه لهذا الحديث . إن صح . بإصبعيه . السبابة والوسطى والله أعلم.
- (٧) الكنز (١٦٩/٣) برقم ٦٠٠٠ وعزاه إلى الطبرانى فى الأوسط عن عدى بن حاتم.
- (٨) الكنز (١٦٩/٣) برقم ٦٠٠٢ وعزاه إلى الطبرانى فى الكبير عن أبى الدرداء.
- (٩) الكنز (١٧٤/٣) برقم ٦٠٢٢ وعزاه إلى الخراطلى فى مكارم الأخلاق وعن أبى عمران الجوفى مرسلًا.

السادس: أخرج ابن النجار - وغيره، أنه - رضي الله عنه - قال: «في الجنة دار يُقال لها دار الفرح لا يدخلها إلا من فرَّح يتامى المؤمنين». وفي رواية لابن عدى «إن في الجنة داراً يُقال لها: دار الفرح لا يدخلها إلا من فرَّح الصبيان»^(١).

السابع: أخرج أبو نعيم، والبيهقي، والحسن بن سفيان^(٢)، وأبو الشيخ، أنه - رضي الله عنه - قال: «من سره أن يقيه الله من فور جهنم يوم القيامة ويجعله في ظلمه، فلا يكن على المؤمنين غليظاً وليكن بهم رحيماً»^(٣).

الثامن: أخرج الترمذي الحكيم - مرسلًا - أنه - رضي الله عنه - قال: «والذي نفسى بيده لا يدخل الجنة إلا رحيم، قالوا: كلنا رحيم. قال: لا. حتى ترحم العامة»^(٤).

التاسع: أخرج ابن شاهين والديلمي أنه - رضي الله عنه - قال: «ينادى مُناد في النار: يا حنَّان يا منَّان نجني من النار، يأمر الله ملكاً فيخرجه حتى يقف بين يديه فيقول الله عز وجل: هل رحمت عصفوراً؟ (أى لو كنت رحمت في الدنيا - ولو عصفوراً - لنفعتك رحمتك الآن)^(٥).

العاشر: أخرج أخرج الديلمي أنه - رضي الله عنه - قال: «أنا أخاصم يوم القيامة عن اليتيم والمعاهد ومن أخاصمه أخصمه. أى أغلبه بالحُجَّة»^(٦). وأخرج جماعة أنه - رضي الله عنه - قال: «يقول الله: إن كنتم ترجون رحمتي فأرحموا خلقى».

(١) كنز العمال (١٧٠/٢) برقم ٦٠٠٨، ٦٠٠٩ وعزاه إلى حمزة بن يوسف السلمى. وإلى ابن النجار عن عقبة بن عامر، وإلى ابن عدى عن عائشة.

(٢) هو الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني (أبو العباس) له مسند في الحديث وهو خراساني الأصل والوفاة ت (٢٠٢هـ).

(٣) الكنز (١٦٦/٢) رقم ٥٩٨٥ وعزاه إلى أبي نعيم والبيهقي والحسن بن سفيان وأبي الشيخ وهو حديث ضعيف.

(٤) الكنز (٦٧/٣) وعزاه إلى الحكيم الترمذي عن أبي هريرة مرسلًا.

(٥) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٤٩٦/٥) عن أنس.

(٦) عزاه المؤلف هذا الحديث إلى الديلمي في مسند الفردوس ولم أجده فيه. وجدته في كنز العمال (١٧٢/٣) برقم ٦٠٤١ بلفظ «أنا خصيم... إلخ» فُعزوا إلى الديلمي أيضاً عن ابن عمر.

انتهى تحقيق هذا الكتاب بحمد الله وعونه وتوفيقه في آخر ساعة من شهر ديسمبر عام ١٩٩١ قبل منتصف ليلة أول يناير ١٩٩٢م الموافق للرباع والعشرين من جمادى الآخرة ١٤١٢هـ بسلطنة عمان. وكنت قد بدأت في هذا التحقيق قبل عام ونصف عام. ولله الحمد أولاً وآخرًا.

رحمنا الله برحمته، وأسبغ علينا من جلائل نعمته، ولطائف حكمته، ودقائق معرفته بمنه وكرمه. آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.



ووافق الفراغ من نسخته يوم الأربعاء المبارك رابع رجب الخير سنة واحدة وتسعين وألف (٤ رجب سنة ١٠٩١هـ) على يد كاتبه الفقير إلى مولاه الغنى: أحمد ناصف الشويرى الأحمدي. غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين. آمين.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ١ - أبو داود السجستاني، سنن أبي داود. القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨ م.
- ٢ - أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ط ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
- ٣ - أحمد بن حنبل، المُسنَد. بيروت: دار الكتب العلمية. د. ت.
- ٤ - ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥.
- ٥ - تقريب التهذيب، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. بيروت: دار المعرفة. د. ت.
- ٦ - ابن حجر الهيتمي، الخيرات الحسان في مناقب الأمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. نشره الشيخ خليل الميسى. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٨٣.
- ٧ - ابن حزم، المحلى بالآثار. ج ٧. تحقيق عبد الغفار البنداري، بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٨٨.
- ٨ - ابن خلكان، وفيات الأعيان، بإشراف إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٩٧٧.
- ٩ - ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. بيروت: دار الفكر. ١٩٧٩.
- ١٠ - ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: المكتبة العلمية. د. ت.
- ١١ - البخاري، الجامع الصحيح، شرح ابن حجر العسقلاني المسمى «فتح الباري» بإشراف عبد العزيز بن باز. بيروت: دار المعرفة. د. ت.
- ١٢ - الترمذي، سنن الترمذي بتحقيق أحمد شاکر. بيروت: دار الفكر. د. ت.

- ١٣ . الحاكم النيسابوري، **المستدرک علی الصحیحین**، تحقیق یوسف عبد الرحمن المرعشلی، بیروت: دار المعرفة، د.ت.
- ١٤ . الدارمی، **سنن الطرامی**، بعناية محمد حمد دهمان، بیروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- ١٥ . الداودي، **طبقات المفسرين**، مجلدان، بیروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- ١٦ . الديلمی، **الفرّوس بمأثور الخطاب**، تحقیق السعيد بسيونى زغلول، بیروتک دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
- ١٧ . دهس، **تذکرة الحفاظ**، بیروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ١٨ . **میزان الاعتدال فی نقد الرجال**، تحقیق علی محمد البجاوی، بیروت: دار المعرفة، د.ت.
- ١٩ . السبکی، **طبقات الشافعية**، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ.
- ٢٠ . السرخسی، **المبسوط**، بیروت: دار المعرفة، د.ت، مجلد ٨ - ج ١٦.
- ٢١ . عبد بن حمید، **المسند**، القاهرة: مكتبة السنة، ١٩٨٩.
- ٢٢ . علاء الدين المتقى الهندي، **كنز العمال فی سنن الأقوال والأفعال**، بشرح الشيخ بكرى حیاتی، بیروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩.
- ٢٣ . القضاعی، **مسند الشهاب**، ط ٢، بتحقیق حمدي السلفی، بیروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
- ٢٤ . مالك بن أنس، **الموطأ**، بتحقیق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الكتاب المصري، د.ت.
- ٢٥ . مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، بشرح النووى، بیروت: دار الفكر، ١٩٨٣.

٢٦ - النسائي، سنن النسائي، بشرح السيوطي، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٧.

٢٧ - الهيتمي، مجمع الزوائد، بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٧.

ثانياً: المراجع:

١ - أحمد شلبي، التربية والتعليم في الفكر الإسلامي، ط٩ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧).

٢ - خير الدين الزركلي، الأعلام، ط٦، بيروت: دار القلم، ١٩٨٦.

٣ - علي سامي التشار، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام واكتشاف المنهج العلمى، ط٣، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤).

٤ - عمر الشيبانى، مناهج البحث الاجتماعى (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧١).

٥ - محمد ناصر الدين الألبانى، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الرياض: مكتبة المعارف، ط٢، ١٩٨٨.

٦ - محمد بن يوسف طفيش، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، ج١٠، ط٢ (جدة: مكتب الإرشاد، ١٩٨٥).

٧ - مصطفى أحمد الزرقاء، المدخل الفقهي العام، ج٢، ط٢٠، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٨ - هشام نشابة، التراث التربوي الإسلامي في خمس مخطوطات (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩).